مجلة الباحث الاقتصادي

مجلة دولية علمية محكمة ومتخصصة، سنوية تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة برج بوعريريج

العدد الأول، السنة الأولى 1435 هـ 2014 م

الرئيس الشرفي للمجلة:

أ.د عباوي كريم مدير الجامعة

مدير المجلة:

د. جيطلي محمد الصغير

رئيس التحرير:

د. عقون عبد السلام

نائب رئيس التحرير:

د. شوتري أمال

أمانة المجلة:

نايت الصغير بهجة

للاستفسار والاتصال وإرسال المداخلات:

رئيس تحرير مجلة الباحث الاقتصادي

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريريج، طريق لعناصر، برج بوعريريج (34.000)

E-mail: revuece.ubba@gmail.com

Site web: www.univ-bba.dz

الهيئة العلمية والاستشارية للمجلة

أ.د رحيم حسين	جامعة برج بوعريريج
أ.د بوجلال محمد	جامعة مسيلة
أ.د صالحي صالح	جامعة سطيف 01
أ.د رزيق كمال	جامعة البليدة 02
أ.د سويسي عبد الوهاب	جامعة الجزائر 03
أ.د بن بوزيان محمد	جامعة تلمسان
أ.د عشوي نصر الدين	المركز الجامعي لعين تموشنت
أ.د كورتل فريد	جامعة سكيكدة
أ.د بلعزوز بن علي	جامعة الشلف
أ.د أوسرير منور	جامعة بومرداس
أ.د راتول محمد	المركز الجامعي تيبازة
أ.د زكان أحمد	المدرسة الوطنية العليا والإحصاء والاقتصاد التطبيقي (الجزائر)
أ.د براق محمد	المدرسة العليا للتجارة (الجزائر)
أ.د مفتاح صالح	جامعة بسكرة
أ.د يعقوب أمحمد	جامعة وهران
أ.د بركان يوسف	جامعة سطيف
أ.د بن عنتر عبد الرحمن	جامعة بومرداس
أ.د مصار منصف	جامعة الجزائر 03
أ.د ميراوي عبد الكريم	جامعة وهران
أ.د بن حبيب عبد الرزاق	جامعة تلمسان
أ.د بن حمودة فطيمة	جامعة البليدة 02
أ.د رفاع مقران	جامعة مسيلة
د. جيطلي محمد الصغير	جامعة برج بوعريريج
د. شوتري أمال	جامعة برج بوعريريج
د. بوتيفور زهراء	المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات –وهران–
د. عقون عبد السلام	جامعة برج بوعريريج
د. عمارة نوال	جامعة ورقلة
د. سواكري مباركة	جامعة الجزائر 03
د. يدو محمد	جامعة البليدة 02

الهيئة العلمية والاستشارية للمجلة

أ.د سعد محمد	جامعة بريستول (انجلترا)
أ.د حموش عبد اللطيف	جامعة ليل (فرنسا)
أ.د شريات فؤاد	جامعة مونبولي (فرنسا)
P.Patrick Musso	جامعة صوفيا نيس (فرنسا)
P.Jacques-Laurent Ravix	جامعة نيس (فرنسا)
أ.د سامر مظهر قنطاقجي	الجامعة الاسكندينافية (النرويج)
P. Recep Ulusoy	جامعة مرمرة (تركيا)
أ.د ناصر يوسف	الجامعة الاسلامية العالمية (ماليزيا)
د. مقلاتي عاشور	جامعة ملايا (ماليزيا)
أ. د صندوقة سميرة	معهد الموجز للتعليم والتدريب (السعودية)
أ.د محمد القاضي	جامعة الزيتونة (الأردن)
أ.د عبد الحفيظ بلعربي	جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا (الإمارات العربية)
أ.د حيدر أحمد عباس	جامعة دمشق (سوريا)
أ.د رمضان الشراح	جامعة الكويت (الكويت)

قواعد النشر بالمجلة

مجلة الباحث الاقتصادي، تنشر الأبحاث والدراسات العلمية، في مجال العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، والتي لم تنشر من قبل، أو قدمت للنشر في مجلات أخرى أو ملتقيات علمية، وباللغة العربية، الفرنسية والإنجليزية، مع احترام الشروط التالية:

1. اعتماد قواعد وأصول البحث العلمي، المتعارف عليها، في مجال التوثيق للمادة العلمية؛
2. يكتب المقال مطبوعا على ورق حجم A4 في صيغة Microsoft Word، باستخدام خط Simplified Arabic، بحجم 14 بمسافة ونصف بين الأسطر بالنسبة للغة العربية، وبخط Times New Roman بحجم 12 بمسافة بين الأسطر بالنسبة للغات الاجنبية، على أن يكون حجم المقال من 10 إلى 20 صفحة بما فيها المصادر والمراجع؛
3. يرفق المقال بملخصين أحدهما باللغة العربية، في حدود خمس أسطر، والكلمات المفتاحية؛
4. يتم الإشارة في الصفحة الأولى من المقال إلى اسم الباحث ودرجته العلمية، ومكان العمل؛
5. يتم الإشارة إلى المراجع في متن الموضوع، وفي نهايته مرتبة ترتيبا أبجديا، على أن تتضمن كل المعلومات اللازمة المتعارف عليها (المؤلف، العنوان، ط، دار النشر: البلد، السنة، ص:)؛
6. ترقم الجداول والأشكال البيانية حسب ورودها في متن المقال، على أن يشار إلى مصدرها في الأسفل؛
7. ترسل البحوث إلكترونيا، ويستلم أصحاب المقالات إشعارا باستلام المقال؛
8. تخضع كافة المقالات المرسلة إلى المجلة للتقييم العلمي والموضوعي، ويبلغ أصحابها بنتيجة التقييم، أو التعديلات التي تطلب منه، ونتائج التقييم غير قابلة للطعن؛
9. تصبح المقالات المنشورة ملكا للمجلة ولا يحق إعادة نشرها، وهي لا تعبر إلا عن آراء أصحابها؛
10. ترسل كل المقالات باسم رئيس التحرير على العنوان الإلكتروني للمجلة "revuece.ubba@gmail.com"؛
11. المقالات المرسلة إلى المجلة لا تسترد سواء نشرت أم لا.

حقوق النشر محفوظة للمجلة

الفهرس

المبادئ الأساسية في تصميم المنتجات المعلوماتية أ.د كمال رزيق – جامعة البليدة 02 أ.د حيدر أحمد عباس – جامعة دمشق سوريا	02– 14
دور التكامل الاقتصادي المغاربي في تحقيق الأمن الغذائي في دول المغرب الوسيط" – دراسة تحليلية استشرافية– أ.د بركان يوسف – جامعة سطيف 01 أ. بن خزناجي – جامعة بومرداس	15–39
قياس الكفاءة الفنية للبنوك الجزائرية باستخدام طريقة (D.E.A) دراسة مقارنة بين البنك الخارجي الجزائري (B.E.A)، بنك البركة (Banque D'El–Baraka) والشركة الوطنية (SociétéGénérale) د. بومعراف الياس – جامعة سطيف 01 أ. خلفاوي عمر – جامعة سطيف 01	40– 59
أثر متغيرات البيئة التسويقية الخارجية على الاستراتيجيات الترويجية للمؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة مؤسسة Cristor للإلكترونيك ببرج بوعريريج" أ.د ديلمي لخضر – جامعة باتنة أ. عبدو عيشوش – جامعة برج بوعريريج	60– 79
مشكلات تقييم وقياس رأس المال الفكري في منظمات الأعمال أ. رزقي محمد – جامعة برج بوعريريج أ. مهديد عبد القادر – جامعة برج بوعريريج	80-99
أهمية إدارة معارف الرأس المال البشري في صياغة الخطط الاستراتيجية التسويقية أ. بن ثامر كلثوم – جامعة برج بوعريريج أ. لعذور صورية – جامعة برج بوعريريج	100-120
الإنذار المبكر "الرادار": تحسين الحكم الرشيد للنظام المالي والتشريعي "دروس الإصلاح المستفادة من الأزمة المالية الحالية" د. نجيب محمد حمودة مسعود جامعة الزيتونة الأردنية	121-135
أثر الزكاة على الاستثمار والتنمية أ.د كوثر الأبجي جامعة بني سويف مصر	136–163
دور القطاع الثالث في تحقيق التنمية المستدامة أ. ساري سهام إطار بمديرية التجارة ولاية برج بوعريريج	164–183
دور الحكومة في التخفيف من الاثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على مشكلتي الفقر والبطالة (برنامج الاسر المنتجة/وزارة التنمية الاجتماعية) د. هيا علي فلاح المصالحة جامعة الزيتونة الأردن	184–203

الافتتاحية

يستند الإنسان إلى مختلف المعارف في تنظيم شؤونه وشؤون أسرته وجماعته ومجتمعه وأمته والأمة الإنسانية.

وهذه المعارف تمثل: العلم. فإذا غاب العلم، أو نقص، أو غاب العمل به في الحياة الاجتماعية والمجتمعية؛ فإنّه ينجم عنه غياب أو نقص في إثراء أو توجيه وإرشاد ودعم سلوك الإنسان الفردي والجماعي والمجتمعي. مما يترتب عن ذلك، سوء تنظيم لشؤون الحياة الجماعية والمجتمعية، وبالتالي يحصل عدم حدوث الإقلاع التنموي الضروري للنهضة والحضارة.

ويُطلعنا القرن الواحد والعشرون على التقدّم الهائل المدهش في كل من المادة والحياة والفضاء والاتصالات عن طريق الشبكة الإعلامية العالمية (الانترنت) بفضل تطور البحث العلمي في البر والبحر والفضاء.

وتقاس الأمم بالإنتاج العلمي، وبه تحدث التنمية والنّهضة والحضارة. وبلدنا من بين بلدان العالم التي تولي اهتماماً كبيراً للبحث العلمي، الذي يؤدي إلى إنتاج علمي، لإحداث إقلاع تنموي ونهضوي وحضاري.

ومن بين وسائل عرض البحوث العلمية والإنتاج العلمي: المجلات. وهاهي كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير بجامعتنا تصدر: «مجلة الباحث الاقتصادي»، وهي مجلة دولية علمية محكّمة ومتخصصة في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

وتأخذ البحوث العلمية التي تُنشر في هذه المجلة صفة التكامل مع البحوث العلمية في مختلف التخصصات العلمية الأخرى. لأنّه كما أن التنمية تأخذ صفة التكامل بين مجالات التنمية في المجتمع، فكذلك يجب أن يسود التكامل بين البحوث العلمية في جميع التخصصات العلمية.

وبمناسبة صدور العدد الأول من «مجلة الباحث الاقتصادي»، فإننا نبارك لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بصدور هذه المجلة العلمية العالمية والمحكّمة من طرف المتخصصين. كما أشكر الطاقم العلمي لهذه المجلة، من أساتذة وإداريين، على مجهوداتهم المبذولة في تحضير وتنظيم هذه المجلة. وستتكاتف جهودنا لاستمرارها.

وأملنا أن تُضاف هذه المجلة إلى مختلف المجلاّت العالمية، ببحوثها العلمية وإنتاجها العلمي، وأن تساهم في اقتراح حلولٍ للكثير من الإشكاليات العالقة بالكثير من المواضيع العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الخاصة بالتنمية في المجال الاقتصادي.

أ.د.عباوي كريم

مدير الجامعة

المبادئ الأساسية في تصميم المنتجات المعلوماتية

أ.د كمال رزيق* – جامعة البليدة 02
أ.د حيدر أحمد عباس** – جامعة دمشق سوريا

الملخص:
أضحت النظم البرمجية المختلفة تسيطر على العديد من الفعاليات الإنسانية، وهي مرشحة لغزو أوسع متعدد المناحي. ومن هنا فإن مسألة تحليل بنية النظم البرمجية ووضع معايير أساسية لتقييم جودة النظام البرمجي هي مسألة فائقة الحيوية والأهمية. نتعرض في هذا البحث للمواصفات المعيارية التي يمكن أن تتمايز بها النظم البرمجية من حيث جودة الأداء وقيمة الجدوى التطبيقية من الاستخدام. ونعتبر أن أهم النقاط التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار في تقييم جودة النظام البرمجي هي ما يتعلق بمظهر واجهات النظام البرمجي، وبسهولة الاستخدام ووضوح التعليمات. كما نعرج على خصائص ضمنية بعيدة التشابكات ومتعلقة ببنية قاعدة البيانات الأساسية للنظام البرمجي.
نبين أن النظم البرمجية المنتجة محلياً يمكنها الوصول إلى معايير جودة أفضل من النظم المستوردة وذلك لاعتبارات الاستخدام الضيق وتخصصية النظام البرمجي المنجز لأغراض محددة. بالتالي نوصي بتشجيع هذا التوجه الذي نعتبره من جهة أولى هو الأفضل للإنتاج المعلوماتي ومن جهة ثانية لكونه يمثل استثماراً اقتصادياً عالي المردود لرأس المال الفكري المحلي.

Abstract:
At the present program systems are controlling a lot of human activities, and it's going ahead to get more importance in the various fields of economy and sciences. In this research we approach the quality standards which characterize programming systems such as performance quality and application worth. The most important features we must put into consideration in evaluating the quality of programming systems are those related to the appearance of the programming systems and eases of use and plainness of usage information. We deal too, with the content interrelated features, related to the structure of the basic statements of the programming systems.
We shall prove that the local produced programming systems can achieve a better quality standards than the important ones because of the limited application ranges and because of their being made for a specified programming system. Therefore, we recommended to encouraging this tendency because we consider this better for producing information and form the other hand for being an economic investment of high gain to the local thoughts capital.

* أستاذ التعليم العالي كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2 الجزائر.
** أستاذ التعليم العالي، جامعة دمشق سوريا.

مقدمـــــــة:

أهمية البحث: إن استخدامات النظم البرمجية قد طالت جميع مناحي الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ودخلت بطرق مختلفة إلى جميع مناحي الحياة الأخرى، علاوة على أن مسميات تلك النظم البرمجية والمفاهيم المرتبطة بها قد أصبحت مفاهيم مستقلة بحد ذاتها ولها مقوماتها الطبيعية ومكوناتها المعروفة، وهي تثبت تواجدها باستمرار في نشاطات حياة الإنسان المختلفة.

وقد اقتحمت النظم المعلوماتية أكثر مناحي الحياة خطورة وحساسية ، وها هي تلك النظم البرمجية اليوم تطمح إلى الاستيلاء على جميع الفعاليات الإنسانية، بل وأن تتعداها إلى مراقبة الطبيعة وربما إدارتها في جزء رئيسي مهم منها.

من هنا فإن مسألة تحليل بنية النظم البرمجية ووضع معايير أساسية لتقييم جودة النظام البرمجي الذي يتم إنجازه وتسويقه للاستخدام هي مسألة فائقة الحيوية والأهمية.

هدف البحث: إن عملية تقييم جودة النظام البرمجي هي عملية متعلقة بشكل أساسي بالهدف من استخدام النظام البرمجي. وهذا يشابه حالة المقارنة بين الطبيب والسائق مثلا: فالطبيب أفضل من السائق عندما يكون مضمار المقارنة هو إيجاد علاج لمرض معين لكن السائق المحترف أفضل من الطبيب عندما يكون مضمار المقارنة هو قيادة السيارات.

وهدف البحث الحالي هو تحديد المعايير الأساسية التي ينبغي اعتمادها للمفاضلة بين نظامين برمجيين مرشحين للاستخدام في مجال معين.

موضوع البحث: نتطرق في هذا البحث إلى مسألة تحليل البنية الأساسية للنظام البرمجي، وتحديد المعايير الأساسية العامة التي ينبغي الاهتمام بتحقيقها في البرنامج، نقوم خلال ذلك بتبيان مواطن القوة والضعف في النظام البرمجي بشكل مجرد ونتطرق لكيفية المقارنة بين نظاميين برمجيين معدين لأداء غاية معينة ذاتها.

إن أهم النواحي التطبيقية المفيدة في هذا الموضوع هي مسألة تطوير النظام البرمجي بناءً على تشخيص ثغراته من وجهة نظر الأخصائي أولاً، وكذلك من وجهة نظر المستخدم ثانياً، وبالتالي يمكن الوصول بالنظام البرمجي إلى أقصى درجات الجودة الممكنة، وهذا ما يمكن أن يحقق له الانتشار والفائدة العملية المستمرة.

بالإجمال وكنتيجة طبيعية لمناقشات البحث المنطقية نجد أن المؤشرات جميعها تؤكد على أهمية تشجيع صناعة البرمجيات المحلية وتطويرها ودعم الكفاءات المتوفرة في هذا المجال، بالإضافة إلى اعتماد استراتيجية إعداد كفاءات متقدمة لتكون بدورها نواة لحركة معلوماتية عربية تضمن تقدماً ملموساً في هذا المجال الحيوي الاقتصادي والحضاري الهام.

أولاً: الأهمية الاقتصادية والحضارية للنظم البرمجية

إن المعاهد والمؤسسات التعليمية يمكنها أن تعطي المعلومات المتقدمة وطرائق إدارة الموارد البشرية واستثمار رأس المال الفكري لكن عملية الضبط والإتقان والمراقبة والاختيار الأمثل فهي عمليات تحتاج لما هو أكثر من المعلومات. إنها تحتاج للميزان اللامتحيز وللدفتر الذي لا تمحى أسطره ولا تتغير محتوياته، والذي يبقى مكشوفاً للمطلعين من أية جهة كانت قيادية أم قاعدية. وهكذا فإن النظم البرمجية يمكن أن تلعب دوراً إيجابياً على صعيد التطوير والتوثيق ودعم القرارات.

1 - الأهمية الإدارية: يتوفر اليوم شبه إجماع بين الاقتصاديين على أن المشكلة الأساسية في المجال الاقتصادي هي مشكلة إدارية. وحل المشكلة الإدارية يتم عبر إعداد مدراء مثاليين أو أقرب إلى المثالية، وبناءً عليه فإنه تم (ويتم) إنشاء العديد من المعاهد الإدارية التخصصية العليا للرقي في الأداء الإداري وبالتالي الاقتصادي. ومع ظهور التقنيات البرمجية المتقدمة وقدرات لغات البرمجة الحديثة المتفوقة فقد أتيحت إمكانية إنجاز نظم برمجية واسعة الإمكانات، بحيث يمكنها تحديد الخيار الأمثل في العديد من المسائل الاقتصادية ذات الأبعاد المحدودة والتشابكات القابلة للنمذجة. كما أن النظم البرمجية تتيح ضبط العمليات التي تجري عبره وفقا للقواعد التي يتم تحديدها في صلب البرنامج. وسنستعرض فيما يلي مجموعة من القدرات التي يمكن إعداد النظام البرمجي بحيث يكون حاوياً لها وسنقتصر على ما يتعلق بالفوائد الإدارية للنظام البرمجي المؤتمت، ونذكر ما يلي:

1-1 إعداد قواعد البيانات وتبويبها: وهي الخطوة الأساسية المفيدة في تنظيم جميع العمليات المؤتمتة المنجزة؛ حيث تعتمد جميع الخطوات الأخرى على مضمون هذه البيانات، ولذلك فإن

مسألة إعداد قواعد البيانات بالشكل المطلوب هي نقطة الانطلاق بالنسبة للنظام البرمجي الذي يفترض إنجازه على التوازي مع بنية منظومة قواعد البيانات. علما أن العلاقة بين النظام البرمجي وقواعد البيانات ارتجاعية، بمعنى أن النظام البرمجي يمكن أن يكون بدوره مصدراً لسجلات قواعد بيانات منجزة بشكل جديد وفق متطلبات محددة بناء على أهداف أخرى لاستخدامها.

2-1 معالجة بطء الروتين: إن استخدام النظم البرمجية الموثوقة يسمح بالتخلي عن عدة خطوات تسير فيها الأوراق التي تتعامل معها المؤسسات والمواطن. كما أن إنجاز العمليات الروتينية يتسم بالسرعة الفائقة بالمقارنة مع البحث اليدوي في السجلات القديمة الكثيرة والمتراكمة في مختلف الخزائن والمستودعات.

3-1 توثيق العمليات الجارية: إن عملية التوثيق تصبح سهلة ومضبوطة بشكل أكثر دقة من الناحية الزمنية والكتابية فالنظام البرمجي يستعمل المصطلحات الثابتة والمتداولة كما أنه يتيح كتابة التاريخ بدون التباسات من تلك التي يتعرض لها الشخص العادي، وذلك عن طريق الخطأ في التقدير أو الخطأ في التدوين.

1- 4 إتباع المنظومة القانونية: يمكن تضمين النظام البرمجي جميع الضوابط القانونية التي تحكم سيرورة العمليات الإدارية في المؤسسة المنظورة، ويمكن إدراج التحديثات المرتقبة في المنظومة القانونية بشكل بسيط وفوري دون وقوع إشكالات التعارض بين مختلف القوانين الحاكمة للمشكلة. وعند حدوث مثل هذه الحالات فإنه يمكن اكتشافها مباشرة وبالتالي المطالبة بإعادة النظر فيها ومعالجتها قبل دخولها إلى النظام البرمجي.

5-1 مكافحة الفساد الإداري: إن العديد من المعاملات التي تسير في الدوائر الحكومية تسمح للموظف غير المخلص بابتكار أساليب ابتزاز الزبائن والمراجعين، وخاصة فيما يتعلق بتأخير المعاملات أو الادعاء بوجود حواجز قانونية يجهلها المواطن العادي. لكن النظام البرمجي المنجز وفقاً لضوابط قانونية يفند أمثال هذه الأعذار فهو يتيح إنجاز الإجراءات بسرعة كما أنه يخضع للضوابط القانونية، وبالتالي يكشف الموظف المسيء وبمنعه من أن يعرقل العمل المطلوب دون مبرر.

6-1 نظم ترشيح القرارات: وهذه المسألة من أعقد مجالات استخدام النظم البرمجية، لأنها تحتاج لعدة مجموعات إضافية وجهود ميدانية لكنها في النتيجة تتيح عرض تنبؤات المستقبل المنظور بشفافية ودقة أمام متخذ القرار، بحيث أنه يتم إظهار مؤشرات تطور العملية الاقتصادية أو الاجتماعية المدروسة، وبالتالي يسمح بالاستعداد المبكر لها واتخاذ التدابير الوقائية المفيدة قبل تأزم الحالة وتفاقمها.

2 - الأهمية الإنتاجية: إن النظم البرمجية أصبحت مصدراً رئيسياً من مصادر الثروة المادية حتى تفوقت على معظم المصادر الأخرى بشكل واضح. علاوة على أننا أشرنا في العديد من أبحاثنا إلى وجهة نظر معلوماتية لتطبيق بعض جوانب الإصلاح الاقتصادي بمساعدة المنظومات المعلوماتية، حيث نقوم بتحديد استراتيجية تطبيقية تهدف إلى تبيان طريقة مكافحة الفساد الإداري عبر الاعتماد على المنظومات المعلوماتية المنجزة محلياً.

إن عملية الأتمتة تصبح فعالة في مكافحة الفساد عندما تكون منجزة وفق شروط محددة أهمها هو وضع النموذج البرمجي المؤتمت بحيث يكون مضمونه محاكياً لفقرات وبنود النظام الداخلي السائد في المؤسسة الخاضعة لعملية الأتمتة. أما الفعاليات الأخرى التي تجري في المؤسسة فهي بالنسبة لهدف مكافحة الفساد مجرد هوامش فائدتها تتلخص في تسريع العمل وتخفيف عبء العمل اليدوي. لكن ما يحدث حاليا أثناء إنجاز عمليات الأتمتة فهو عمل التسهيلات الإدارية (أي عمل الهوامش) وعدم التطرق في النظام البرمجي إلى فقرات المنظومة القانونية.

إن الإنتاج في مجال صناعة المعلوماتية هو باب مشرع ومفتوح لكل منظمة صغيرة أو كبيرة أو كفاءة فردية مسجلة قانونياً أم غير مسجلة، وهو يتميز بمجموعة من الخصائص التي تجعله أفضل أنواع الاستثمار وأوسع أسواق العمل، وأهم الخصائص المتوفرة في مجال الإنتاج والصناعة المعلوماتية هي:

1-2 انخفاض التكلفة: حيث أن إنجاز النظم البرمجية المختلفة لا يحتاج لأية مواد خام أو أرصدة مادية إلا ما يتعلق برأس المال الفكري والذي يمثل أفضل أنواع الخامات الصناعية وأهمها.

2-2 ضخامة العائد المادي: حيث أن شركات المعلوماتية أصبحت في العقدين الأخيرين أكثر شركات الاستثمار ثراء وسرعة في تنامي الثروة المادية.

2-3 ضمان الاستمرارية: وهذه الاستمرارية تنبع من تنامي دور المعلوماتية في مجالات الاستخدام العملي وبالتالي تنامي الحاجة للمتطلبات المتوفرة ونظرا لصعوبة تحول الزبائن بين النظم البرمجية بسبب الحاجة للتأقلم مع نظم جديدة فإن فرصة الاستمرار تكون متاحة للنظام البرمجي المتداول بشرط مواصلة تحديثه على التوازي مع الحداثة المعلوماتية العامة. بل إن متابعة تطوير النظم هو متطلب تسويقي من قبل المستخدمين التقليديين للنظام المنظور.

2-4 سهولة الهندرة : وهذه الخاصية تظهر في إمكانية إعادة تصميم النظم البرمجية بشكل سريع عن طريق الولوج إلى النص المصدري للنظام البرمجي حيث يمكن بإجراء تغييرات طفيفة إعادة إنتاج النظام البرمجي بشكل مختلف تماماً عن مظهره السابق علاوة على إضافة بعض الفعاليات الجديدة المناسبة مع المظهر الجديد.

3 ـ الأهمية الثقافية

إن الأهمية الثقافية هي أحد نقاط القوة الأساسية التي تعكس التأثير الحضاري للنظم المعلوماتية على المستوى العالمي. فقد أصبحت مصطلحات نظم التشغيل تستخدم في جميع العالم، بالصيغة نفسها المتداولة في اللغة الأم ومن هنا تطورت نظريات العولمة وتصورات حدوثها بل إن الدعوة إلى العولمة مستندها هي النظم البرمجية التي تطمح إلى التحكم بجميع نشاطات الإنسان في مختلف بقاع العالم.

وسنشير إلى مجموعة من المظاهر الثقافية التي نشأت كنتيجة لتأثيرات المنجزات المعلوماتية لغاية الفترة الحالية:

3-1 انبثاق وتبلور مفاهيم جديدة للتعابير اللغوية على الصعيد المحلي: إن النظم البرمجية التخصصية والأسماء المستخدمة في تلك البرامج قد ساهمت هي نفسها بالإضافة إلى نظم التشغيل المختلفة بتكوين مجموعة من المصطلحات المتداولة عالمياً في معظم اللغات. ونقصد بذلك وجود مجموعة من المصطلحات المستخدمة في نظم البرمجيات تدل دلالات محددة لا يخطر ببال المستمع فعالية أخرى سوى ما تشير إليه الدلالة المستخدمة في النظم المعلوماتية. وهذا محقق على صعيد جميع اللغات التي يتم إنجاز نظم التشغيل أو النظم البرمجية باستخدامها.

2-3 يسر التعلم واستخدام المتعة: إن سهولة توفير التسلية الهادفة في صميم بنية النظم البرمجية قد سمحت بجعل عملية التعلم جزءاً من المنظومات البرمجية الترفيهية بحيث أن العملية الترفيهية تستحوذ على اهتمام المتعلم الصغير وتصبح بالنسبة له نشاطاً محبباً وغير مجهد. أما على صعيد الفئات العمرية الراشدة فإن عملية التعلم تتلخص في ملفات التعليمات التي ترافق معظم النظم البرمجية الواسعة الانتشار، والتي تمثل في حالات كثيرة موسوعات علمية فائقة الأهمية.

3-3 سهولة تحصيل المعلومات ونشرها: لقد كانت تكلفة اقتناء المؤلفات الثقافية كبيرة جداً، وكذلك تتطلب المحافظة عليها عناية فائقة وتجهيزات مكلفة بينما تتميز أجهزة التخزين الحاسوبية بالتكلفة البسيطة وسهولة الاقتناء والتداول.

4-3 توفر المعلومات عبر الإنترنت: رغم أن الإنترنت لا تعتبر حالياً مرجعية ذات مصداقية مرتفعة إلا أنها في الحقيقة أكثر مصادر المعلومات قراءة وانتشاراً. كما أن النشر فيها يتميز غالباً بوجود التقييم المرافق للمواضيع المطروقة، وبالتالي فهي إن لم تكن مرجعية أولى فلا يمكن تجاهل كونها إحدى المرجعيات الثقافية التي تفرض نفسها وضرورة الإشارة إليها، وقد دأبت مختلف الفعاليات الثقافية في مختلف التخصصات على الإشارة إلى بعض المصادر المتوفرة على شبكة الإنترنت دون أن تكون تلك المصادر معتمدة كمرجعية مقبولة مما يبين ضرورة القبول بالتعامل معها وضرورة وضع ضوابط لاستخدامها كمصدر مرجعي.

5-3 توفر وجهات النظر المختلفة: لقد كانت المجتمعات المنغلقة قادرة على المحافظة على وجهة نظر موحدة فيما يتعلق بالمسائل العامة وفرضها على المجتمع المحصور بها، بل وربما أمكنت مراقبة النشاطات المختلفة المتعلقة بوجهة النظر المتبناة وطمس الأفكار الأخرى. لكن استخدام الأجهزة الحاسوبية صغيرة الحجم وفائقة السعة بالإضافة إلى توفر المعلومات المختلفة على شبكة الإنترنت جعل من المستحيل بقاء عملية التحكم بالمجتمع على حالها السابقة. وهذه الخاصية لها ميزتها الإيجابية والسلبية لكننا لسنا بصدد المقارنة.

ثانياً: مقومات النظام البرمجي المكافح للفساد

تتم عمليات الأتمتة حالياً في مختلف القطاعات العامة والخاصة ويتم تشجيعها لتشمل أوسع حيز ممكن على الصعيد الداخلي بغض النظر عن كونه حكومياً أم خاصاً. لكننا نرى في عمليات الأتمتة ثغرات عديدة وعشوائية وقلة مراقبة وقلة اهتمام. ولن نتطرق لتحليل هذه النقاط ولكن سنهتم بمسألة تحديد الشروط والمواصفات التي ينبغي مراعاتها لاعتماد النظام البرمجي في مؤسسة حكومية مهمة.

لقد أشرنا مرارا إلى أهمية النظام البرمجي الذي يفترض أن يكون المدير الأعلى والدائم لكل الفعاليات التي تجري في القطاع الذي تتم أتمتته. لذلك فمسألة تمحيصه وانتقائه وضمان جودته هي مسألة لا تقل أهمية عن مسألة انتقاء شخص المدير نفسه.

وفيما يأتي نحدد أهم الشروط والمواصفات التي نعتبر أنه من اللازم تحققها لكي تقبل الجهة الحكومية باستخدام النظام البرمجي في نشاطاتها:

1 ـ توفر النص المصدري: جميع البرامج المتداولة في الأسواق حالياً تباع بدون النص المصدري لها، نظرا لأن عامة المستخدمين لا يهمهم سوى إنجاز الفعالية المطلوبة وليس لديهم ما يخشى عليه. لكن عند تعلق الأمر بمسألة ذات أهمية رفيعة المستوى فينبغي الاستوثاق من عدم وجود أية أفخاخ أو مطبات أو ثغرات في البرنامج وينبغي التقصي عن وجود مداخل للاختراق أو التحكم الخارجي أو غير ذلك، ولا يمكن ضمان الموثوقية التامة بأي نظام برمجي إلا بعد مدارسة النص المصدري له. كما أن أهمية النص المصدري تتجلى في حالات تطوير الشركة أو التعديلات القانونية فعند عدم وجود النص المصدري تحتاج الشركة لإنشاء النظام البرمجي من جديد (وهو شرط تمليه شركات البرمجة غالباً). أما لدى توفر النص المصدري لدى الجهة الخاضعة للأتمتة فيمكنها إجراء التعديلات عليه باستمرار ومع كل تطوير وكلما لزم الأمر.

2 ـ سهولة الاستخدام: ينبغي أن تكون واجهة البرنامج وأسماء البنود والفعاليات التي يقوم بها واضحة تماما بلا أي لبس أو احتمالات تفسير مختلفة وبحيث لا يكون فيه أي شيء قابل للتحوير أو التأويل أو اختلاف التفسير. كل شيء في البرنامج ينبغي أن يكون مكتوباً بالتبسيط المتناهي إلى أبعد الحدود، ولا يسمح بوضع أية مصطلحات طلسماتية. إن التعابير المطلسمة الهادفة إلى إظهار البراعة والتفنن البرمجي هي نقاط قاتلة في بنية النظام البرمجي. ونحن نقترح أن يطلب من اللغويين العناية بهذه المسألة ووضع المصطلحات الموافقة لطبيعة الإجرائيات. أما إذا تركنا عمليات الأتمتة تسير بهذه العشوائية الحالية فقد نصل إلى أن اللغة ستحشى بالاصطلاحات المجازية التي طرأت في ذهن المبرمج غير المتبحر باللغة وقد ينتقي التعابير غير المعبرة عن طبيعة الفعالية المجراة. إن السماح بتراكم هذا الخطأ يمكن أن يؤدي إلى تشويه للغة وإدراج الكثير من المصطلحات المتناقضة التي يختارها كل مبرمج أو شركة أتمتة على هواها وتقديراتها.

3 ـ توفر الشروح المفصلة: ويتم ذلك في ملحق خاص يتضمن شرح كل إجراء يتم تطبيقه، وهو ملف التعليمات والمساعدة وهو ينبغي أن يتضمن توضيحات الاستخدام وخصائص العمليات وأهدافها بحيث يكون النظام البرمجي موسوعة شاملة ومرجعية لا يحتاج بعدها المستخدم لأية استفسارات من الجهة المبرمجة ولا من الجهة القانونية الواضعة للشرائع وكلما اكتشف في البرنامج نقطة تثير الاستفهام ينبغي تزويد ملف المساعدة والتعليمات بالتوضيح الأكثر بساطة وفهما وتحديدا ويتم إعادة كتابتها لتصبح بغاية الوضوح.

4 ـ تضمين النظام الداخلي: لا نعرف أية عملية من عمليات الأتمتة التي تجري حالياً في كافة الهيئات والمؤسسات والتي تهتم بالنظام الداخلي أو المنظومة القانونية الضابطة لعمل الشركة. وهذا عامل حاسم في مكافحة الفساد فالمنظومة البرمجية المقيدة بالنظام الداخلي لا تسمح بأية تجاوزات أو اختراقات أما عند لزوم إجراء مثل هذه الأمور لظروف خاصة فيمكن إنجاز إجرائيات خاصة تتاح فقط لمن يتحمل مسؤولية الخروج عن النظام الداخلي. وإدراج المنظومة القانونية في البرنامج ينبغي أن يكون في اتجاهين **الاتجاه الأول** يكون ضمن نص البرنامج وشروط عملياته وحساباته، و**الاتجاه الثاني** على شكل نص مجهز للقراءة من قبل المستخدم، بشكله الأصلي وشروحه المفصلة من قبل الحكومة.

5 ـ وضع كلمات سر متعددة مستوى السماحية: بحيث تكون سماحيات استخدام البرنامج محددة حسب مستوى المستخدم وبحيث يكون الولوج عبر أي منها يتيح مستوى معينا من التحكم. فينبغي

وضع كلمة سر خاصة لولوج الموظف إلى البرنامج، وكلمة سر خاصة لولوج المدير المباشر المسؤول المتمتع بصلاحيات أوسع، وكلمة سر للمفتش. فكلمة سر الموظف تتيح إجراء العمليات الروتينية، وكلمة سر المدير تتيح إجراء العمليات المضمنة في صلاحياته، وكلمة سر المفتش تتيح الاطلاع على كل شيء.

6 - الإشراف والمراقبة الحكومية: إننا نعتبر أن التوجه لتحقيق هذه الشروط عبر المناقصات التقليدية والطلب من الجهات الخاصة تولي عملية الأتمتة هو أمر مستحيل، فما من شركة برمجية حتى الآن تعطي للجهة الطالبة برنامج الأتمتة مع النص المصدري، لأن توفر النص المصدري يتيح للشركة الخاضعة للأتمتة تطويره بخبرات بسيطة، وبالتالي يمكنها الاستغناء عن شراء البرامج المحدثة. ومن هنا كان تأكيدنا في أبحاث سابقة [2] على ضرورة إنشاء لجنة حكومية لتقوم بعمليات الأتمتة وتحتفظ بالنص المصدري وتقوم بإدراج المنظومة القانونية بشكل سليم في النظام البرمجي.

ثالثاً: أهم المعايير اللازمة لضمان جودة صناعة النظام البرمجي

إن مسألة الجودة في النظم البرمجية هي مسألة فائقة الحيوية والحساسية وتتبدى تأثيراتها في هذا المجال واضحة بشكل جلي أكثر من جميع المجالات الأخرى لأن فقدان هذه الخاصية تجعل المنتج البرمجي لاغيا وكأنه غير موجود وذلك بسببين: الأول توفر البدائل المتعددة، والثاني سهولة توفر البدائل بأسعار منخفضة.

بناءً على هذه المعطيات فإننا نحدد فيما يأتي مجموعة من الشروط التي لا بد من مراعاتها أثناء تصميم النظام البرمجي المعد للاستخدام العام:

1 - واجهات التعامل مع فعاليات البرنامج: والواجهات هي عدة أنواع أهمها :

- واجهات الإدخال، - واجهات الإظهار، - واجهات التنبيه والإعلام.

والواجهة يقصد بها الإطار الذي يتضمن مجموعة من الأزرار والنوافذ المخصصة لإدخال البيانات المتطلبة لعمل البرنامج بالإضافة إلى رسائل نصية لتوجيه المستخدم.

إن طريقة تصميم الواجهات المناسبة واختيار مكوناتها وتوضعات هذه المكونات يلعب دوراً أساسياً في تأمين القبول الشعبي لاستخدام البرنامج. فهذه الواجهات ينبغي أن تصمم بحيث تتحقق ملاءمتها للغاية المطلوبة من البرنامج. وسوف نبين المسارات المحتملة لتصميم واجهة معينة في النظام البرمجي:

1-1 طريقة الأزرار: تستخدم هذه الطريقة في حالة الفعاليات المحدودة التي ينجزها البرنامج. وهي يمكن أن تنجز بطريقتين: **الأولى** : طريقة الأزرار المتعددة المتوضعة في مواقع مختلفة من واجهة عمل البرنامج، ويتم اختيار مواقعها حسب تقدير الشركة المنتجة. **والثانية** طريقة تجميع الأزرار في شريط أزرار واحد يتم وضعه في مكان محدد من واجهة البرنامج (غالباً ما تكون الجهة العليا من الواجهة) وتترك بقية الواجهة لاستخدامها في عمليات إظهار الرسائل وتبيان خطوات العمليات التي ينجزها البرنامج. وهذه الطريقة تستخدم في حالة كون الفعاليات التي ينجزها البرنامج محدودة بشكل يمكن استيعابها في شريط أزرار واحد (أو بضعة أشرطة)، بحيث تبقى واجهة التعامل مع البرنامج متاحة للاستخدامات الأخرى.

2-1 طريقة شريط قوائم: وهي طريقة كثيرة الاستخدام وهي المحبذة في معظم النظم البرمجية، وتتلخص في تصميم شريط ضيق يتوضع في أعلى الواجهة ويتضمن عناوين رئيسية لقوائم من البنود التي تشترك بمواصفات متقاربة تندرج جميعها تحت العنوان المحدد في عنوان القائمة الموجود في شريط القوائم. وهذه الطريقة مثلاً تستخدمها برامج مايكروسوفت المختلفة كمحرر النصوص وورد وبرنامج الجداول الإلكترونية إكسل وبرنامج العروض التقديمية وغيرها. وحتى نظام التشغيل وندوز يمكن تصنيف منهجيته ضمن هذه الطريقة حيث نجد أن شريط القوائم فيه يقع في أسفل الواجهة، وعدد القوائم هي قائمة واحدة يتفرع كل بند منها إلى بنود أخرى متعددة، علماً أن المكونات البرمجية ليس من الضروري أن تكون مشتقة من كائن مماثل في لغة البرمجة.

3-1 طريقة الواجهات المنبثقة: وهي طريقة مركبة يتم اللجوء إليها في حال وجود اختلاف جوهري في طبيعة الإجرائيات التي يطلب من البرنامج إنجازها، لذلك تجد أن الواجهة المفعلة تغلق ويتم استدعاء واجهة أخرى بمحتويات جديدة . وتكون هذه الطريقة هي الفضلى بشكل خاص في

حالة وجود واجهات إدخال وواجهات إخراج متعددة المظاهر (وهي متبعة في نظام المعالجة الإحصائية SPSS).

علماً أن النظام البرمجي متعدد الأغراض غالباً ما يتضمن جميع أشكال الواجهات المذكورة. فمسألة اختيار الواجهة المناسبة تظهر في حالة اختيار الواجهة الرئيسية للبرنامج (واجهة الإقلاع) وفي جودة اختيار محتوياتها والواجهات المرتبطة بها.

2 ـ تعدد الخدمات: لدراسة مستوى توفير هذه الخاصية لا بد من تحديد ماهية هدف الاستخدام، حيث ينبغي تحديد جميع الخدمات التي يمكن أن يتطلبها المستخدم في المجال المنظور ومن ثم إحصاء نسبة الخدمات التي يقدمها النظام البرمجي في مجال التخصص الذي أنجز من أجله ومستوى جودة تحقيقها. وبالطبع فإنه في الوقت الحالي لا يكاد يوجد نظام برمجي يحقق نسبة مرتفعة في هذا المجال بما في ذلك نظم التشغيل ولذلك نجد أن نظم التشغيل تختلف فيما بين بعضها البعض من حيث بيئة العمل وكذلك من حيث تعدد الخدمات التي يقوم بتوفيرها.

3 ـ الموثوقية في حماية المعلومات: وهذه الخاصة تتشعب جوانبها لتدخل في صميم بنية نظام التشغيل بالإضافة إلى أساليب حماية المعلومات التي يتم إعدادها باستخدام نظام التشغيل. وهكذا نجد الجوانب التالية:

ـ التحصين ضد الدخول إلى النظام البرمجي: ونلمس توفر هذه الخاصية في معظم نظم التشغيل المنتشرة عالميا في الوقت الحالي، لكن لا بد من الإشارة إلى أن أفضل نظام تشغيل يضمن الحماية الفائقة ضد دخول الغرباء هو نظام التشغيل "يونكس"، ومثله نظام إدارة الشبكات "نوفل" وكذلك نظام التشغيل الأفضل "لينكس". أما نظام التشغيل وندوز إكس بي فهو يوفر حماية وهمية. وأما في مجال برمجيات معالجة البيانات فإننا نجد مثلاً أن هذه الخاصية محققة في برامج أكسس وغير متوفرة في نظام الجداول الإلكترونية إكسل.

ـ تحصين المعلومات ضد التلف: وهذه الخاصية تتعلق بعدة جوانب، **الجانب الأول**: موثوقية نظام التشغيل ضد الاختراق من قبل المتطفلين وهي مرتبطة بما ذكرناه في البند الأول، **والجانب الثاني**: حماية المعلومات من تأثير الفيروسات ومخاطرها، وهو ما يعتمد على نظم مكافحة فيروسات مختصة، و**الجانب الثالث**: حماية البيانات من حالات تلف الأجهزة المادية للحاسب وهذا الجانب مرتبط بالبند القادم "موثوقية الأداء"، حيث أن بعض نظم التشغيل تتميز بكثرة الإنهيارات وبالتالي إغلاق الحاسب بطريقة غير نظامية مما يؤدي عند تكرار هذه الحالة إلى تلف الأجهزة الحاوية للبيانات.

ـ تحصين المعلومات من السرقة: ونقصد بذلك الحماية من حالات التجسس وهذه العملية بحد ذاتها تشتمل على عدة جوانب:

الجانب الأول: هو موثوقية نظام التشغيل ضد الاختراق من قبل المتطفلين،

الجانب الثاني : حماية المعلومات من برامج التجسس التي يمكن أن تدخل إلى الحاسب عبر البرمجيات الإضافية أو عبر الاتصال بالشبكات المختلفة.

الجانب الثالث: هو ما يتعلق بالأجهزة المادية للحاسب والتي يمكن أن تتضمن تجهيزات بث البيانات إلى عناوين محددة، الأمر الذي يمكن تحقيقه باستخدام التوصيلات السلكية أو الأجهزة اللاسلكية، وهذا يعتمد على شركة تصنيع المواد الأولية للأجهزة الحاسوبية.

3 ـ 1 موثوقية الأداء: لقد اضطرنا للإشارة إلى أهمية هذه الخاصية من قبل مما يدل على درجة تأثيرها وضرورة توفرها في النظام البرمجي ويمكن أن ينظر إليها عبر ثلاثة مستويات:

المستوى الأول: تحققها على مستوى التجهيزات المادية إذ توجد بعض أنواع التجهيزات المادية التي لا تستطيع أن تتحمل طاقة زائدة للتشغيل، فتعطي رسالة فشل وينهار كل النظام البرمجي ونظام التشغيل، وهذه الحالة تؤدي إلى فقدان البيانات الحديثة وربما المخزنة.

المستوى الثاني: تحقق هذه الخاصية في نظام التشغيل فإذا كنا ندرس جودة أداء نظام التشغيل فإننا نتوقف عند هذا المستوى، أي إذا كانت الأجهزة المادية تتمتع بالموثوقية ونظام التشغيل يتمتع بالموثوقية فإننا نعتبر أن خاصية موثوقية أداء نظام التشغيل محققة بشكل عام . لكن إذا كنا ندرس موثوقية نظام برمجي آخر فإننا نحتاج لفحص الموثوقية على هذين المستويين ثم ننتقل إلى المستوى الثالث.

المستوى الثالث: موثوقية أداء النظام البرمجي، فمهما كان النظام البرمجي موثوقا فإن فشل الأجهزة المادية أو نظام التشغيل في الأداء (المنفرد أو المتوازي مع النظام البرمجي) يؤدي إلى فشل النظام البرمجي المنظور.

ومفهوم الموثوقية في أداء النظام البرمجي يمكن تحقيقه عند نجاح معد البرنامج في سد كافة الثغرات المحتملة في الإدخال والمعالجة والإخراج. والانهيارات في عمل النظام البرمجي يمكن أن تنتج عن إحدى الحالات التالية:

الحالة الأولى- إدخال غير سليم: مثلا إدخال حرف بدلاً من رقم فيتم الخروج من البرنامج خروجاً طارئاً ، لكن يمكن تفادي هذه المشكلة في أثناء كتابة البرنامج، بحيث يتم الطلب من البرنامج رفض المدخلات إن لم تكن مطابقة لطبيعة المتحولات المستخدمة في تصريحات البرنامج.

الحالة الثانية- معالجة غير معرفة في مفاهيم الحاسب: وأشهر هذه الحالات التي يصادفها المستخدم حالة القسمة على الصفر مثلاً وهي عملية غير معرفة في بنية الحاسب الرياضية.

الحالة الثالثة إخراج غير ممكن: مثلا عند الطلب من البرنامج أن يقوم بإخراج صوت تنبيه معين إذا كان الحاسب لا يتضمن جهاز إخراج الأصوات أو إذا كان جهاز إخراج الأصوات تالفاً أو غير معرف.

وهكذا نجد أنه ينبغي عند إعداد النظام البرمجي الأخذ بعين الاعتبار جميع الحالات المختلفة المحتملة في الحالات الثلاثة، وتدقيق حالات الإدخال والمعالجة والإخراج في كل إجرائية يتضمنها البرنامج.

4 ـ السهولة في الاستخدام: إن سهولة استخدام النظام البرمجي تشكل معياراً أساسياً من معايير جودته وشرطا لا بد منه لتحقيق الانتشار الواسع من قبل مختلف شرائح المستخدمين. لأن الشريحة التخصصية محدودة العدد بالمقارنة مع شرائح المجتمع التي يحتمل أن تحتاج للنظام البرمجي المنظور. فمثلا تصميم الحزمة البرمجية SPSS يتضمن مجموعة من الفعاليات التخصصية جدا والمتعلقة بالمفاهيم الإحصائية ونظريات الاحتمالات بينما كما هو معلوم فإن التربويين يحتاجون هذا البرنامج بشكل واسع في الدراسات الاجتماعية وتحليل الاستبانات وغير ذلك، وهم من جهة أولى شريحة واسعة جداً، ومن جهة ثانية غير مختصة بهذه المفاهيم المعقدة .

إذن فسهولة الاستخدام ليست محصورة فقط بتصميم واجهة التعامل مع البرنامج أو تعليمات الاستخدام.

وأما ما يتعلق بسهولة الاستخدام من حيث بيئة العمل والمكونات المرئية فإنه ينبغي تجميع الفعاليات المتشابهة بطريقة ناجحة لتكون في مواقع متقاربة واعتيادية بالنسبة للمستخدم.

5 ـ ملفات التعليمات والمساعدة: يمكن أن تقدم التعليمات في البرنامج عبر شكلين، إما عبر ملف التعليمات العامة الذي يستدعى بكامله ويقرأ كما لو أنه كتاب دليل الاستخدام، وإما بطريقة تقديم الشروحات الموضعية المتعلقة بالفعالية المحددة تحت مؤشر الفأرة الإلكترونية (الماوس). وتوفر هذه التعليمات وسهولة الوصول إليها هو شرط أساسي من شروط جودة المنتج البرمجي ولا بد من تزويد البرنامج بشكل مفصل بالتعليمات لكل فعالية بالإضافة إلى شروح الوظائف العامة التي يمكن للبرنامج أن ينجزها.

6 ـ ملاءمة الشروح ووضوحها وشموليتها: لا بد من وجود طرائق جديدة في بنية البرنامج وأسلوب عمله وهذا يتطلب شروحاً مفصلة لفحوى العملية التي يجريها البرنامج، وينبغي العناية بذلك مهما كان التفصيل متطلباً. ونظراً لتعدد المفاهيم والتعابير الجديدة في هذا المجال فإنه ينبغي الحرص على استخدام التعابير المناسبة، وإلا فإن الشروح تفقد أهميتها ولزوميتها. وهذه المشكلة تظهر بشكل واضح في نظام التشغيل وندوز حيث أن العديد من الشروحات المتوفرة فيه تكاد تكون بلا فائدة، بل إنه رغم تعلم المرء لبعض فعاليات نظام التشغيل فإنه قد يعجز عن تطبيق ذلك بنفسه حتى لو طبقت العملية أمامه مباشرة.

7 ـ قلة متطلبات العمل: نلاحظ أن معظم النظم البرمجية الواسعة الانتشار تخصص جانباً من جوانب الدعاية لتوضيح المتطلبات التي يحتاجها البرنامج لكي يكون بالإمكان تحميله على الحاسب واستخدامه وهذه المتطلبات تنقسم إلى جزأين رئيسيين :

المتطلبات المادية: ويقصد بها حجم القرص الصلب المطلوب لتحميل ملفات البرنامج عليه، وكذلك حجم الذاكرة التي يتضمنها الحاسب وربما تطلبت بعض البرامج دقة محددة في تقسيم شاشة الحاسب وغير ذلك. فكلما كثرت المتطلبات كما تضاءلت فرصة استخدام النظام البرمجي.

المتطلبات البرمجية: هي تقسم إلى قسمين رئيسين:

القسم الأول: متطلبات نظام التشغيل: ويقصد بها نظام التشغيل المستخدم بالإضافة إلى ملفات تشغيل الأجهزة المادية الموجودة في الحاسب، وخاصة ملفات تعريف الشاشة وأجهزة الصوت وملفات تطوير إدارتها والتي توجد بشكل مستقل وتسمى Directx.

القسم الثاني: **قاعدة بيانات تشغيل النظم البرمجية المحملة على نظام التشغيل**، وهذه الملفات عادة تكون متوفرة في الشكل الخام للنظام البرمجي، وقد لا يكتشف المستخدم حاجته إليها إلا عندما يتم إعادة تركيب نظام التشغيل واستدعاء البرنامج الذي بقي مخزنا على الحاسب فيجد أنه غير قابل للتشغيل (غالباً)، مما يدل على وجود ملفات إضافية يستلزمها النظام البرمجي، لكن ليس من الضروري أن يكون كل نظام برمجي متصفا بهذه الخاصية فمثلاً برنامج استعراض الصور ACDSee32 يمكنه أن يعمل عند إعادة تركيب نظام التشغيل إذا كان ُمخزناً على الحاسب. مما يدل على عدم وجود ملفات تعريف إضافية خاصة به، أي أن ذلك يتيح له العمل دونما الحاجة لإعادة تحميله على نظام التشغيل.

وهنا نجد أن صغر حجم قاعدة البيانات في النظام البرمجي هي ميزة إيجابية.

8 ـ شمولية محتوى قاعدة البيانات: إن ضرورة تضمين قواعد البيانات الإلكترونية لجميع نظم التشغيل تظهر نظرا لأن عامة المستخدمين في الوقت الحالي مشتتين بين مجموعة نظم تشغيل أهمها: "لينكس" و "ماكنتوش" و "وندوز ميلينيوم" و "وندوز اكس بي" وغيرها. وبالتالي يحتاج البرنامج إلى قواعد البيانات اللازمة لتشغيله في بيئة كل منها. وهنا نصل إلى نقطة منافية تماما للبند السابق (6-7) وموازية لها في آن واحد.

فالتناقض يكمن في أن البرامج العالمية تطمح إلى إمكانية العمل على مختلف نظم التشغيل مما يجعلها تتطلب قواعد بيانات كبيرة الحجم تتضمن مجموعة من الملفات اللازمة للعمل على كل نظام تشغيل. وعندئذ يصبح البرنامج متاحاً لمستخدمي نظم التشغيل المختلفة. وكمثال على ذلك نذكر "فوتو شوب" وكذلك "كوريل درو".

أما التوازي مع البند السابق (6-7) فهو السعي إلى جعل قاعدة البيانات الإضافية المختلفة بين نظم التشغيل معدومة وبالتالي يمكن للنظام البرمجي أن يعمل على أي منهما دون فرق وهو توجه يتم السير نحوه تدريجياً.

وقد سعت نظم التشغيل وندوز لاستيعاب الكثير من قواعد البيانات الإضافية الخاصة ببرامج مختلفة وأجهزة متعددة مما أثر كثيراً على سعة طيف استخداماتها، وبالتالي تحسين جودتها.

رابعاً: المعايير الأساسية لتقييم النظام البرمجي

قد وجدنا بعض الأبحاث التي تعرضت لهذه المسألة ، لكننا في الوقت نفسه نعتبر عدم كفاية المعايير المعتمدة في التقييم وعدم شموليتها. وكمثال على ذلك نذكر المقارنة بين نظم التشغيل [5] والتي تتلخص بالتوصل إلى النتائج التالية:

الجدول رقم 1: خلاصة مقارنة بين مجموعة من نظم التشغيل الواسعة الانتشار.

Platform Comparison Chart							
System	Connectivity	Stability	Scalability	Multi-user	Multi-platform	POSIX	Non-proprietary
Legacy System	Poor	Good	Medium-Huge	Yes	No	No	No
MS-DOS	None	Poor	Small	No	No	No	No
Win3.x	Poor	Poor	Small	No	No	No	No
Win95	SMB Only	Fair	Small	Insecure	No	No	No
WinNT	SMB+	Fair	Small-Medium	Yes	Yes, 2	Some	No
UNIX	Excellent	Excellent	Small-Huge	Yes	Yes, Many	Yes	No
*BSD	Good	Excellent	Small-Large	Yes	No	Yes	Yes
Linux	Excellent	Excellent	Small-Huge	Yes	Yes, Many	Yes	Yes

الخصائص الأخرى المدروسة تقييمات أكثر تفصيلاً ودقة. ونحن إذ نوافق على محتويات التقييم فإننا نشير إلى أن فرز الجوانب الخاضعة للتقييم غير كاف. فهذه الجوانب المنتقاة لا تمثل نقاط الاهتمام الرئيسية التي يبحث عنها المستخدم. وخاصة نجد مثلا الخاصية POSIX ، والتي يقصد بها قابلية التعديل مع المكونات المادية المتوفرة، فهي خاصية موجودة فقط في النظم البرمجية التي يتوفر النص المصدري لها، وفيما يتعلق بنظم التشغيل فهي متوفرة في عائلة نظم التشغيل يونكس ومشتقاتها. بينما نحن نبين لاحقا معيار المقارنة الأشمل وهو توفر النص المصدري، وتوفر هذا المعيار يضمن الخاصية المذكورة بالإضافة إلى مجموعة من الخصائص الملحقة بكينونته. وبالتالي سنهتم بالجوانب البنيوية في النظام البرمجي الخاضع التقييم، بالإضافة إلى ما يترتب على هذه الجوانب من التأثير على خيار المستخدم العادي.

بناءً على هذه المعطيات فإننا نحدد فيما يأتي مجموعة من الشروط التي لا بد من مراعاتها أثناء تصميم النظام البرمجي المعد للاستخدام العام:

1 ـ سرعة الإقلاع وتلبية الطلبات: تجلت أهميتها في نظام التشغيل وندوز XP الذي صوحب بحملة إعلامية واسعة حول سرعة إقلاعه وبأنه يستغرق زمنا أقل من بعض الإصدارات السابقة بدءاً من توصيل التغذية الكهربائية لغاية ظهور واجهة الاستخدام الرئيسية (سطح المكتب).

هذه الصفة مهمة على صعيد النظم البرمجية وكذلك على صعيد الأجهزة المادية فهي صفة أساسية من مواصفات أقراص التخزين الصلبة والليزرية والذاكروية، وتسمى في تلك الحالات بسرعة الوصول أي الفترة الزمنية التي يتطلبها الجهاز اعتباراً من لحظة إرسال الطلب له لغاية استلام أول معلومة منه.

2 ـ توفر النص المصدري: إن تحقيق هذا الشرط يضمن مجموعة من الخواص المهمة للنظام البرمجي أهمها ضمان إمكانية الاستمرارية في استخدامه وتطويره وتعديله حسب المكونات المادية المتوفرة (من قبل أخصائيين). كما أن هذا الشرط يتيح تدقيق مسألة الموثوقية بكافة جوانبها من حيث عدم وجود إجرائيات وهمية أو عمليات خادعة غير مطابقة للمتطلبات الحقيقية.

خامساً: نماذج التحليل المقارن بين النظم البرمجية

لا شك في أن كل معيار من المعايير المبينة أعلاه يتضمن بحد ذاته مجموعة من البنود التفصيلية، والتي يحتاج كل بند منها إلى مقارنة مستقلة لكن بالإجمال تظهر مؤشرات عامة يمكن أن تعطي الأفضلية لنظام برمجي معين وهو ما يتاح لنا التعرض له في هذا البحث.

سنبين أهمية هذه المعايير في المقارنة بين نظامي تشغيل شهيرين، هما نظام التشغيل دوس ونظام التشغيل وندوز.

1 ـ مقارنة بين نظامي التشغيل دوس ووندوز: إن نظام التشغيل "دوس" كان لفترة طويلة أوسع نظم التشغيل انتشاراً على الإطلاق، حتى أن نظام التشغيل وندوز الحالي لم يستطع أن يحرز المرتبة التي كانت للدوس. وذلك لأن نظام التشغيل دوس ظهر في فترة باكورة انتشار التجهيزات المادية وترافق انتشاره معها، أما نظام التشغيل وندوز فقد عورض باختراع نظم تشغيل أخرى حازت على إعجاب المستخدمين بمقومات وخدمات تفوق الخدمات التي يقدمها نظام التشغيل وندوز. ولن نتطرق حالياً للمقارنة بين نظام التشغيل وندوز ونظم التشغيل المذكورة، وإنما سنقتصر على نظامي التشغيل المنتميين إلى عائلة واحدة هي عائلة مايكروسوفت.

وكما ذكرنا فإن المؤشرات المأخوذة إجمالية، وتجري عملية التقييم والمقارنة وفق شرط أساسي، وهذا الشرط الأساسي يتم تطبيقه من أجل كل معيار من المعايير المحددة أعلاه. يتم التقييم استنادا إلى المبدأ الأساسي في علم المنطق وذلك عبر استخدام درجة واحدة يتم وضعها لأحد النظامين الخاضعين للمقارنة، بحيث يحوز على هذه الدرجة ذلك النظام الذي يحقق الأفضلية في المعيار المحدد، وبالتالي فإن الدرجة المعطاة للنظام الآخر ستكون درجة الصفر. وهذه الطريقة خاصة بحالة المقارنة المدروسة حاليا نظراً لارتباط النظامين وانتمائهما لنفس العائلة.

وكما أشرنا فإنه لا بد من تحديد هدف الاستخدام للنظم البرمجية التي تتم المقارنة بينها، وبما أن كلا من النظامين هو نظام تشغيل فالهدف من المقارنة هو تحديد الأفضلية من أجل استخدام الحاسوب وتشغيله.

الجدول رقم 2: نموذج مقارنة بين نظامي التشغيل "دوس" و "وندوز" باعتماد المعايير المحددة في البحث

الخاصية	ms-dos	windows	سبب التفضيل
واجهات التعامل مع فعاليات البرنامج	0	1	وندوز يستخدم عدة طرق عرض الخدمات
تعدد الخدمات	0	1	وندوز منذ الإصدار 95
الموثوقية في حماية المعلومات	0	0	النظامان ضعيفا الموثوقية
موثوقية الأداء	0	0	كل من النظامين كثير الانهيارات
السهولة في الاستخدام	0	1	وندوز أسهل في الاستخدام
التعليمات والمساعدة	0	1	يوجد شروح موضعية في الوندوز باللغة المحلية
قلة متطلبات العمل	1	0	دوس أقل تطلبا لذلك تحتاجه عمليات الصيانة
شمولية محتوى قاعدة البيانات	0	1	قاعدة بيانات الوندوز أكثر شمولية
سرعة الإقلاع وتلبية الطلبات	1	0	الدوس أسرع في الإقلاع وتشغيل البرامج
توفر النص المصدري	0	0	هذه الخاصية غير محققة في أي منهما
مجمل التقييم	2	5	نظام التشغيل وندوز أفضل

إن المقارنة بهذا الأسلوب يمكن أن تكون صحيحة في حالات أخرى بشرط أن تكون الاختلافات بين النظامين قابلة للتمييز، أي أنه من أجل كل معيار من هذه المعايير فإنه يمكن ملاحظة رجحان الكفة لصالح أحد النظامين بشكل غير قابل للجدل. وأما إذا كان النظامان متقاربين في الخصائص والمقدرات فعندئذ تظهر الحاجة لتقسيم الدرجة إلى أجزاء يتم تحديد عددها حسب الحالة المنظورة، فمثلاً نلاحظ في الجدول 2، أنه تتم المقارنة بين عدة نظم تشغيل باستخدام تصنيف

آخر حيث يتم اعتماد معايير أخرى، وتلك المعايير قد تم تحديدها حسب الهدف المنشود من المقارنة[5].

2 ـ قواعد المقارنة بين النظم البرمجية: إن عملية تقييم النظام البرمجي لا بد من أن تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العناصر الأساسية التي تؤثر في نتيجتها ومقوماتها، وأهم هذه العناصر هي:

الشريحة المستخدمة: عندما نقوم بتقييم نظام تشغيل متوفر بفعالياته وتعليماته باللغة الإنكليزية مع نظام التشغيل وندوز المتوفر بمعظم فعالياته وتعليماته باللغة العربية فإنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أن شريحة المستخدمين الذين لا يتقنون اللغة الإنكليزية ستعطي درجة معيار توفر التعليمات والمساعدة للنظام الذي يوفرها باللغة العربية وهذه النقطة هامة جداً في الوقت الحاضر وخاصة فيما يتعلق بنظام التشغيل لينكس وهو أفضل أداء بكثير من نظام وندوز ولكن دعم اللغة العربية فيه غير متوفر بشكل جيد.

هدف الاستخدام: في الواقع أنه لا يوجد نظام تشغيل بحيث يكون هو الأفضل من جميع النواحي، فمثلاً رغم مرور عدة سنوات على تطوير نظام التشغيل وندوز ورغم توقف عمليات تطوير نظام الدوس إلا أنه إذا كان الهدف من استخدام نظام التشغيل هو عمليات الصيانة فإن نظام التشغيل دوس هو الأفضل كما هو معروف.

مستوى أهمية كل معيار: كما نلاحظ في الجدول 2، فإن التقييم يتم في بعض الخصائص بطريقة المفاهيم المنطقية، وفي البعض الآخر من الخصائص نجد أن العلامة الكاملة تقسم إلى خمس درجات تعبر عن المستويات: none, poor, fair, good, excellent . وفي الحقيقة فإنه لا مانع أثناء المقارنة من جعل بعض المعايير خاضعة للقياس باستخدام درجات متفاوتة الأهمية بشرط الحفاظ على قيمة الدرجة القصوى أثناء التقييم من أجل الجميع. فمثلاً نجد في الجدول 2، أن تقييم نظام التشغيل WindowsNT ، تحت الخاصية POSIX يرد باستخدام الكلمة Some. ونحن نعتبر أن هذا التقييم غير سليم لأننا من أجل إنجاز التقييم النهائي لكافة الخصائص نحتاج لتحويل التقييمات إلى أرقام لجمعها والحصول على ترتيب الأفضلية العام.

لكننا نشير إلى جواز اختلاف مستويات التقييم من أجل خاصية محددة في النظام البرمجي، بشرط اعتماد هذا المستوى لهذه الخاصية المحددة من أجل جميع النظم المقارنة، ويمكن الاكتفاء بالتقييم المنطقي "الوجود" و "العدم" خاصة عند توفر خاصية في أحد النظامين وعدم توفرها مطلقاً في نظام آخر فلا يكون هناك داع لتحديد درجة توفرها. وإذا أخذنا بعين الاعتبار هذه القواعد وقمنا بتحويل المعطيات في الجدول 1 إلى تقييمات رقمية فإننا نحصل على ما يلي :

الجدول رقم 3: التقييم بالنقاط لمواصفات نظم التشغيل واسعة الانتشار

System	Conne-ctivity	Stability	Scalability	Multi-user	Multi-platform	POSIX	Non-proprietary	Evaluation
Legacy System	1	4	3	1	0	0	0	9
MS-DOS	0	1	1	0	0	0	0	2
Win3.x	1	1	1	0	0	0	0	3
Win95	2	3	1	0	0	0	0	6
WinNT	3	3	2	1	0	0	0	9
UNIX	5	5	4	1	1	1	0	17
*BSD	4	5	3	1	0	1	1	15
Linux	5	5	4	1	1	1	1	18

بناءً على هذه النتائج فإن أفضل نظم التشغيل وفقا للمعايير المعتمدة في الجدول 1، هو نظام التشغيل لينكس. وفي الحقيقة فإن هذا النظام هو الشبح المخيف لشركة مايكروسوفت التي

أصبحت تتراجع أمامه تاركة له مواقعها بعد طول سيطرة واحتكار، حتى إن ثروة مالكها قد تناقصت بنسبة 0.2% في العام 2005 (علما أن نظام لينكس هو نظام برمجي غير احتكاري وليس له رقم تسجيل تسلسلي).

الخاتمة:

اعتمادا على ما سبق نجد الفرصة مناسبة للإشارة إلى ميزة الاعتماد على النظم البرمجية المحلية، وهي نظم برمجية تتمتع بدرجة جيدة من الجودة والموثوقية إذ يفترض بها أن تحقق مباشرة مجموعة من هذه المعايير، نظراً لأن النظام البرمجي المحلي سيكون منجزاً لغاية محددة، ولأن التعليمات المضمنة فيه مشتقة مباشرة من الفعالية التي يقوم بها ومحاكية لعملية روتينية معروفة على أرض الواقع، وبالتالي يحقق وضوح التعليمات وسهولة الاستخدام، وأما موثوقية الأداء فيمكن تفحصها عبر تحليل النص المصدري للبرنامج ..الخ.

وبناء على ما سبق فإننا نرى ما يلي:

- ضرورة تطبيق معايير الجودة على النظم البرمجية المستوردة والمفاضلة بينها حسب تحقيق شروط الجودة المذكورة.
- تأمين المتطلبات المادية الموثوقة والخاضعة للرقابة والفحص الدقيق المباشر لأن قلة موثوقيتها تنعكس على موثوقية النظام كله.
- السعي نحو إنجاز نظم برمجية محلية تحقق شروط ضبط العمليات الروتينية وفقاً للمنظومات القانونية المعتمدة من قبل الحكومة.
- اعتماد نظم التشغيل المتمتعة بالموثوقية والشفافية وخاصة ما يتعلق بنظم التشغيل المفتوحة المصدر والتي يمكن مراقبتها وتدارك ثغراتها مباشرة ومعرفة خفاياها والتأكد من خلوها من عمليات الخلل المتعمد أو ملفات التخريب والتجسس.
- إعادة تقييم النظم البرمجية المتداولة ووضع شروط تطبيق الحد الأدنى من معايير الجودة في النظم البرمجية قبل السماح باستخدام أي نظام برمجي في عمليات الأتمتة أو الحكومة الإلكترونية.
- تشجيع الإنتاج المحلي من صناعة البرمجيات وإلزام الشركات المنتجة بتحقيق معايير الجودة قبل وضع المنتجات البرمجية قيد الاستخدام، وهو إجراء يمكن أن يرسخ لها موقعاً حقيقياً على الصعيد لمحلي ويرشحها للانتشار الخارجي.

قائمة المراجع :

1- نماذج تكنولوجيا المعلومات لإدارة المعرفة واستثمار رأس المال الفكري، بحث مشارك في المؤتمر العلمي الخامس لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة الزرقاء **الأهلية** الموسوم بعنوان "الاتجاهات الدولية الحديثة في منظمات الأعمال: التحديات والفرص والآفاق" 2006.

2 Ritchie, D.M.; Thompson, K., The UNIX Time-Sharing System (The Bell System Technical Journal, July-August 1978, Vol. 57, No. 6, Part 2)

3 Salus, Peter H.: A Quarter Century of UNIX, Addison Wesley, June 1, 1994; ISBN 0-201-54777-5

4 Lions, John: Lions' Commentary on UNIX 6th Edition with Source Code, Peer-to-Peer Communications, 1996; ISBN 1-57398-013-7

5 Hughes, Phil, Operating Systems Comparison, *www.netshooter.com/linux/oscomp.html.*

دور التكامل الاقتصادي المغاربي في تحقيق الأمن الغذائي في دول المغرب الوسيط" – دراسة تحليلية استشرافية–

- أ.د. بركان يوسف*
- أ. أمينة بن خزناجي**

الملخص:

يعد تحقيق الأمن الغذائي هاجس مختلف دول المغرب الوسيط، بالرغم من توافرها على الإمكانيات الكفيلة بتحقيقه، وبذلها للعديد من الجهود التي ترجمت بجملة من الإصلاحات والسياسات والمشاريع، مما اضطرها للاعتماد على المصادر الخارجية في تأمين احتياجاتها الغذائية، هذا ما أصبح يشكل تهديداً لها، انطلاقاً من كون مشكلة العجز الغذائي، لم تعد مجرد مشكلة اقتصادية زراعية بل تعدت ذلك لتصبح قضية إستراتيجية إقليمية ترتبط بالأمن الوطني.

لذا أصبح من الضروري المواجهة الجماعية لهذه المعضلة وذلك بتنسيق الجهود والسياسات الزراعية لبلدان المغرب الوسيط في إطار تكاملي مع باق البلدان المغاربية، وهذا ما أوضحته لنا دراستنا من خلال استشراف آفاق الأمن الغذائي لدول المغرب الوسيط في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي، إذ أن أي شكل من أشكال التكامل سيؤثر بشكل ايجابي على المبادلات الغذائية المغاربية البينية، وبالتالي المساهمة في تحقيق أمن غذائي من خلال الوصول إلى اكتفاء ذاتي في بعض السلع وتقوية القدرة التفاوضية لها في استيراد السلع التي تبقى تعاني من عجز فيها.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، التكامل الاقتصادي، دول المغرب الوسيط.

Résumé:

Aprés avoir la sécurité alimentaire obsédé par différents pays du Maghreb médiateur, en débit de leurs disponibilité des possibilités pour assurer sa réalisation, et exercée beaucoup d' efforts qui ont été traduits série de réformes et de politiques et de projets, mais elle ne pouvait pas atteindre son but, quand tu rentreras à la réalité, nous constatons que la production alimentaire dans ce pays loin du niveau désiré, où ils sont tous des aliments sans défense, obligeant à recourir à des sources externes pour répondre aux besoins de nourriture, c'est ce qui est devenu une menace pour son déficit alimentaire problème, n'est plus seulement un problème économique agricole, mais supérieure à celle de devenir la question d'une stratégie régionale liée à la sécurité nationale et au niveau régional.

Donc, il est devenu nécessaire réponse collective à ce dilemme, la coordination des efforts et des politiques économiques dans le cadre d'intégration, et c'est ce qui fait clair pour nous notre étude en explorant les perspectives de la sécurité alimentaire dans le contexte de l'intégration économique maghrébine, comme toute forme d'intégration aura une incidence positive sur les interfaces d'échanges du Maghreb alimentaires contribuant ainsi à la sécurité alimentaire grâce à l'accès à l'autosuffisance dans certains produits de base et de renforcer le pouvoir de négociation de ces pays dans l'importation de marchandises qui demeurent en déficit.

Mots clés: sécurité alimentaire, l'intégration économique, les pays du Maghreb médiateur.

* أستاذ التعليم العالي، جامعة سطيف 1

** أستاذة باحثة جامعة بومرداس.

أولاً: الإطار العام للبحث

1. إشكالية البحث: تعتبر مشكلة الأمن الغذائي من أكبر تحديات هذا العصر، إذ أنها أصبحت متناولة من طرف العديد من الأبحاث والدراسات والندوات الإقليمية، ويعود السبب في ذلك إلى اتساع نطاق مشكلة الغذاء الدولية وبروزها على المسرح الدولي المعاصر بشكل لم يسبق له مثيل.

فقد أدى تفاقم هذا الإشكال إلى زيادة الاهتمام العالمي به، خاصة وأنه يعتبر من الحقائق المؤثرة في التنمية البشرية، فموضوع الأمن الغذائي يعتبر بمثابة قضية إنمائية جوهرية مدرجة كهدف من أهداف الإنمائية للألفية التي كان من أولها القضاء على الفقر المدقع كضرورة لتحقيق الحد الأدنى من شروط التنمية. كما أعتبر أيضا الأمن الغذائي حسب تقرير التنمية البشرية الذي نشرته الأمم المتحدة عام 1990 كمعيار من معايير قياس التنمية الشاملة الهادفة لتحقيق حياة كريمة وصحية للسكان، وبالتالي فإن مشكلة الأمن الغذائي باتت تستوجب إيجاد حلول جذرية ومستدامة لأن الحلول الظرفية لتحقيقه لم تعد كافية، وهذا ما أقره المؤتمر العالمي للتغذية المنعقد بروما سنة 1996 ؛ الذي أكد على ضرورة تضافر مختلف جهود العالم من أجل ضمان الأمن الغذائي، وذلك بوضع خطة عمل وتسطير مجموعة من الالتزامات والأهداف، وتبني سياسات زراعية تأخذ بعين الاعتبار التسيير الفعال للموارد الطبيعية كأولوية.

نظراً لحجم المشكلة وما قد يترتب عليها من مخاطر فإن المواجهة الجماعية لهذه المعضلة أصبحت مفروضة، إذ يتفق الكثير من خبراء الاقتصاد على أن أزمة الغذاء التي تعاني منها المنطقة العربية بصفة عامة ومنطقة المغرب الوسيط بصفة خاصة راجعة بالأساس إلى العمل الفردي وقلة التنسيق الاقتصادي بين دول المنطقة، هذا ما أدى إلى فشل معظم سياساتها وتفاقم عجزها الغذائي، **وعليه فإنه لابد من تنسيق الجهود والسياسات الاقتصادية في إطار تكاملي وفق إستراتيجية تنموية تأخذ من التنمية الزراعية غاية لها، بما يكفل تحقيق الأمن الغذائي لمختلف الأقطار المغاربية في إطار متكامل.**

تعرف دول المغرب الوسيط إشكال الأمن الغذائي والتي فشلت أغلب مساعيها الفردية في تحقيقه، وبات من الضروري عليها التعاون فيما بينها للقضاء على هذا الإشكال في إطار تكاملي، وفي هذا السياق يتبادر إلينا الإشكال التالي: **إلى أي مدى يمكن للتكامل الاقتصادي المغاربي تحقيق الأمن الغذائي في دول المغرب الوسيط؟**

2. فرضيات البحث: لمعالجة الإشكالية المطروحة سلفا سوف ننطلق من جملة من الفرضيات وهي:

- السياسات والاستراتيجيات التي تم اعتمادها من طرف بلدان المغرب الوسيط لم تحقق لها الأمن الغذائي ؛
- التكامل الاقتصادي يمكن أن يحقق الأمن الغذائي في دول المغرب الوسيط.

3. أهمية البحث : تبرز لنا أهمية البحث من خلال ما يلي :

- يستمد البحث أهميته من أهمية موضوعه، وذلك للدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية الشاملة بأبعادها الثلاثة، وكذلك لاعتباره كضرورة لتحقيق الاستقرار السياسي والتخلص من التبعية.
- اكتشاف سبل وإمكانيات تحقيق الأمن الغذائي لدول المغرب الوسيط، عن طريق استجلاء دور التكامل الاقتصادي المغاربي في ذلك.

4. أهداف البحث : يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية :

- محاولة التعرف على التكامل الاقتصادي وأهميته بالنسبة للاقتصاد بلدان المغرب الوسيط .
- محاولة إبراز إمكانية مساهمة التكامل الاقتصادي المغاربي في تحقيق الأمن الغذائي في المغرب الوسيط.

5. منهج البحث : للإجابة على التساؤلات المطروحة سنعتمد على المنهج الوصفي لتغطية الجانب النظري اعتماداً على المسح المكتبي فيما يخص المفاهيم الأساسية لكل من التكامل الاقتصادي والأمن الغذائي، كما سنعتمد على المنهج التحليلي لتحليل واقع الأمن الغذائي في دول المغرب الوسيط واستشراف آفاقه في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي.

6. حدود البحث : تتمثل الحدود المكانية لبحثنا في بلدان المغرب الوسيط، أما الحدود الزمنية فتمتد خلال إلى غاية سنة 2010، وهذا حسب المعلومات المتوفرة لدينا حول التطور التاريخي للتكامل الاقتصادي المغاربي، وكذلك الإحصائيات والمعطيات المتعلقة بمختلف المتغيرات المستعملة في تحليل واقع التكامل الاقتصادي المغاربي وكذا الأمن الغذائي في دول المغرب الوسيط.

ثانياً: الإطار النظري للبحث

1. الأمن الغذائي

1.1 تعريف الأمن الغذائي: يعرف الأمن الغذائي لغةً بأنه : "الحالة التي تكون فيها الدولة أو مجموعة من الدول قادرة على توفير القدر الكافي من الغذاء لكل شخص"[1].

أما المرسوم الجزائري، حسب المادة الثالثة منه فقد عرف الأمن الغذائي كما يلي: "هو حصول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة إلى غذاء سليم وكاف يسمح له بالتمتع بحياة نشيطة"[2].

أما التعريف الأكثر تداولاً هو" قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية للأفراد، وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام"[3]، وقد تدرّج هذا المفهوم مع الزمن وارتبط بعدد من المفاهيم المتعلقة بقضية الأمن الغذائي.

2.1 مؤشرات الأمن الغذائي: هنالك عدة مؤشرات ومعايير تستخدم لمعرفة وتحديد مستوى الأمن الغذائي في المجتمع إلا أن هذه المؤشرات تطورت تبعا لتطور مفهوم الأمن الغذائي.

أ. المؤشرات التقليدية: تتمثل أهم هذه المؤشرات فيما يلي[4] : نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الإستراتيجية (ذات النمط الغذائي الاستهلاكي السائد في المجتمع) ؛ نسبة قيمة الإنتاج الزراعي إلى الناتج الزراعي المستورد؛ نسبة قيمة الصادرات الزراعية لإجمالي الواردات؛ نسبة الإنفاق على الغذاء إلى إجمالي الدخل القومي؛ التقلبات السنوية في الإنتاج الزراعي؛ نسبة مساهمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي؛ متوسط حصة الفرد من قيمة الإنتاج الزراعي؛ نسبة صافي الواردات الزراعية إلى إجمالي الناتج المحلي؛ نسبة المخزون الغذائي إلى الاستهلاك السنوي.

---

1 English Dictionary, 2006**, Definition of food security**, noun from the Cambridge Business, Cambridge University Press, England .

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2008، الموافق لـ8 شعبان1429، العدد 46،10 أوت، ص6.

[3] محمد السيد عبد السلام، 1998، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، كتاب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، فيفري، العدد 230، ص 90.

[4] الحفار نهايت ياسين، 1994، **فضاء الغذاء والأمن الغذائي في الوطن العربي**، دار المعجم، دمشق، سوريا، ص 18.

ب. المؤشرات الحديثة: مع تطور مفهوم الأمن الغذائي أضحى من الضروري القيام بوضع مؤشرات تتناسب وتغيراته، وهذا ما أقرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "FAO"، والجدول الموالي يوضح أهم المؤشرات التي تم إضافتها.

الجدول رقم 1 :المؤشرات الأساسية الموصى بها لرصد النتائج ذات الصلة بأهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية.

حالة فئات المؤشرات		
حالة استهلاك الأغذية	**الحالة الصحية**	**الحالة التغذوية**
المؤشرات الأولية		
مجموعة الأغذية الأساسية كنسبة مئوية من الوجبة الغذائية.	العمر المرتقب عند الولادة.	نسبة الأطفال دون الخامسة ممن يعانون من نقص الوزن وتوقف النمو أو الهزال.
النسبة المئوية للسكان ناقصي التغذية.	معدل الوفيات دون سن الخامسة.	النسبة المئوية للبالغين ذوى معامل كتلة الجسم المنخفض.
المؤشرات المضافة		
متوسط نصيب الفرد من إمدادات الطاقة الغذائية.	العمر المرتقب عند الولادة.	نسبة الأطفال دون الخامسة ممن يعانون من نقص الوزن.
الحبوب والجذور والدرنات كنسبة مئوية من إمدادات الطاقة الغذائية.	معدل الوفيات دون سن الخامسة.	النسبة المئوية للبالغين ذوى معامل كتلة الجسم المنخفض أقل من18.5
النسبة المئوية للسكان ناقصي التغذية.		

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، 2000، **مؤشرات أساسية لرصد حالة الأمن الغذائي، لجنة الأمن الغذائي العالمي**، الدورة السادسة والعشرين، روما، ايطاليا، الموقع: *www.fao.org/docrep.meeting* (تاريخ الاطلاع:2013/02/21).

2. ماهية التكامل الاقتصادي

1.2 مفهوم التكامل الاقتصادي: فيما يتعلق بمفهوم التكامل الاقتصادي فتعددت تعاريف هذا الأخير، ولم يتفق الاقتصاديون على تعريف موحد له، وذلك منذ الكتابة في نظرية التكامل الاقتصادي على يد النمساوي "فاينر" عام 1950، ولعل هذا يُعْزَى إلى اختلاف الزاوية أو الهدف المرجو من التكامل الاقتصادي الذي يركز عليها التعريف.

فالتكامل الاقتصادي كلمة مشتقة من اكتمال أي كمل، أما اقتصاديا فليس لها هذا المعنى المحدود. فيرى البعض أن عبارة التكامل الاقتصادي تأخذ مفهوما اجتماعيا، ويرى البعض الآخر بأنها تندرج تحتها أنواع مختلفة من التعاون الدولي، إذ يعرفه قاموس العلوم الاقتصادية الفرنسي على أنه "تحول الدولة من كونها دولة ممزقة إلى دولة متماسكة ومنسجمة، وعادة ما ينطوي مفهوم التكامل على فكرة الوحدة، فما هو مشتت ومتناثر، يجتمع ويحتشد"[1].

ويعرفه عماد الليثي بأنه: "عملية تغيير تدريجية، تبدأ من بنيان اقتصادي واحد إلى العديد من البنيات الاقتصادية المتكاملة والتي تكون لها سياسة موحدة ومتناسقة مع عدم وجود أي حاجز"[2].

أما *Balassa Bella*[3] فيري بأن التكامل الاقتصادي عبارة عن"عملية وحالة" فهو"عملية" أي يتضمن الإجراءات التي يراد بها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المختلفة القومية، أما عن كونه "حالة" فإن ذلك يتمثل في إلغاء مختلف صور التمييز بين الاقتصاديات المختلفة القومية، بحيث يتم في النهاية القضاء على أي نوع من أنواع التمييز بين الاقتصاديات المختلفة للأعضاء في هذا التكامل.

مما سبق يمكن القول أن التكامل الاقتصادي من ناحية الجوهر يمثل عملية سياسية، اقتصادية مستمرة، باتجاه بناء علاقات اندماجية متكافئة لخلق مصالح اقتصادية متبادلة بغية خلق مزيد من التداخل بين هياكلها الاقتصادية والاجتماعية لصالح تنميتها– إقليميا ومحليا– وبلوغ درجة من الاندماج بينها تصل في صورتها المثلى إلى الوحدة الاقتصادية.

---

[1] إكرام بدر الدين، 1983، **قضايا عربية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ص 51.

2 Salvatore Schiavio-Campo, 1978, **International economics, an introduction to the theory and policy**, wintrop publisher, campridge, England, p113.

3 Bela Balassa, 1962, **the theory of economic integration**, George Allen, Unwin London, England, p1.

2.2 مراحل التكامل الاقتصادي: يمر التكامل الاقتصادي بمجموعة من المراحل والتي تتمثل فيمايلي :

أ. منطقة التجارة الحرة : تمثل هذه المرحلة أبسط أشكال التكامل يتم فيها تحرير المبادلات التجارية بين الدول الأطراف بإلغاء التعريفة الجمركية والقيود الكمية1، مع احتفاظ كل دولة بقيودها الجمركية إزاء الدول الغير أعضاء، وهذه المرحلة تسبقها الأفضلية الجمركية التي تشكل المستوى الأول لاندماج الأسواق بحيث تلجأ الدول المتعاونة إلى تخفيض تعريفاتها الجمركية في علاقاتها التجارية البينية2.

ب.الاتحاد الجمركي: تتم في هذه المرحلة توحيد التعريفات الجمركية للدول الأطراف، وإقامة جدار جمركي يحقق حرية التجارة بين هذه الدول مقابل اتخاذ مواقف محددة بوضع القيود الملائمة من خلال سياسة جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي.

ج. السوق المشتركة: تمثل خطوة متقدمة على المرحلتين السابقتين، حيث حرية الانتقال التي تمت في ظل الاتحاد الجمركي لن تطبق هنا على البضائع فقط بل كذلك عوامل الإنتاج، أي إضافة إلى الاتحاد الجمركي يتم تحرير حركة عناصر الإنتاج.

د. الوحدة الاقتصادية: تضاف خطوة جديدة في هذه المرحلة بتحقيق قدر من التنسيق في السياسات

الاقتصادية بقصد إزالة التمييز الناشئ فيها، وتتحقق الوحدة الاقتصادية عندما يتم التوحيد النقدي بين الدول الأعضاء، أي عندما تستعمل هذه الأقطار عملة واحدة تتقاسم مسؤولية تسييرها[3].

ه. الاندماج التام (التكامل الاقتصادي التام) : المرحلة الأخيرة وتعتبر أرقى المراحل إذ أنه إضافة إلى التحرير الكامل لحركات السلع وعوامل الإنتاج بين الأطراف تتضمن هذه المرحلة كذلك، توحيد كافة السياسات الاقتصادية والمالية والضريبية والنقدية والاجتماعية[4]، كما تتضمن كذلك هذه المرحلة من التكامل الاقتصادي موافقة كل دولة عضو على تقليص سلطاتها التنفيذية الذاتية وخضوعها في

1 عماد الليثي، 2003، **بعد نصف قرن التكامل الاقتصادي العربي**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ص24.

2 وليد عبد الحي، 1987، **معوقات العمل العربي المشترك**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، ص 121.

3 سمير محمد عبد العزيز، 2001، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة**، مكتبة الإشعاع الفنية، ط1، الإسكندرية، مصر، ص158.

4 عبد المنعم سعيد، 1986، **الجماعة الأوروبية : تجربة التكامل والوحدة**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، ص10.

كثير من المجالات للسلطة الإقليمية العليا، وهذا يعني الوصول إلى أعلى مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي، وهي مرحلة التكامل الاقتصادي التام[1].

3. مدخل للتكامل الاقتصادي المغاربي

1.3 نشأة التكامل الاقتصادي المغاربي: تم بلورت المنطقة المغاربية والتي تشتمل على الأقطار التالية: ليبيا تونس الجزائر المغرب موريتانيا، كمفهوم إقليمي منذ عقود عديدة خلال مراحل كفاح هذه الأقطار من أجل الاستقلال من خلال لواء نجم شمال إفريقيا، وبعد استقلال بعض هذه الدول بدأ التفكير في التوحد السياسي حيث أقر مؤتمر طنجة الذي انعقد في أفريل 1958 إقامة اتحاد فيدرالي يضم الدول الثلاث بعد استقلال الجزائر (تونس الجزائر المغرب)، غير أن مصالح وطموحات كل قُطْر كانت أقوى من شعارات الوحدة التي رفعها المؤتمر وهذا ما كشفت عنه الأيام إذ سرعان ما سلك كل قُطْر منهجا منفردا واكتفى ببعض المشاريع الاقتصادية المشتركة[2]. لتأتي فيما بعد العديد من المحاولات للتوحد مثل إنشاء اللجنة الاستشارية المغاربية في عام 1964، ومعاهدة مستغانم، ومعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وانضمام موريتانيا إليها سنة 1983، واتفاق وجدة بين المغرب وليبيا سنة 1984. ومع انعقاد مؤتمر القمة العربية بالجزائر في جوان 1988 بدأت مرحلة جديدة في العلاقات المغاربية، وهي التي توجت بقمة زرالدة في جوان سنة 1988، والتي أوضحت رغبة القادة في إقامة الاتحاد المغاربي. وفي17 فبراير1989، عقد قمة الإعلان الخاص بقيام الاتحاد المغاربي، حيث في مدينة مراكش اجتمع ملوك ورؤساء الدول المغاربية في قمة تأسيسية لما سمي "اتحاد المغرب العربي" .

2.3 الإستراتيجية المغاربية المشتركة للأمن الغذائي: تم الاتفاق على وضع إستراتيجية من ثلاث محاور لتحقيق أمن غذائي مغاربي وفضاء مغاربي موحد، حيث ترتكز الإستراتيجية على مراحل ومدد زمنية محددة وعلى تحقيق مصالح مشتركة لكل الأطراف وعلى توفير الإمكانيات المادية والبشرية لخدمة الأهداف الاتحادية، آخذة بعين الاعتبار درجات النمو لكل بلد عضو وإمكانياته

1 مختار المطيع، 1992، **محاولة لتحديد مفهوم الاندماج الاقتصادي الإقليمي**، مجلة الوحدة، فبراير، الخرطوم، السودان، العدد89، ص75.

2 صبيحة بخوش، 2011، **اتحاد المغرب العربي (بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، ص145.

ودرجة تحقيق اكتفاءه الذاتي من الغذاء، وحث المؤسسات القطرية لإعطاء البعد المغاربي لكافة نشاطاتها[1].

أ- **محاور الإستراتيجية:** تتجلى محاور هذه الإستراتيجية المتفق عليها لتحقيق الأمن الغذائي في إطار التكامل الاقتصادي فيما يلي[2]:

- **المحور الأول :** إنشاء على المدى الطويل السوق المغاربية المشتركة، حيث قام مجلس الاتحاد المغاربي في الجزائر العاصمة في 1990/07/23 بإعداد وثيقة توجيه تحدد أهم مرحلتين لهذا المحور من الإستراتيجية كما يلي[3]:
  - إنشاء منطقة التجارة الحرة مع إلغاء الضرائب والرسوم الجمركية باستثناء الضرائب والرسوم الجمركية التي تكون في البلدان الأصلية، وكذلك اتخاذ التدابير لتسهيل الإجراءات الإدارية ؛
  - إنشاء اتحاد جمركي مع توحيد التعريفات المطبقة في كافة البلدان المغاربة وهذا لضمان حماية السوق المغاربية المشتركة.
- **المحور الثاني :** تطوير وتنفيذ البرنامج المغاربي لتنمية السلع الزراعية ووضع إستراتيجية مشتركة لحماية الموارد وذلك من خلال تطوير وتنفيذ البرنامج المغاربي لتطوير المنتجات الزراعية مثل الحبوب والمنتجات الحيوانية وزيوت الطعام والمأكولات البحرية، من جهة، وتطوير إستراتيجية مشتركة ضد التصحر وحماية التآكل الطبيعة ومصائد الأسماك، من جهة أخرى.
- **المحور الثالث :** تعزيز التعاون في مجال الأمن الغذائي، وإنشاء السوق المشتركة أي المرحلة النهائية لإنشاء منطقة مغاربية موحدة. ولتحقيق هذه الإستراتيجية تم الاتفاق للمرور عبر ثلاثة مراحل ابتدائية[4]:
  - **المرحلة الأولى (قبل نهاية 1992) :** إنشاء منطقة تبادل ؛
  - **المرحلة الثانية (قبل نهاية 1995) :** إنشاء اتحاد جمركي ؛

- [1] Mohamed Gharbi, 2006, **Stratégie maghrébine de sécurité alimentaire**, CIHEAM - Options Méditerranéennes, Centre National d'Etudes Agricoles, Tunisie, le site http://ressources.ciheam.org/om/pdf/c01-5/93400045.pdf, (consulté le : 03/05/2011). p31

[2] صبيحة بخوش، 2011، ص 321.

[3] Mohamed Gharbi,2006 , p 32

[4] محمد عباس محرزي، 2005، **نحو تنسيق ضريبي في إطار تكامل اقتصادي مغاربي**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، ص46.

- **المرحلة الثالثة قبل (نهاية 2000)** : تأسيس اتحاد اقتصادي في البلدان المغاربية الذي يعتبر المرحلة النهائية لنسق التكامل، والذي سيتجسد باتحاد وتنسيق السياسات الاقتصادية وبرامج التنمية في البلدان الأعضاء[1].

ب- أهداف الإستراتيجية: تتجلى أهمية هذه الإستراتيجية في تحقيق أمن غذائي في إطار تنمية شاملة ومستدامة للبلدان المغاربية وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية[2]:

- تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية الأساسية، والتخفيف من التبعية الغذائية ومن العجز الغذائي الذي يتوقع أن يستمر ويتفاقم في حال استمرار الأداء الضعيف للقطاع الفلاحي ؛
- التخلص من الازدواجية التنموية في القطاع الفلاحي وتحقيق التسويق والتعاون في مجالات الإنتاج والبحث العلمي والتطوير التقني، وتوفير قاعدة بيانات شاملة وموثقة وحديثة لبلدان الإتحاد ؛
- التخفيف من الخلل الكبير الناجم عن تشتت الموارد الطبيعية والبشرية والمالية وسوء توزيعها بين دول الإتحاد عن طريق تسهيل حركة العمالة والكفاءات ورؤوس الأموال والسلع والمنتجات، مما يسمح بتهيئة الظروف الموضوعية لتحقيق مبدأ التخصص الأمثل للموارد ومبدأ جمع عوامل الإنتاج في توليفات قومية كبيرة ومبدأ تحقيق وفرات الإنتاج الكبيرة والسوق الكبيرة بما يعود بالفائدة على كافة الأطراف ؛
- مواجهة التطورات والتحديات العالمية الجديدة والمتوقعة مستقبلاً في مجال اقتصاد السوق وتحرير التجارة حيث يصبح التكتل الاقتصادي المغاربي مطلبا لتقوية الموقف التفاوضي مع الدول والتكتلات الاقتصادية الأخرى وخاصة الإتحاد الأوروبي ؛
- إقامة مشروعات مشتركة على المستوى الإقليمي في البحث والتطوير التقني والنظر مثلا في إقامة بنك مغاربي للمعلومات الفلاحية [3].

---

[1] محمد عباس محرزي، 2005، ص 45.

[2] مختار نواصري، 2003، **واقع وأبعاد التنمية الفلاحية في الوطن العربي ودورها في تحقيق الأمن الغذائي**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 102.

[3] الطاهر مبروكي، 2011، **الأمن الغذائي المغرب العربي**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد09، ص 194.

ثالثا: الإطار التحليلي للبحث

1.1 نتائج التكامل الاقتصادي المغاربي على التجارة الزراعية البينية: من خلال عرضنا للإستراتيجية المشتركة التي اتبعتها البلدان المغاربية نرى أنها ركزت بصفة أكبر على آلية السوق لتحرير المبادلات التجارية فيما بينها، لذا سنركز على واقع التكامل المغاربي البيني وذلك من خلال عرضنا لتطور التجارة الزراعية المغاربية البينية، وستقوم باعتماد الفترة (1997–1999) على اعتبار أنها المرحلة الأخيرة المحددة من قبل الإستراتيجية المشتركة قبل المرحلة النهائية (سنة 2000) التحرير التام للمبادلات، وسنقوم بمقارنتها بالفترة (2007–2009)، لمعرفة إلى أي مدى وفق التكامل الاقتصادي المغاربي في تحقيقه مسعاه بعد عشر سنوات من الاتفاق على التحرير التام للمبادلات التجارية الزراعية البينية.

1. واقع الأمن الغذائي لبلدان المغرب الوسيط في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي

أ- **تطور الصادرات الزراعية البينية:** من خلال الجدول رقم (2) يتضح لنا أن الصادرات الزراعية المغاربية البينية عرفت في مجملها تطوراً ايجابياً يقدر بـ5.61% إذ أنها وصلت خلال الفترة(2007–2009) إلى ما قيمته 423.581 مليون دولار، وكان لتونس منها حصة الأسد بمقدار353.47 مليون دولار وبنسبة تغيير ايجابي عن الفترة (1997–1999) بما نسبته 6.38%، لتليها المغرب حيث قدرت صادراتها خلال الفترة(1997–1999) بحوالي50.9 مليون دولار أمريكي لترتفع بنسبة 2.09%خلال الفترة(2007–2009). أما بالنسبة للجزائر فتعتبر صادراتها ضعيفة نسبيا حيث قدرت خلال الفترة(1997–1999) 9.71 مليون دولار أمريكي، بينما عرفت صادراتها الزراعية خلال الفترة(2007–2009) نسبة زيادة تقدر بـ1.29% .

الجدول رقم 2: تطور الصادرات الزراعية البينية بين الفترة(1997–1999) والفترة (2007–2009) الوحدة: م$ أ

البيان	متوسط الصادرات الزراعية البينية للفترة 1997 -1999	متوسط الصادرات الزراعية البينية للفترة 2007- 2009	نسبة التغير
تونس	33.26	41.53	06.38
الجزائر	9.71	9.83	01,29
المغرب	50.9	51.96	02,09
الإجمالي	401.071	423 .581	5.61

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2010، ص (210-212)، (399-430) ؛ المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2006، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 26، الخرطوم، السودان، ص (122- 212)، (338- 380).

ملاحظة: تحسب نسبة التغير للفترة (2007–2009) بالمقارنة بالفترة(1997–1999).

ب- تطور الواردات الزراعية البينية: حسب الجدول رقم (3) يمكن القول أن الواردات الزراعية المغاربية البينية عرفت ما بين الفترتين (1997–1999) و(2007–2009)، تطوراً ايجابياً إجمالياً يقدر بنسبة 12.82%، وتتصدر تونس بلدان المغرب الوسيط من حيث الواردات الزراعية البينية حيث عرفت ما مقداره 299 مليون دولار أمريكي خلال الفترة (1997–1999) لكن نسبة الزيادة خلال الفترة (2007–2009) كانت محتشمة إذ قدرت بنسبة 1.32 %، لتليها كلا من المغرب والجزائر حيث عرفت المغرب خلال الفترة(2007–2009) واردات تقدر بـ106.58 مليون دولار أي بنسبة زيادة تقدر بـ2.88% عن الفترة (1997–1999)، أما بالنسبة للجزائر فقد عرفت وارداتها الزراعية المغاربية البينية زيادة معتبرة تقدر بما نسبته 66.67% حيث قدرت بـ63.24 مليون دولار أمريكي خلال الفترة(2007–2009) مقارنة بـ47.95 مليون دولار أمريكي للفترة السابقة، أما بالنسبة لتونس فرغم وارداتها الزراعية البينية ضعيفة نسبيا، إذ أنها قدرت بـ41.87 مليون دولار خلال الفترة (1997–1999) إلا أنها عرفت نسبة زيادة معتبرة قدرت بـ% 112.79 خلال الفترة(2007–2009).

الجدول رقم 3: تطور الواردات الزراعية البينية بين الفترة (1997–1999) والفترة (2007–2009)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان	متوسط الواردات زراعية البينية للفترة 1997–1999	متوسط الواردات الزراعية البينية للفترة 2007–2009	نسبة التغير %
تونس	41.87	89.094	112.79
الجزائر	37.94	63.241	66.68
المغرب	103.60	106.588	02.88
الإجمالي	631.31	712.27	12.82

المصدر: – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2010، ص (210–212)، (399–430) ؛

– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2006، ص (122-212)، (338– 380).

ج- تطور الأهمية النسبية للواردات الزراعية البلدان المغرب الوسيط: من خلال الجدول رقم (4) يتضح لنا أن نسبة الواردات الزراعية إلى الواردات الإجمالية الكلية تقدر بـ21.40% خلال الفترة (1997–1999) لتنخفض إلى 12.32% خلال الفترة (2007–2009)، أي بنسبة 42.43%. وهذا ما يمكن إرجاعه إلى تحسن الوضعية الغذائية الإجمالية لبلدان المغرب الوسيط، لكن بالرجوع

إلى نسبة الواردات الزراعية البينية إلى الواردات الزراعية الكلية نجد أنها تعرف هي الأخرى انخفاضاً يقدر بما نسبته 65.82% مابين الفترتين (1997–1999) و(2007–2009) وهذا ما يوضح انخفاض نسبة الواردات المغاربية البينية مقارنة بالتبادلات الدولية، حيث نجد أغلب بلدان المغرب الوسيط عرفت انخفاضا في قيمة وارداتها الزراعية المغاربية البينية مقارنة بوارداتها الكلية وتأتي قي مقدمة هذه البلدان المغرب حيث عرفت نسبة وارداتها الزراعية البينية إلى وارداتها الكلية انخفاضاً يقدر بما نسبته و76.53% وفي المقابل نجد أن نسبة وارداتها الغذائية الإجمالية إلى وارداتها الكلية انخفضت بما نسبته1.33% هذا ما يعكس تدهور مبادلاتها الزراعية مع البلدان المغاربية مقارنة بالبلدان الأخرى. لتليها الجزائر التي عرفت نسبة وارداتها الزراعية البينية إلى انخفاضاً قدر بـ 77.72% ، وفي المقابل نجد أن حجم وارداتهما الزراعية مقارنة بالواردات الكلية، عرف هو الآخر تراجعاً ملحوظاً بنسبة 31.59% و34.80% ويمكن إرجاع هذا إلى تحسن الوضعية الغذائية بهما نسبياً،. وبالنسبة لتونس فهي تعتبر البلد الوحيد الذي عرفت نسبة وارداته الزراعية البينية إلى الكلية تطوراً ايجابياً والذي قدر بما نسبته 11.65%، أما بالنسبة لوزن وارداتها الزراعية مقارنة بالكلية فقد عرف انخفاضاً يقدر بـ15.68% وبالتالي يمكن القول أن تونس حولت وجهة وارداتها الزراعية من بلدان أخرى إلى البلدان المغاربة.

الجدول رقم 4: نسب تطور الواردات الزراعية إلى الواردات الإجمالية والواردات الزراعية البينية إلى الواردات الزراعية الكلية للفترتين (1997–1999) و(2007–2009).

البيان	الفترة (1997–1999)		الفترة (2007–2009)		نسبة التغير	
	نسبة الواردات الزراعية إلى الواردات الكلية	نسبة الواردات الزراعية البينية إلى الواردات الزراعية الكلية	نسبة الواردات الزراعية إلى الواردات الكلية	نسبة الواردات الزراعية البينية إلى الواردات الزراعية الكلية	نسبة الواردات الزراعية إلى الواردات الكلية	نسبة الواردات الزراعية البينية إلى الواردات الزراعية الكلية
تونس	12.56	3.26	10.59	3.64	-15.68	11.65
الجزائر	34 .56	1.25	23.64	0.68	-31.59	-45.6
المغرب	14.97	7.54	14.77	1.77	-1.33	-76.52
الإجمالي	21.4	21.33	12.32	7.29	-42.43	-65.82

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2006، ص (122-212)، (338- 380) ؛
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2010، ص (210-212)، (399-430).

بالرغم من المعطيات السابقة التي بينت التطور الايجابي الذي تعرفه المبادلات الزراعية، إلا أنها تبقى أقل من المستوى المطلوب حيث أنه من المفترض في سنة 2000 تلغى جميع

الحواجز بين بلدان المغرب الوسيط لكن بعد 10 سنوات من الفترة المتفق عليها نجد أن المبادلات الزراعية البينية لا تزال ضعيفة بالنسبة للمبادلات مع البلدان الأخرى، وبالتالي يمكن القول أن الاتحاد الاقتصادي المغاربي فشل في تحقيق الخطوة الأولى التي قام باعتمادها في سبيل تحقيق الأمن الغذائي للمنطقة، والتي تتجلى أساساً في تحرير المبادلات التجارية الزراعية البينية.

2.1 وضعية الاتفاقيات والمشاريع المغاربية المشتركة للأمن الغذائي: تشير حصيلة صادرة عن الأمانة العامة للاتحاد المغاربي سنة 2008 إلى أن عدداً كبيراً من الاتفاقات والاتفاقيات المبرمة بين البلدان المغاربية في الفترة(1990–1991) في مختلف المجالات لم يتم التصديق عليها، ولا تزال غير سارية المفعول باستثناء ست(06) اتفاقيات فقط من أصل سبعة وثلاثين (37) اتفاقية وقرار اتحادي وجدت طريقها للتنفيذ، أما البقية فقد بقيت دون توقيع الجميع[1]؛ وبالنسبة للاتفاقيات المبرمة في سبيل تحقيق الأمن الغذائي المغاربي فلقد تم التصديق على ثلاث اتفاقيات من أصل ثمانية، وتتمثل أهم الاتفاقيات التي لم يتم المصادقة عليها الاتفاقية التي حددت ملامح الإستراتيجية المشتركة والتي تم من خلالها الاتفاق على تفعيل المسار التنموي المشترك لجميع المجالات وخاصة الأمن الغذائي حيث تم تحديد أهم مراحل التكامل الاقتصادي، والمتمثلة فيما يلي:

- قيام منطقة للتبادل الحر قبل نهاية 1992؛
- إقامة الوحدة الجمركية قبل نهاية 1995 ؛
- إقامة السوق المغاربية المشتركة قبل سنة 2000.

نظراً لفشل الاتفاقيات الثنائية والركود الذي عرفته مؤسسات الاتحاد منذ سنة 1995 ومعها الإستراتيجية المغاربية المشتركة فقد حدد مجلس وزراء خارجية الاتحاد في دورته السادسة والعشرين المنعقدة بالرباط في 2007/02/10 دعوته فريق العمل المكلف باستكمال مشروع اتفاقية منطقة التبادل الحر بين بلدان الاتحاد وإعداد دراسة حول إنشاء مجموعة اقتصادية مغاربية إلى عقد اجتماع موسع بإشراك قطاعات الفلاحة والصناعة والجمارك، ويكلف هذا الفريق كذلك بإعداد العناصر المرجعية لدراسة حول انعكاسات منطقة التبادل الحر المغاربية على اقتصاديات الدول الأعضاء على أن تتولى الأمانة العامة الإشراف على انجازها[2].

[1] السعيد مقدم، 2010، **الإتحاد المغاربي واقع وتقييم**، مجلة الإدارة، الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، المجلد 10، العدد2، ص 182.

[2] صبيحة بخوش، 2011، ص 332.

2. آفاق الأمن الغذائي لبلدان المغرب الوسيط في إطار التكامل الاقتصادي المغاربي

من خلال عرضنا لواقع الإستراتيجية المشتركة المعتمدة في إطار الاتحاد الاقتصادي المغاربي، من طرف البلدان المغاربية في سبيل تحقيق أمنها الغذائي، والتي تقتضي التحرير التام للمبادلات التجارية فيما بينها وإقامة السوق المشتركة قبل سنة 2000. يمكن القول أنها فشلت في تحقيق مسعاها، وذلك نظراً لضعف المبادلات الزراعية البينية ؛ وعلى اعتبار الاتحاد المغاربي يركز على آلية السوق كمبدأ لتحقيق التكامل الاقتصادي، سنحاول من خلال هذا الجزء استشراف آفاق الأمن الغذائي لدول المغرب الوسيط في حال تحقيق أي شكل من أشكال التكامل الاقتصادي المغاربي، وذلك باستشراف نتائج هذا التكامل على المبادلات التجارية لدول المغرب الوسيط البينية في المجال الغذائي، وذلك وفق المراحل التي تم تحديدها من قبل الاتحاد منطقة التبادل الحر، وحدة جمركية سوق مشتركة.

1.2 إنشاء منطقة تجارة حرة: يتم في هذه المرحلة إلغاء القيود بين دول الأعضاء لكن مع احتفاظ كل طرف بسياسته الجمركية إزاء الأطراف الخارجية، ولدراسة تأثير منطقة التجارة الحرة على مبادلات التجارية الزراعية البينية وتأثيرها على مستوى الأمن الغذائي في المنطقة سنقوم بتقسيم تأثيرها إلى سيناريوهين : تفكيك الحواجز الجمركية، تفكيك الحواجز الجمركية والغير جمركية.

أ. التأثير على الصادرات الزراعية والغذائية: كما أشرنا سابقا يتمثل تأثير إنشاء منطقة حرة من خلال إجراءين هامين :

- **تفكيك الحواجز الجمركية فقط** : إن حذف الحواجز الجمركية بين البلدان المغاربية بإمكانه زيادة الصادرات البينية الإجمالية بنسبة 6%[1]، وهذه الزيادة تشمل كل البلدان الأعضاء لكن ليس بنفس الأهمية من بلد إلى آخر، أما بالنسبة لصادرات المنتجات الزراعية البينية فحذف الحواجز يؤدي إلى نموها بمعدل11.41%، إذ أنها تنتقل من461030 ألف دولار أمريكي إلى غاية 513633.5 ألف دولار أمريكي حيث تستفيد المنتجات الزراعية الجزائرية بنمو يقدر بـ11.83% ، مقابل 10.45% لتونس و 16,41% للمغرب.

[1] لويس بيرجر ساس، 2009، **تقرير نهائي حول الإمكانات والعائدات المُنجرة عن الإندماج الاقتصادي المغاربي**، الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي، إيدياكونسلت، مصر، مارس، ص 8.

الجدول رقم5 : تأثير تفكيك الحواجز الجمركية على الصادرات الزراعية البينية المغاربية

البيان		الجزائر	المغرب	تونس	البلدان المغاربية
المنتجات الزراعية* (ألف دولار أمريكي)	بوجود الحواجز (سنة 2009)	9975	54966	386788	461030
	بدون حواجز جمركية	5,15	4.08	3,43	9.31
معدل التغيير(%)		11.83	16.4	10.45	11.41

المصدر: – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2010، ص(397–430) ؛

– لويس بيرجر ساس، 2009، ص 10.

سنقوم بالتفصيل أكثر في تأثير هذا السيناريو على الصادرات الغذائية لدول المغرب الوسيط من خلال ما يلي[1] :

- **الجزائر** : تتجلى أهم صادراتها المغاربية في كل من الألبان والخضر الفواكه والأسماك وذلك يعود إلى اتساع حجم إنتاجها من هذه المنتجات، فكما أشرنا سابقاً فإن الجزائر تحتل الصدارة المغاربية في إنتاج الخضر، والمرتبة الثالثة في كل من الأسماك والألبان، حيث أن هذه الأخيرة ستعرف أكثر نسبة من نمو صادرات الجزائر نحو البلدان المغاربية وذلك بنسبة 23.33%، لتليها كل من الحبوب والسكريات بنسب15.23% و5.76%، إلا أنه تجدر الإشارة إلى صادرات الجزائر نحو الخارج تعاني من فرض القيود عليها خاصة بالنسبة للاتحاد الأوربي والذي يعتبر الشريك الأول للمبادلات مع الجزائر، بالتالي فانه من صالحها التنويع الجغرافي لصادراتها الزراعية والتي تعتبر ضعيفة مقارنة بصادراتها من المحروقات.
- **المغرب** : رغم أن المغرب يتصدر إنتاج الحبوب والخضر والأسماك مغاربياً، لدرجة تحقيق فائض في بعض الحالات(باستثناء الحبوب)، إلا أن صادراته نحو البلدان المغاربية ضعيفة نسبياً، ويمكن إرجاع السبب في ذلك إلى المعاملة التفضيلية التي تتلقاها الصادرات المغاربية نحو بعض الدول خارج الإتحاد، إلا أن إزالة الحواجز الجمركية يمكن أن تغير من وجهة صادراته نحو بلدان الاتحاد المغاربي وخاصة بالنسبة للزيوت، والتي بلغت نسبة نمو صادراتها البينية منها 40.35% ، أما في مجال الحبوب التي تعتبر من السلع الرئيسية للاستهلاك في

* لم يتم إدراج الأسماك في حساب المنتجات الزراعية، كون منظمة التجارة العالمية صنفتها خارج قائمة المنتجات الزراعية، لكن سيتم إدراجها عند التفصيل في هذه المنتجات.

[1] لويس بيرجر ساس، 2009، ص 11.

البلدان المغاربية والتي تعاني فيها أكبر نسبة عجز ستعرف صادراتها البينية ارتفاعاً في النمو يقدر بـ24.25%.

- **تونس** : تحتل تونس الصدارة من حيث الصادرات الغذائية، بكل مجموعاتها نحو البلدان المغاربية، وسيساهم إزالة الحواجز الجمركية في زيادة نسبة هذه الصادرات، إذ أنه تبلغ نسبة النمو صادراتها من المنتجات الحيوانية بما يقدر بـ15.75%، لتليها الزيوت بنسبة 14.75%، بالتالي فإن إزالة الحواجز الجمركية سيكون له أثر إيجابي على الميزان التجاري التونسي وخاصة كما أشرنا سابقاً أنها تعتبر ضعيفة نسبياً من حيث الموارد.

- **تفكيك الحواجز الجمركية وغير الجمركية :** عندما تقوم بلدان المغرب الوسيط بتفكيك الحواجز الجمركية والغير الجمركية فيما بينها يصبح التأثير على الصادرات أكثر أهمية، حيث ترتفع الصادرات البينية المغاربية بحوالي 14% ، في حين يُترجم هذا التفكيك بقفزة بحوالي 21.75% لقيمة الصادرات الجزائرية البينية من السلع الزراعية في مقابل 37.3% و29,99% لكلا من المغرب وتونس على التوالي

الجدول رقم6: تأثير تفكيك الحواجز الجمركية وغير الجمركية على الصادرات البينية من السلع الزراعية (سنة 2009)

البيان		الجزائر	المغرب	تونس	البلدان المغاربية
المنتجات الزراعي (ألف دولار أمريكي)	بوجود الحواجز	9975	54966	386788	461030
	بدون الحواجز	12144.5	75468.3	502785.7	601448.9
معدل التغيير (%)		21.75	37.30	29.99	30.45

المصدر: - المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2010، ص(397-430) ؛

- لويس بيرجر ساس، 2009، ص 14.

من خلال الجدول رقم (8) يمكن القول أنه لإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية المغاربية أثار مهمة جداً على الصادرات الغذائية البينية لدول المغرب الوسيط، حيث ستعرف صادراتها من الحبوب نسبة نمو معتبرة تقدر بـ 31.41% ، وسترتفع صادرات الألبان بنسبة 29.2%، ومن الفواكه والخضر بنسبة 31.68%.

ب. التأثير على الواردات الزراعية والغذائية البينية لدول المغرب الوسيط : بعدما عرفنا تأثير منطقة التجارة الحرة، من خلال تفكيك الحواجز الجمركية، والحواجز الجمركية وغير جمركية على الصادرات الغذائية البينية لبلدان المغرب الوسيط سنحاول فيما يلي معرفة تأثيرها على الواردات الغذائية البينية لهذه الدول.

- **تفكيك الحواجز الجمركية** : عندما يتم تفكيك كل الحواجز الجمركية فإن الواردات الإجمالية البينية لدول المغرب الوسيط تزداد بحوالي 6.50%[1]، أما بالنسبة للواردات الزراعية البينية فتبلغ نسبة الزيادة بما نسبته 12.35%.
- **تفكيك الحواجز الجمركية وغير الجمركية** : مثلما هو الحال بالنسبة للصادرات فإن تأثير حذف كل الحواجز على واردات دول المغرب الوسيط البينية يكون أكبر بالمقارنة مع حذف الحواجز الجمركية فقط وذلك بمعدل 16.09%. إن تغير اتجاه الواردات الغذائية إلى الواردات البينية من شأنه تقليل التبعية والمخاطر التي تنجر عنها، خاصة وأن اقتصادياتها تتميز بقلة التنوع والتي ستعرف وارداتها الغذائية البينية ارتفاعاً معتبراً، مثلما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم 7: تأثير تفكيك الحواجز على إجمالي الواردات الغذائية لدول المغرب الوسيط

معدل التغيير (%)	الجزائر	المغرب	تونس
بدون حواجز جمركية	8.7	4.5	4.6
بدون حواجز جمركية وغير جمركية	16.09	9.97	12.88

المصدر : لويس بيرجر ساس، 2009، ص 18– 19.

إن رفع الحواجز على الواردات البينية لدول المغرب الوسيط سيؤدي إلى رفع نسبة نمو الواردات البينية مقارنة بالواردات الإجمالية، وهذا ما ينعكس إيجاباً على وزن الواردات الزراعية البينية في سلة الواردات الزراعية الإجمالية، مما يؤدي لتقليل من المخاطر التي تنتج عن اعتمادها على الأسواق الأجنبية. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن رفع الحواجز على الواردات بلدان المغرب الوسيط البينية، واعتماد سياسات مختلفة اتجاه الواردات من باق البلدان، يؤدي إلى اختلال وتباين في الأسعار هذا ما يخدم بعض الدول على حساب الدول الأخرى، لذا سنحاول خلال ما يلي معرفة أثر رفع الحواجز، وتنسيق السياسة التجارية على التبادلات الغذائية المغاربية البينية في إطار ما يعرف بمرحلة الوحدة الجمركية.

[1] لويس بيرجر ساس، 2009، ص18.

2.2 الوحدة الجمركية: في هذه المرحلة إضافة إلى إلغاء الحواجز على المبادلات الغذائية المغاربية البينية فإنه يتم إتباع سياسة جمركية موحدة إزاء الأطراف الخارجية، و تتجلى أهم التأثيرات على الصادرات والواردات الزراعية البينية لدول المغرب الوسيط التي يمكن أن تحدث نتيجة لتفكيك الحواجز وتطبيق التعريفة الجمركية موحدة بين البلدان المغاربية فيما يلي :

أ. التأثير على الصادرات : ترتفع الصادرات المغاربية البينية بـ 8% تقريبا في حالة الوحدة الجمركية، مقابل 14% في مرحلة التبادل الحر، بينما يكون التأثير على الصادرات البينية للمنتجات الزراعية لإجمالي البلدان المغاربية حسب الجدول رقم (8)، بارتفاعها بنسبة 13.57%، وهي نسبة أقل من نسبة الزيادة التي تعرفها الصادرات المغاربية البينية خلال السيناريو الأول أي في حالة التبادل الحر، والتي تجاوزت 30% عند إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية.

الجدول رقم 8: تأثير الوحدة الجمركية على الصادرات البينية الجزائرية للمنتجات الزراعية (سنة 2009)

البيان		الجزائر	المغرب	تونس	البلدان المغاربية
المنتجات الزراعية (ألف دولار أمريكي)	بدون وحدة جمركية	9975	54966	386788	461030
	بوجود وحدة جمركية	11381.4	65360	436644.9	523607
معدل التغيير(%)		14.10	18.91	12.89	13.57

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2010، ص(397-430).

- لويس بيرجر ساس، 2009، ص 24.

كما أشرنا سابقا فإنه خلال هذا السيناريو، الصادرات من المنتجات الزراعية البينية تعرف نمواً لكن ليس بالمستوى نفسه الذي عرفته في حالة منطقة التبادل الحر؛ والجدول الموالي يوضح أهم التأثيرات التي يمكن أن تحدثها الوحدة الجمركية على الصادرات الغذائية لدول المغرب الوسيط بنوع من التفصيل.

الجدول رقم9: تأثير الوحدة الجمركية على صادرات المنتجات الغذائية لبلدان المغرب الوسيط

البيان		الجزائر	المغرب	تونس	البلدان المغاربية
المنتجات الزراعية (ألف دولار أمريكي)	**بدون وحدة جمركية**	**9975**	**54966**	**386788**	**461030**
	بوجود وحدة جمركية	**11381.4**	**65360**	**436644.9**	**523607**
معدل التغيير(%)		**14.10**	**18.91**	**12.89**	**13.57**

المصدر : لويس بيرجر ساس، 2009، ص 24

ب. التأثير على الواردات : رغم أن التأثير على الواردات المغاربية البينية تتجاوز 14% على المستوى المغاربي ؛ فإنه يمكن القول أن الفائدة تكاد أن تكون منعدمة نظراً للتكلفة الإضافية التي يمكن أن تكون نتيجة لانخفاض الصادرات.

مما سبق يمكن القول أن التأثير على المبادلات الجزائرية بصفة عامة، والمبادلات الغذائية بصفة خاصة، خلال هذا السيناريو أقل مما كان عليه خلال السيناريو السابق (منطقة التبادل الحر) ؛ ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن اعتماد تعريفة موحدة موافقة لأقل تعريفة مطبقة داخل المنطقة من شأنه أن يشجع على دخول منتجات متأتية من بلدان أخرى من خارج المنطقة، لذا لابد من خلال هذه المرحلة التنسيق الجزئي والتدريجي للسياسات الجمركية، كما يمكن وتوفير معاملة تفضيلية للمنتجات وفقا لحساسية

اقتصادات البلدان لها، أي لابد عند تنسيق السياسات الجمركية مراعاة خصوصيات المنتجات والبلدان، كما يمكن كذلك اعتماد تعريفة جمركية خارجية موحدة أكبر من تلك المعتمدة خلال الدراسة.

3.2 السّوق المشتركة: إن إنشاء سوق مغاربية مشتركة يعني اندماج الأربع أسواق التالية : السلع، الخدمات، رؤوس الأموال والعمل بالإضافة إلى توحيد الحواجز التجارية تُجاه بقية بلدان العالم، بمعنى أدق إضافة إلى المرحلتين السابقتين يتم تحرير حركة عناصر الإنتاج، أي أن تأثير السوق المشتركة يكون مساويا لـ : التأثيرات على الصادرات والواردات الناتجة عن حذف الحواجز الجمركية والغير جمركية + تطبيق تعريفة جمركية موحدة + التأثير الناتج عن تنقل عوامل الإنتاج.

أ. التأثير على الصادرات : تُحسن السوق المشتركة كثيرا الصادرات المغاربية البينية إذ ترتفع بنسبة 20%[1]، بينما تستفيد الصادرات من المنتجات الزراعية من نمو يتجاوز 43% لكلا من تونس والمغرب في مقابل 31% بالنسبة للجزائر، كما هو موضح في الجدول أسفله.

[1] لويس بيرجر ساس، 2009، ص 28.

الجدول رقم 10: تأثير السوق المشتركة على الصادرات الزراعية لبلدان المغرب الوسيط (سنة 2009)

البيان		الجزائر	المغرب	تونس	البلدان المغاربية
المنتجات الزراعية (ألف دولار أمريكي)	بدون سوق مشتركة (سنة 2009)	9975	54966	386788	461030
	بوجود سوق مشتركة دون توحيد التعريفة الخارجية	13074.2	78716.8	555698.3	660492
معدل التغيير(%)		31.06	43.21	43.67	43.27

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، 2010، ص(397-430)

حسب الجدول رقم(11) يتضح لنا أن الصادرات البينية لدول المغرب الوسيط للمنتجات الزيتية تعرف زيادة معتبرة تقدر بـ48.15% وتستفيد كلا من تونس والمغرب بالقدر الأكبر منها بـ38.37%، ثم الحبوب التي عرفت الصادرات الإجمالية البينية لها زيادة تقدر بنسبة 41.14%، وللمغرب الحصة الأكبر منها حيث بلغت نسبة صادراتها من هذه المادة 62.85%، أما بالنسبة وللخضر والفواكه، والألبان اللتان تبلغان نسبة نموهما على التوالي 38.81%، 37.91% فالمغرب والجزائر وتونس تعرف صادراتهم المغاربية البينية منها نسب نمو معتبرة، أما بالنسبة لمبادلات المنتجات ذات المصدر الحيواني وإن بلغت نسبة زيادتها 49.82% إلا أنها تبقى هامشية فنسبة الزيادة بالنسبة للجزائر معدومة رغم وجود إمكانيات حقيقية في هذا المجال.

الجدول رقم 11 : تأثير السوق المشتركة على الصادرات البينية من المنتجات الغذائية (سنة 2009)

معدل التغيير (%)	الجزائر	المغرب	تونس	البلدان المغاربية
منتجات ذات مصدر حيواني	0	56.58	41.73	49.82
منتجات الألبان	46.67	50	37.68	37.98
الفواكه والخضر	34.91	41.56	37.6	38.81
الحبوب	33.76	62.85	40.10	41.14
المنتجات الزيتية	28.44	48.37	48.39	48.15
السكر ومصنوعاته	29.97	33.8	47.98	34.77
منتجات الصيد البحري	18.3	26.54	12.67	24.85
منتجات زراعية أخرى	18	64.07	57.66	56.57

المصدر : لويس بيرجر ساس، 2009، ص 33

ب. التأثير على الواردات : إن إنشاء سوق مشتركة ستؤدي إلى زيادة كبيرة في الواردات المغاربية البينية على مستوى المغرب الوسيط بنسبة حوالي 17% [1]، وهذا ما ينعكس إيجاباً على وزن الصادرات الغذائية المغاربية البينية بالنسبة للصادرات الغذائية المغاربية الإجمالية.

بالتالي يمكن القول أنه خلال هذا السيناريو فإن بلدان المغرب الوسيط ستحقق نتائج مهمة في سبيل تحقيق أمنها الغذائي لدرجة تحقيقها لاكتفائها الغذائي الذاتي، وهذا ما يوضحه تطور المبادلات الغذائية المغاربية البينة في إطار هذا السيناريو.

3. استنتاجات

مهما يكن السيناريو الممكن احتمال حدوثه، فإن التكامل بين بلدان المغرب الوسيط يكون مفيداً وإيجابيا لها جميعا، فالأشكال الثلاثة تبين أن هناك تأثيراً إيجابياً لا يستهان به على المبادلات الغذائية البينية وهذا ما من شأنه المساهمة في تحقيق مستوى من الأمن الغذائي على فترات زمنية طويلة لاحقاً.

فبالنسبة لمرحلة منطقة التبادل الحر(التجارة الحرة) فإن التبادلات التجارية الزراعية البينية ستعرف انتعاشاً أكثر وهذا بسبب ضعف التبادل التجاري الحالي نتيجة للنزعات الحمائية البينية، هذا ما يؤدي إلى ضمان تحقيق اكتفاء غذائي ذاتي من السلع التي تتميز أساساً بعض بلدان المغرب الوسيط بتحقيق فائض فيها (الفواكه– الخضروات).

أما بالنسبة لمرحلة الاتحاد الجمركي فعادة ما تؤدي إلى :

- توسيع رقعة السوق بالنسبة للمنتجات والبضائع الزراعية لبلدان المغرب الوسيط ؛
- المساعدة على تقسيم وتخصيص العمل على أساس الميزة النسبية لكل بلد هذا ما يؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية لهذه الدول.

لكن عند تطبيقها على التبادلات الغذائية البينية نجد أن صادرات السلع في هذه المرحلة تحقق مستوى أقل مما هو في حال منطقة التبادل الحر حتى بالنسبة لارتفاع الواردات فإنه غير كاف لتعويض انخفاض الصادرات، وبالتالي يمكن القول أن تأثير الوحدة الجمركية على الصادرات الزراعية البينية أقل أهمية عن مما ينتج عن إنشاء منطقة التبادل الحر، وبالتالي فإنه يبدو أنه من المستحسن تفادي الوحدة الجمركية وذلك لتجنب انخفاض المزايا التي يمكن تحقيقها نتيجة إنشاء

[1] لويس بيرجر ساس، 2009، ص 34

منطقة التبادل الحر، أو تحرير المبادلات البينية وحذف الحواجز الجمركية مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المنتجات والبلدان، عند توحيد التعريفة الجمركية.

أما بالنسبة للسيناريو المحتمل نتيجة لتطبيق مرحلة السوق المشتركة فكما أشرنا سابقاً فإنه يمكن القول أن هذه المرحلة من التكامل في إمكانها تحقيق نتائج جد معتبرة في تحسين من المبادلات التجارية الغذائية البينية، هذا ما يؤدي من خلال التعاون في تعزيز المنتجات التي يمكن أن تحقق فيها فائضاً والقيام بتصديرها إضافة إلى تحسين مستوى الإنتاج من السلع التي تعاني من العجز.

في الختام ما يمكن قوله أن دول المغرب الوسيط في أشد الحاجة إلى تحقيق اكتفاء غذائي ثابت ومستدام من أغلب السلع، خاصة التي بإمكانها إنتاجها والتي تتميز بتحقيق الفائض فيها، والعمل على تصديرها، مما يؤدي إلى تدعيم قدرتها التفاوضية في اقتناء السلع التي يمكن أن تعرف المنطقة عجزاً منها، وبالتالي تجنب المخاطر التي يمكن أن تحدث نتيجة للتقلبات البيئية الدولية المضطربة، كما يتيح التعاون والاستغلال الأمثل والمشترك للموارد بمنظور المنفعة المتبادلة، أن يؤدي إلى تحقيق مستوى من الإنتاج الغذائي لا يعرف التذبذب على المدى الطويل وهذا ما يضمن تحقيق أمنها الغذائي ؛ وبالتالي بإمكان التكامل الاقتصادي المغاربي إحداث انطلاقة في هذا الاتجاه، ليكون وسيلة لخلق ديناميكية ترفع من مستوى الإنتاج وتحقيق اكتفاء غذائي ذاتي على المدى الطويل، بما يكفل تحقيق أمن غذائي لدول المغرب الوسيط.

قائمة المراجع:

أولا : المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

- إكرام بدر الدين، 1983، **قضايا عربية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان.
- الحفار نهايت ياسين، 1994، **فضاء الغذاء والأمن الغذائي في الوطن العربي**، دار المعجم، دمشق، سوريا.
- سمير محمد عبد العزيز، 2001، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة**، مكتبة الإشعاع الفنية، ط1، الإسكندرية، مصر.
- صبيحة بخوش، 2011، **اتحاد المغرب العربي (بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن.

- عبد الحميد براهيمي، 1996، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان.
- عبد المنعم سعيد، 1986، **الجماعة الأوروبية : تجربة التكامل والوحدة**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان.
- عماد الليثي، 2003، **بعد نصف قرن التكامل الاقتصادي العربي**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
- محمد السيد عبد السلام، 1998، **الأمن الغذائي للوطن العربي**، كتاب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، فيفري، العدد 230.
- محمد بوطالب وآخرون، 2005، **جغرافية الجزائر والمغرب العربي**، الديوان الوطني للمطبوعات الدراسية، الجزائر.
- وليد عبد الحي، 1987، **معوقات العمل العربي المشترك**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان.

2- الرسائل الجامعية :

- محمد عباس محرزي، 2005، **نحو تنسيق ضريبي في إطار تكامل اقتصادي مغاربي**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية علوم التسيير والعلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.
- مختار نواصري، 2003، **واقع وأبعاد التنمية الفلاحية في الوطن العربي ودورها في تحقيق الأمن الغذائي**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر.

3- المجلات والدوريات:

- السعيد مقدم، 2010، **الإتحاد المغاربي واقع وتقييم**، مجلة الإدارة، الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، المجلد 10، العدد2.
- الطاهر مبروكي، 2011، **الأمن الغذائي المغرب العربي**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد09.
- مختار المطيع، 1992، **محاولة لتحديد مفهوم الاندماج الاقتصادي الإقليمي**، مجلة الوحدة، الخرطوم، السودان، فبراير، العدد89.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2006، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد رقم 26، الخرطوم، السودان.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2010، **الكتاب السنوي للإحصاءات السمكية** العربية، المجلد رقم 04، الخرطوم، السودان.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2010، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد رقم 30، الخرطوم، السودان.

4- التقارير:

- لويس بيرجر ساس، 2009، **تقرير نهائي حول الإمكانات والعائدات المُنجرة عن الإندماج الاقتصادي المغاربي**، الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي، إيدياكونسلت، مصر، مارس.

5- الجرائد الرسمية:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2008، الموافق لـ8 شعبان1429، العدد 46،10 أوت.

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية

- *Bela Balassa, 1962, **the theory of economic integration**, George Allen, Unwin London, England.*
- *English Dictionary, 2006, **Definition of food security**, noun from the Cambridge Business, Cambridge University Press, England .*
- *Mohamed Gharbi,2006 , **Stratégie maghrébine de sécurité alimentaire**, CIHEAM - Options Méditerranéennes, Centre National d'Etudes Agricoles, Tunisie, p21, le site http://ressources.ciheam.org/om/pdf/c01-5/93400045.pdf,* (*consulté le : 03/05/2011*).
- *Salvatore Schiavio-Campo, 1978, International economics, an introduction to the theory and policy, wintrop publisher, campridge, England.*

قياس الكفاءة الفنية للبنوك الجزائرية باستخدام طريقة (D.E.A)

دراسة مقارنة بين البنك الخارجي الجزائري (B.E.A)، بنك البركة (Banque D'El-Baraka) والشركة الوطنية (Société Générale)

– د. بومعراف الياس*

– أ. خلفاوي عمر**

ملخص:

باستخدام طريقة تحليل مغلف البيانات، تحاول هذه الورقة البحثية التحقيق في الكفاءة الفنية وكفاءة النطاق لثلاثة بنوك (البنك الخارجي الجزائري، بنك البركة والشركة العامة) للفترة الممتدة من 2009 حتى 2011.

النتائج أكدت أن البنك الخارجي (بنك عمومي) وبنك البركة (بنك مختلط) أكثر كفاءة من الناحية الفنية واقتصاديات الحجم مقارنة بالشركة العامة (بنك خاص). هذا الاختلاف في الكفاءة مرده بالأساس عدم كفاءة السوق المصرفي الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الكفاءة الفنية، كفاءة النطاق، البنوك الجزائرية.

Abstract

Using Data Envelopment Analysis approach, the paper investigates technical and Scale efficiency of three banks (BEA, EL-Baraka and SG) over the period 2009-2011.

The empirical results show that the BEA (public Bank) and El-Baraka (mixed bank) are more technical and scale efficient than the SG (private bank). This divergence in efficiency across banks may partly be due to the inefficient of the Algerian banking market

Keywords : Technical Efficiency, Scale Efficiency, Algerian Banks

1. مقدمة

يلعب القطاع البنكي دوراً حاسماً في تحسين المستوى الاقتصادي للدولة من خلال الخدمات التي يقدمها لمختلف المتعاملين الاقتصاديين. فأهداف هذا القطاع متعددة وتتركز أساساً على تحسين الربحية، كفاءة أكبر في توجيه الأموال بأفضل الأسعار وجودة أكبر للخدمات المصرفية والمزيد من الأمان من حيث استيعاب المخاطر، وبالتالي يمكن فحص الاختلافات في أداء البنوك اعتماداً على مفهوم الكفاءة.

تواجه المؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما المصارف التجارية ، تحديات متزايدة منذ عام 1980 . في الواقع، حث التحرير المالي واضعي السياسات النقدية، خاصة في البلدان

* أستاذ محاضر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01.

** أستاذ مساعد، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 01.

النامية إلى الانخراط في إصلاحات هيكلية الرامية إلى تحسين كفاءة البنوك وتنفيذ الممارسات التنافسية في الأسواق البنكية. كما تم الاعتراف بأداء النظام المصرفي على نطاق واسع نظرياً وتطبيقياً بأنه يمثل شرطاً أساسياً هاماً للنمو الاقتصادي ولتعزيز مرونة النظام الاقتصادي والمالي في مواجهة الأزمة المالية[1]. ونتيجة لذلك، أصبح الاستفسار حول كفاءة البنوك قضية بارزة خلال العقدين الماضيين. لسوء الحظ، معظم الدراسات ركزت على النظام المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول المتقدمة. دراسات قليلة فقط مست موضوع كفاءة البنوك في الدول العربية. ويمكننا ذكر، من بين دراسات أخرى، دراسة ((Al-Shammari and Salimi (1998[2] التي مست البنوك الأردنية، دراسة ((Al Khathlan and Malik (2010[3] التي مست حالة البنوك السعودية، دراسة ((Abdmoulah (2009[4] التي مست البنوك التونيسية، دراسة (Olson and Taisier (2010)[5] التي تطرقت لمسألة كفأة البنوك في البحرين، مصر، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، عمان، قطر، السعودية والإمارات العربية المتحدة للفترة الممتدة من 2000-2008 باستخدام الطرق المعلمية.

وعلاوة على ذلك، ركزت دراسة ((Mostafa (2007a, b[6] على التحقيق في كفاءة أعلى 85 بنك عربي باستخدام طريقة تحليل مغلف البيانات (DEA) و الشبكات العصبية. كما ركز ((Ben Naceur et al. (2009[7] على التحقيق في كفاءة البنوك في مصر والأردن والمغرب ولبنان و تونس، وذلك باستخدام DEA خلال الفترة 1994-2008. كما قاموا أيضا باستخدام

[1] Izah Mohd Tahir, **Evaluating Efficiency of Malaysian Banks Using Data Envelopment Analysis**, *International Journal of Business and Management*, Vol. 4, No. 8, pp.

[2] Al-Shammari, M & Salimi, A 1998, '**Modeling the operating efficiency of banks: A nonparametric methodology'**. Logistics Information Management, vol. 11, pp. 5–12.

[3] Alkhathlan, K & Abdul Malik, S 2010, '**Are Saudi Banks Efficient?** Evidence Using Data Envelopment Analysis (DEA)', International Journal of Economics and Finance, vol. 2, no. 2.

[4] Abdmoulah, W 2009, '**Banking liberalization and efficiency change, Tunisian evidence over 1990-2006',** Euro-Mediterranean Economics and Finance Review, vol. 4, no. 3, pp. 6-25.

[5] Olson, Dennis & Zoubi, Taisier A 2010, '**Efficiency and Bank Profitability in MENA Countries'**, presented at American University of Sharjah Conference.

[6] Mostafa, MM 2007a, '**Modeling the efficiency of top Arab banks: A DEA–neural network approach'**, Expert Systems with Applications. doi:10.1016/ j.eswa.2007.09.001.
Mostafa, MM 2007b, '**Benchmarking top Arab banks' efficiency through efficient frontier analysis'**, Industrial Management & Data Systems, vol. 107, no. 6, pp. 802–823.

[7] Ben Naceur, S, Ben Khedhiri, H & Barbara Casu 2009, 'Wh**at drives the efficiency of selected MENA banks? A meta-frontier analysis',** ERF working paper n 499.

أسلوب الانحدار للتحقيق في تأثير المتغيرات المالية والمؤسسية والبنكية على الكفاءة البنكية. وفي الآونة الأخيرة ، قام ((Jreisat and Paul (2010)[1] باستعراض الكفاءة المصرفية في اقتصاديات (منطقة الشرق الأوسط) مع التركيز بشكل خاص على قياس كفاءة القطاع المصرفي في الأردن.

إن الأبحاث التي ركزت على حسن تخصيص واستخدام الموارد المتاحة للقطاع البنكي أكدت على إمكانية تحسين نوعية الخدمات البنكية لتحقيق نتائج مثلى على الاقتصاد الوطني من خلال توجيه السياسات النقدية والمالية والاقتصادية وتحسين في تخصيص الموارد المالية المتاحة. لذا فإن كفاءة القطاع البنكي تعتمد إلى حد كبير على المزيج المناسب من المدخلات (عوامل الإنتاج).

2. الإطار المفاهيمي: كفاءة القطاع البنكي

إن مسالة قياس الكفاءة تتبني على أساس تقدير دالة إنتاج تعتبر القطاع البنكي مجموعة من الكيانات (البنوك) تستخدم مجموعة معينة من المدخلات (عوامل الإنتاج) لإنتاج مجموعة من المخرجات (الإنتاج).

إن تحليل كفاءة البنك هو أمر حيوي بالنسبة للحكومة، المنظمين، وإدارة المصارف، سوق الأوراق المالية والمستثمرين. كفاءة أداء البنوك أمر ضروري للحفاظ على الثقة والسلامة للنظام البنكي. بدون هذه الثقة والسلامة ، فإن البنوك تتعرض للخطر وسوف يكون لديها مستوى عال من الفشل، الذي يمكن أن يؤدي إلى إفلاسها. إضافة إلى ذلك، إن نتائج فشل البنوك تعوق الأنشطة الاقتصادية لأن القطاع البنكي له ارتباط مباشر بالاقتصاد بأكمله. كما يمكن للبنوك الكفاءة المنافسة وتحقيق معدل عائد أعلى مقارنة بتكلفة المشاركة الفعالة في التنمية الاقتصادية[2].

إن العديد من الدراسات التي مست موضوع الكفاءة البنكية ركزت على مسالة العوامل التي تقيس الاختلاف في أداء البنوك بدلا من قياس الكفاءة في حد ذاتها، لأن قياس الكفاءة في الواقع،

[1] reisat, A & Paul, S 2010, '**Banking Efficiency in The Middle East: A Survey and New Results for the Jordanian Banks',** International Journal of Applied Business and Economic Research, vol. 8, no. 2, pp. 191-209.

[2] Berger A. N., and Humphrey D. B. (1997). **Efficiency of financial institutions: international survey and directions for future research**. European Journal of Operational Research, 98, 175–212.

مهمة معقدة وتطرح العديد من التحديات المفاهيمية والمنهجية التي تترك حيزاً كبيراً لأخطاء القياس. ونظراً لتعدد الأهداف الموكلة للقطاع البنكي، فإن عملية قياس الكفاءة تتطلب اهتماما خاصا ليس فقط بمسألة اختيار المدخلات والمخرجات وإنما أيضا لطريقة تقدير العلاقة بين المدخلات والمخرجات.

لقد قام الباحث (Farrell.M.J :1957)[1] بوضع إطار لقياس الكفاءة من خلال دراسة مميزة معنونة بـ (The Measurement Of Productive Efficiency)، وقد أكد إلا أن مفهوم الكفاءة يشير إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، بمعنى قدرة وحدات اتخاذ القرار (Decisions Making Units) على إنتاج حد أقصى من المخرجات اعتماداً على حجم معين من المخرجات أو إنتاج حجم معين من المخرجات من خلال حد أدنى من المدخلات. إن هذا الاتجاه يستخدم بما يسمى بالكفاءة النسبية بدلاً من الكفاءة المطلقة، وبالتالي يستثني وضع معايير للكفاءة محددة مسبقاً، بمعنى أن بنك معين هو غير كفء إذا كان بنك آخر ينتج كمية أكبر من المخرجات أو يستخدم حجم أقل من المدخلات.

حسب (Farrell.M.J :1957) يعتمد مفهوم الكفاءة على عنصرين:

- **الكفاءة الفنية:** بمعنى قدرة بنك معين على إنتاج أكبر حجم من المخرجات من كمية معينة من عوامل الإنتاج أو استخدام حجم أقل من عوامل الإنتاج لإنتاج مستوى معين من المخرجات.
- **الكفاءة التخصيصية:** من أجل القول أن بنكاً كفء من الناحية التخصيصية، إذا كان أولاً كفءاً من الناحية الفنية وأنه يستخدم موارده أخذاً بعين الاعتبار مستوى الأسعار لتقليل تكاليف الإنتاج أو تعظيم الإيرادات.

إن الكفاءة الفنية تعكس قدرة البنك على تحقيق أقصى قدر من الإنتاج لمجموعة معينة من مدخلات (الموارد)، في حين الكفاءة التخصيصية تعكس القدرة على استخدام المدخلات بنسب مثلى نظرا لأسعار كل من المدخلات والمخرجات، و تكنولوجيا الإنتاج.

[1] Farrell, MJ 1957, ' **The Measurement of Productive Efficiency**', Journal of the Royal Statistical Society Series, A120, pp. 253–281.

وقد قدم (Koopmans :1951)[1] تعريفا لما يشار إليه بالكفاءة الفنية على النحو التالي: يكون شعاع المدخلات /المخرجات كفء من الناحية الفنية إذا وفقط، زيادة أي وحدة مخرجات أو خفض أية وحدة مدخلات هي ممكنة فقط من خلال خفض وحدة مخرجات الأخرى أو زيادة وحدة مدخلات الأخرى . وقد وسع (Farrell.M.J :1957) من العمل الذي بدأه (Koopmans : 1951) بالإشارة إلى أن كفاءة الإنتاج لديها مكون الثاني يعكس قدرة المنتجين لتحديد شعاع المدخلات/المخرجات الكفء من الناحية الفنية في ضوء الأسعار السائدة للمدخلات والمخرجات. وبالتالي يرى هذا الباحث أن الكفاءة الإنتاجية الشاملة هي نتاج لكفاءة التقنية والكفاءة التخصيصية . كما اعتبر(Farrell.M.J :1957) أن مسألة تقليل التكاليف في الأسواق التنافسية للمدخلات تعد شيئاً مهماً لأنه من الطبيعي أن نجد معظم الاقتصاديين يهتمون بتطور الأسواق وأسعارها، وبالتالي الاهتمام كثيراً على مسالة التخصيص بدلاً من مسالة قياس الكفاءة الفنية. وقد أعرب هذا الباحث على قلقه من قدرة وحدة اتخاذ القرار على قياس الأسعار بدقة لجعل قياس الكفاءة التخصيصية عملية دقيقة وبالتالي تتأثر عملية قياس الكفاءة الإنتاجية.

3. قياس الكفاءة الفنية

تشير الأدبيات للعديد من المناهج البديلة لقياس الكفاءة التقنية في قطاع البنوك، مقسمة إلى مناهج غير معلمية (non-parametric frontiers) و مناهج معلمية (parametric frontiers). مناهج غير معلمية لا تتطلب علاقة وظيفية على حدود الإنتاج. وقد استخدمت هذه المناهج البرمجة الخطية و كان المنهج اللامعلمي الأكثر استخداماً هو تحليل مغلف البيانات (Data Envelopment Analysis). أما المناهج المعملية تفترض وجود علاقة وظيفية على وظيفة الإنتاج ووضع افتراضات حول البيانات. وتشمل الأشكال الوظيفية الأكثر شيوعا في كوب دوغلاس (Cobb-Douglas) ، ومرونة الإحلال ثابتة (elasticity of substitution) والدوال لوغاريتمية للإنتاج (translog production functions).

[1] Koopmans, T.C. 1951, '**An analysis of production as an efficient combination of activities'**, in T.C Koopmans, (Ed) Activity analysis of production and allocation, Cowles

الأسلوب الأكثر استخداماً وعلى نطاق واسع من المنهاج غير معملية هو **تحليل مغلف البيانات**. هذا التحليل يفترض وجود منحنى محدب للمخرجات، وأن مصطلح ""مغلف"" يعني أن حدود المنحى تغلف جميع المعطيات، وان المعطيات الموجودة على حدود المنحنى هي معطيات كفئة من الناحية الفنية. ويؤكد (Ozcan et al. 2002)[1] أن طريقة تحليل مغلف البيانات هي منهجية مفيدة لتقييم الكفاءة التقنية لوحدات اتخاذ القرار إلى حد يمكن استخدام العديد من أنواع المدخلات والمخرجات في تحليل واحد. وعلاوة على ذلك، لا يتطلب هذا الأسلوب مواصفات دالة الإنتاج، مواصفات التحيز الناجمة عن عدم التجانس البيئي، الصدمات الخارجية، أخطاء القياس والمتغيرات التي تم حذفها. ولذلك، كل انحراف عن حدود المنحى يعزى إلى عدم الكفاءة.

تحليل مغلف البيانات هو أسلوب للبرمجة الرياضية الذي وجد الكثير من التطبيقات العملية لقياس الكفاءة في قطاع البنوك. ويعد (Farrell.M.J) أول من استخدم هذا الأسلوب، ولكن فقط مع (Charnes, Cooper and Rhodes 1978)[2] أصبح ذا شعبية واسعة.

منهجية (DEA) تلغي الحاجة لبعض الافتراضات والقيود المفروضة على عملية القياس التقليدي للكفاءة. ويستخدم عادة عندما تكون أسعار مدخلات ومخرجات وحدات اتخاذ القرار ليست متاحة. (DEA) هو "نموذج إنتاجي متعددة العوامل لقياس الكفاءة النسبية لمجموعة متجانسة من وحدات اتخاذ القرارات" (Talluri, S., et al 1997)[3]. ويستوعب العديد من المدخلات والمخرجات في آن واحد و يمكن أن تشمل أيضا المتغيرات البيئية الخارجية (Banker RD, et al 1984)[4].

هذه الطريقة تسمح لكل وحدة اتخاذ قرار (DMU) باختيار وزنها من المدخلات والمخرجات من أجل تعظيم مؤشر كفاءتها . لكل وحدة اتخاذ قرار، تقوم (DEA) بحساب درجة الكفاءة ، وتحدد الأوزان النسبية للمدخلات والمخرجات وكذا وحدات اتخاذ القرارات غير الكفأة.

[1] Ozgen .H , Ozcan. Y. A., **A National Study of Efficiency for Dialysis Centers: An Examination of Market Competition and Facility Characteristics for Production of Multiple Dialysis Outputs**, Health Services Research. 2002 June; 37(3): 711–732.

[2] Charnes, A., Cooper, W. W., & Rhodes, E. (1978). **Measuring the efficiency of decision making units.** European Journal of Operational Research, 2, 429-444.

[3] Talluri, S., Huq, F., & Pinney, W. E. (1997). **Application of data envelopment analysis for cell performance evaluation and process improvement in cellular manufacturing**. International Journal of Production Research, 35(8), 2157-2170.

[4] Banker, R. D., Charnes, A., & Cooper, W. W. (1984). **Some models for estimating technical and scale inefficiencies in data envelopment analysis**. Management Science, 30(9), 1078-1092.

ويحسب مؤشر الكفاءة **(ES)** على النحو التالي:

$$\boldsymbol{ES} = \frac{Weighted\ sum\ of\ Outputs}{Weighted\ sum\ of\ Intputs}$$

مؤشر الكفاءة = مجموع أوزان المخرجات مقسوماً على مجموع أوزان المدخلات. فإذا كان المؤشر مساويا للواحد فإن وحدة القرار (البنك) كفؤ أما إذا كان المؤشر يتجه إلى الصفر فإن الكفاءة تقل شيئا فشيئا.

هناك العديد من الطرق لتقديم مشكلة البرمجة الخطية لطريقة (DEA). ويشمل أبسط عرض لهذه الطريقة فرضية ثبات عوائد الحجم (Constant Returns to Scale). ويمكن حل هذا النموذج بطريقتين: الطريقة التي تعتمد على المدخلات (CRS input-oriented model)، أو الطريقة التي تعتمد على المخرجات (CRS output-oriented model).

الطريقة الأولى يعبر عنها على النحو التالي:

$$Max\ \ h_o = \frac{\sum_{r=1}^{s} u_r . y_{ro}}{\sum_{i=1}^{m} v_i . x_{io}}$$

$$s.t \quad \frac{\sum_{r=1}^{s} u_r . y_{rj}}{\sum_{i=1}^{m} v_i . x_{ij}} \leq 1; \quad j = 1, \dots\dots, n \qquad (\mathbf{1})$$

$$u_r, v_i \geq 0; \ \ r = 1, \dots\dots, s \ \ i = 1, \dots\dots, m$$

حيث (h_o) هو مؤشر الكفاءة، (y_{rj}) و(x_{ij}) هي مدخلات ومخرجات لكل (J^{th}) وحدة اتخاذ القرار، (v_r) و(u_r) هي أوزان المدخلات والمخرجات.

يمكن تحويل المعادلة الكسرية (fractional equation) المذكورة أعلاه لمشكلة برمجة خطية على النحو التالي:

$$Max\ \ h_o = \sum_{r=1}^{s} u_r . y_{ro}$$

$$s.t \quad \sum_{i=1}^{m} v_i . x_{io} = 1$$

$$\sum_{r=1}^{s} u_r . y_{rj} - \sum_{i=1}^{m} v_i . x_{ij} \leq 0; \quad j = 1, \dots \dots, n \qquad (2)$$

$$u_r, v_i \geq 0; \ r = 1, \dots \dots, s \ \ i = 1, \dots \dots, m$$

النموذج رقم (2) يحل لـ (n) عدد المرات لتحديد مؤشر الكفاءة النسبية لجميع وحدات اتخاذ القرار. بصورة عامة، تعتبر وحدة اتخاذ القرار كفاءة عندما تمتلك درجة 1، ومؤشر أقل من 1 يعني عدم الكفاءة.

ويمكن التعبير عن المسالة الثنائية بالعلاقة التالية:

$$Min\ \theta$$

$$s.t \quad \theta . x_{io} - \sum_{j=1}^{n} \lambda_j . x_{ij} \geq 0; \quad i = 1, \dots \dots, m$$

$$\sum_{j=1}^{n} \lambda_j . y_{rj} \geq y_{ro}; \quad r = 1, \dots \dots, s \qquad (3)$$

$$\lambda_j \geq 0; \ j = 1, \dots \dots, n$$

(θ) و(λ_j) هي المتغيرات الثنائية لنموذج البرنامج الخطي رقم (2). (θ) هو متغير عددي يعبر على التخفيض التناسبي الذي ينبغي أن يطبق على جميع المدخلات وحدات اتخاذ القرارات لجعلها فعالة.

والنموذج الثاني **(4)** يمكن كتابته بالشكل التالي:

$$Min\ \ q_o = \sum_{i=1}^{m} v_i . x_{io}$$

$$s.t \quad \sum_{r=1}^{m} u_r . y_{ro} = 1$$

$$\sum_{i=1}^{m} v_i . x_{ij} - \sum_{r=1}^{s} u_r . y_{rj} \geq 0; \qquad j = 1, \dots \dots, n \qquad (4)$$

$$u_r, v_i \geq \varepsilon; \ i = 1, \dots \dots, m; \ \ r = 1, \dots \dots, m$$

ويمكن تشكيل المسألة الثنائية **(5)** للنموذج السابق كما يلي:

$$Max\ z_0 = \emptyset + \varepsilon.\sum_{r=1}^{s} Sr^+ + \varepsilon.\sum_{i=1}^{m} Si^-$$

$$s.t \quad \emptyset.y_{ro} - \sum_{j=1}^{n} \lambda_j.y_{rj} + Sr^+ = 0; \quad r = 1, \dots\dots, s \qquad (5)$$

$$\sum_{j=1}^{n} \lambda_j.x_{ij} + Sr^- = x_{i0}; \quad i = 1, \dots\dots, m$$

$$\lambda_j, Sr^+, Sr^- \geq 0;\ j = 1, \dots\dots, n;\ i = 1, \dots\dots, m; r = 1, \dots\dots, S$$

حيث أن (ε) ثابت صغيرة جداً، (Sr^+) و(Sr^-) عبارة عن متغيرات الفرق (Slack Variables) التي ينبغي إضافتها إلى النموذج لتحويل المتراجحات إلى معادلات.

في المسألة، الثنائية، يتم تعظيم المخرجات من خلال المتغير $(\emptyset)$. إذا كان $(\emptyset) > 1$ أو/و متغيرات الفرق ليست معدومة، فإن وحدة القرار غير كفاءة. ومن أجل تحسين كفاءة وحدة القرار يجب أولاً زيادة تناسبية في $(\emptyset)$ لجميع وحدات اتخاذ القرارات، وثانيا جعل متغيرات الفرق.

إن افتراض نموذج (CRS) مناسب فقط عندما تكون جميع وحدات اتخاذ القرار تعمل على النطاق الأمثل. العديد من العوامل مثل المنافسة، القيود المالية قد تدفع بـ (DMU) لأن تعمل على نطاق غير الأمثل. وقد خفف (Banker, Charnes and Cooper (1984)) من فرضية ثبات نطاق الغلة (CRS) واقترح نموذج لتغير عوائد الحجم (Variable returns to Scale (VRS))، لأن ليس جميع وحدات اتخاذ القرار تعمل في ظل ثبات غلة الحجم، لأن نموذج (CRS) سوف يؤدي إلى الخلط بين الكفاءة التقنية وكفاءة الحجم (scale efficiency). إن استخدام نموذج تغير العوائد (VRS) يسمح بحساب الكفاءة التقنية التي تخلو من آثار كفاءة الحجم (Coelli., T:2008).

طور ((Baker et al. (1984) نموذجا لتقدير الكفاءة الفنية وتحديد وحدات اتخاذ القرارات التي تعمل في إطار تغير غلة الحجم. ويمكن حل هذا النموذج سواء اعتمادا على المدخلات آو المخرجات.

يمكن كتابة النموذج (6) الذي يعتمد على المدخلات على الشكل التالي:

$$Max\ h_o = \sum_{r=1}^{s} u_r . y_{ro} + u_0$$

$$s.t \quad \sum_{i=1}^{m} v_i . x_{io} = 1$$

$$\sum_{r=1}^{s} u_r . y_{rj} - \sum_{i=1}^{m} v_i . x_{ij} + u_0 \leq 0; \quad j = 1, \dots\dots, n \qquad (6)$$

$$u_r, v_i \geq 0;\ r = 1, \dots\dots, s\ \ i = 1, \dots\dots, m$$

$$u_0\ free$$

ويمكن تشكيل المسألة الثنائية للبرنامج السابق كما يلي:

$$Min\ \theta = \emptyset - \varepsilon . \sum_{i=1}^{m} Si^- - \varepsilon . \sum_{s=1}^{s} Sr^+$$

$$s.t \quad \theta . x_{io} - \sum_{j=1}^{n} \lambda_j . x_{ij} - Si^- = 0; \quad i = 1, \dots\dots, m$$

$$\sum_{j=1}^{n} \lambda_j - Sr^+ \geq y_{ro}; \quad r = 1, \dots\dots, s \qquad (7)$$

$$\sum_{j=1}^{n} \lambda_j = 1;\ j = 1, \dots\dots, n$$

$$\lambda_j, Sr^+, Sr^- \geq 0;\ j = 1, \dots\dots, n;\ i = 1, \dots\dots, m; r = 1, \dots\dots, S$$

أما النموذج (8) الذي يعتمد على المخرجات، فيكتب على النحو التالي:

$$Min\ q_o = \sum_{i=1}^{m} v_i \,.\, x_{io} + v_0$$

$$s.t \quad \sum_{r=1}^{m} u_r . y_{ro} = 1$$

$$\sum_{i=1}^{m} v_i . y_{rj} - \sum_{r=1}^{s} u_r \,.\, y_{rj} + v_0 \geq 0; \quad j = 1, \dots\dots, n \qquad (8)$$

$$u_i, v_r \geq 0;\ \ i = 1, \dots\dots, m\ \ r = 1, \dots\dots, s$$

$$v_0\ free$$

المسألة الثنائية للمالية تكتب على الشكل التالي:

$$Max\ z_0 = \emptyset + \varepsilon . \sum_{r=1}^{s} Sr^+ + \varepsilon . \sum_{i=1}^{m} Si^-$$

$$s.t \quad \emptyset . y_{ro} - \sum_{j=1}^{n} \lambda_j . y_{rj} + Sr^+ = 0; \quad r = 1, \dots\dots, s$$

$$\sum_{j=1}^{n} \lambda_j . x_{ij} + Sr^- = x_{i0}; \quad i = 1, \dots\dots, m \qquad (9)$$

$$\lambda_j, Sr^+, Sr^- \geq 0;\ j = 1, \dots\dots, n;\ i = 1, \dots\dots, m; r = 1, \dots\dots, S$$

مثل النموذج الإخراجي في حالة ثبات غلى الحجم، في النموذج في تغير غلة الحجم، تكون الزيادة القصوى في المخرجات اعتمادا على $(\emptyset)$. استنادا إلى هذا النموذج، تكون وحدة القرار كفأة إذا كان $(\emptyset^* = 1)$ وجميع متغيرات الفرق معدومة.

يلخص الشكل رقم (1) كلا النموذجين، حيث يأخذ سطح مغلف شكل ثبات عوائد الحجم (CRS)أو تغير عوائد الحجم (VRS):

الشكل رقم(1): سطح التغليف والتوجيه

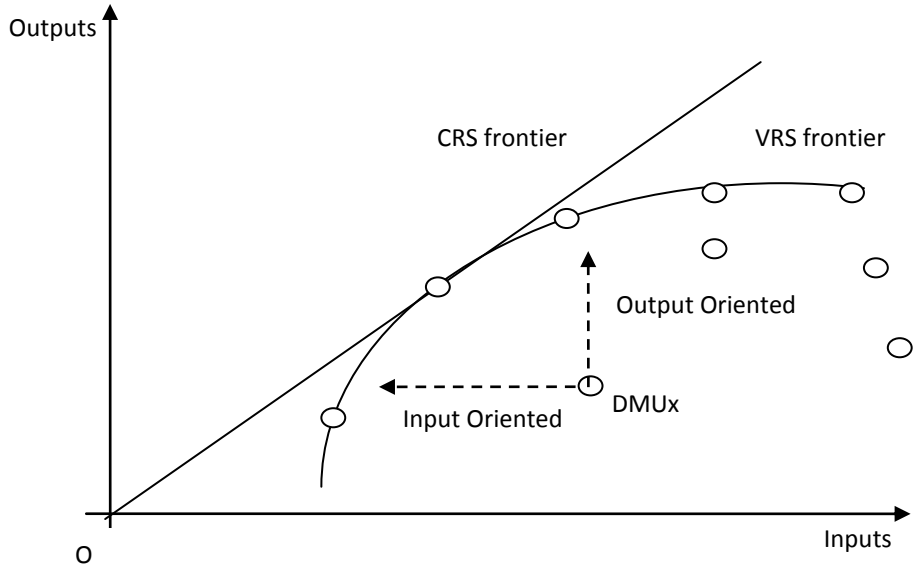

4. الإطار العملي للدراسة

ركزت الدراسة على ثلاثة مصارف تجارية جزائرية. مصرف عمومي (البنك الخارجي الجزائري)، مصرف مختلط (بنك البركة الجزائري) ومصرف خاص (الشركة العامة). مست الدراسة الفترة الممتدة من 2009 وحتى2011، وقد تم جمع البيانات من التقارير السنوية التي نشرتها البنوك طيلة الفترة المذكورة سابقاً.

4-1. معطيات الدراسة

لقد تم الاعتماد على الرأسمال الخاص والرأسمال الأجنبي (التي تم الحصول عليه من المؤسسات المالية والزبائن)، ومصاريف الاستغلال **كمدخلات بنكية**. أما **المخرجات** فهي إجمالي الدخل المصرفي (بما في ذلك الفوائد، دخل الاستثمارات، والإيرادات الأخرى)، القروض (جميع أنواع القروض والسلف والسحب على المكشوف والخصومات التي يقدمها المصرف والأرباح الصافية المحققة في نهاية كل دورة محاسبية).

الجدول رقم(01): بيانات الدراسة الوحدة: 1.000 دج

	BEA		
	2009	**2010**	**2011**
المدخلات			
مجموع الرأسمال	1919635982	2083589715	2312823721
مصاريف الاستغلال	9 348 567	13 211 433	17 226 450
المخرجات			
إجمالي الدخل المصرفي	55 648 218	63 999 005	65 406 140
القروض	1 916 570 657	2 069 932 834	1 720 640 117
الأرباح	8077006	19168656,13	30260305
	EL Baraka		
	2009	**2010**	**2011**
المدخلات			
مجموع الرأسمال	76554036	89977911	102593743
مصاريف الاستغلال	1 481 611	1 573 165	1 664 720
المخرجات			
إجمالي الدخل المصرفي	7 631 976	2 066 907	10 135 934
القروض	59 760 703	55 770 476	51 780 250
الأرباح	2854214	3243157,215	3778297
	SG		
	2009	**2010**	**2011**
المدخلات			
مجموع الرأسمال	124348822	127943939	215154513
مصاريف الاستغلال	4428726	5305211	5982289
المخرجات			
إجمالي الدخل المصرفي	11668176	13402974	15625755
القروض	101624535	116283790	125070497
الأرباح	2591701	3422827	4355723

Source: les rapports annuels des banques Durant la période 2009-2011.

2-4. نتائج الدراسة: نتائج الدراسة للفترة 2009-2011 مبينة في الجدول رقم 2 (فترة 2009)، الجدول رقم 3 (فترة 2010) والجدول رقم 4 (فترة 2011). لكل فترة من الفترات السابقة تم حساب مؤشر الكفاءة اعتماداً على النموذج الإخراجي (تعظيم المخرجات) والنموذج الادخالي (تقليص أو تدنيه المدخلات). السطر الأول من كل جدول يظهر نتائج الكفاءة الفنية (التقنية) لكل عنصر من عناصر المخرجات، السطر الثاني يعطي نتائج كفاءة النطاق، أما السطر الأخير، فيحدد مستوى التحسين الممكن في المخرجات أو مستوى التقليص الممكن في المدخلات.

الجدول رقم (02): الكفاءة التقنية وكفاءة النطاق للبنوك محل الدراسة لسنة 2009

النموذج الإخراجي (جميع المدخلات)				
المؤشر		B.E.A	El-Baraka	SG
الكفاءة التقنية	أجمالي الدخل	1,0000	1,0000	1,0000
	القروض	1,0000	1,0000	0.9417
	الأرباح	1.0000	1.0000	0.8669
كفاءة النطاق	أجمالي الدخل	1,0000	1,0000	0.9412
	القروض	1.0000	0.7819	0.8692
	الأرباح	0.4485	1.0000	0.6449
مستوى التحسين في المخرجات	أجمالي الدخل	-	-	-
	القروض	-	-	***%5.83***
	الأرباح	-	-	***%13.31***
النموذج الإدخالي (جميع المدخلات)				
المؤشر		B.E.A	El-Baraka	SG
الكفاءة التقنية	أجمالي الدخل	1,0000	1,0000	1,0000
	القروض	1,0000	1,0000	0.9498
	الأرباح	1.0000	1.0000	0.6156
كفاءة النطاق	أجمالي الدخل	1,0000	1,0000	0.9412
	القروض	1.0000	0.7819	0.8618
	الأرباح	0.4485	1.0000	0.9080
مستوى التقليص في المدخلات	أجمالي الدخل	–	–	–
	القروض	–	–	**5.02%**
	الأرباح	–	–	**%4013.**

Source : Calcul avec le programme XDEA2-0.

بالنسبة للفترة 2009 (النموذج الإخراجي)، البنوك ذات الكفاءة التقنية هي البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة باعتبار أن مؤشر كفاءتها مساويا لـ 1. في حين أن الشركة العامة هي أقل كفاءة لأن مؤشر كفاءتها التقنية أقل من 1. فيمكن للشركة العامة أن تحسن من حجم القروض الممنوحة بـ 5.83% والأرباح المحققة بـ 13.31% دون تغيير في حجم عوامل الإنتاج المتاحة حاليا لدى الشركة، وهذا في ظل الأداء التقني المحقق من طرف البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة.

أما بالنسبة لنموذج المدخلات، نجد أيضاً أن كل من البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة هي كفءة من ناحية الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج ما دام أن مؤشر الكفاءة هو 1. في حين أن الشركة العامة هي أقل كفاءة من ناحية استخدام عوامل الإنتاج، فيمكنها تخفيض عوامل الإنتاج الحالية بـ 5.02% للحفاظ على نفس مستوى القروض الممنوحة، و13.40% للحفاظ على نفس مستوى الأرباح المحققة وهذا في ظل الأداء الجيد لتسيير عوامل الإنتاج المحقق من طرف البنكين الآخرين.

بالنسبة لكفاءة النطاق، أظهرت النتائج أن البنك الخارجي غير كفء ما دام أنه يعمل تحت طاقته بمقدار 55.15% (بالنسبة للأرباح)، كذلك الشأن بالنسبة لبنك البركة الذي يعمل أقل من طاقته فيما يخص القروض، حيث بلغت الطاقة غير المستغلة 21.81% (1-0.7819). في حين أن الشركة العامة تعمل أقل من طاقتها فيما يخص جميع المخرجات.

بالنسبة لنتائج فترة 2010، الشركة العامة هو البنك الوحيد الأقل كفاءة من ناحية تحقيق الأرباح، إذ يمكنها تحسين أرباحها بمقدار 3.49% في ظل عوامل الإنتاج الحالية (النموذج الإخراجي)، كما يمكنها تقليص عوامل الإنتاج الحالية بمقدار 12.09% لتحقيق نفس مستوى الأرباح وهذا كله في ظل الأداء الجيد المحقق من طرف البنك الخارجي الجزائري وبنك البركة.

الجدول رقم (03): الكفاءة التقنية وكفاءة النطاق للبنوك محل الدراسة لسنة 2010

النموذج الإخراجي (جميع المدخلات)				
المؤشر		B.E.A	El-Baraka	SG
الكفاءة التقنية	أجمالي الدخل	1.0000	1.0000	1.0000
	القروض	1.0000	1.0000	1.0000
	الأرباح	1.0000	1.0000	0.9651
كفاءة النطاق	أجمالي الدخل	1.0000	0.4238	1.0000
	القروض	1.0000	0.6239	90200.
	الأرباح	0.7038	1.0000	65700.
مستوى التحسين في المخرجات	أجمالي الدخل	-	-	-
	القروض	-	-	-
	الأرباح	-	-	***%3.49***
النموذج الإدخالي (جميع المدخلات)				
المؤشر		B.E.A	El-Baraka	SG
الكفاءة التقنية	أجمالي الدخل	1.0000	1.0000	1.0000
	القروض	1.0000	1.0000	1.0000
	الأرباح	1.0000	1.0000	0.8791
كفاءة النطاق	أجمالي الدخل	1.0000	0.4238	1.0000
	القروض	1.0000	0.6239	0.9149
	الأرباح	0.7038	1.0000	0.7690
مستوى التقليص في المدخلات	أجمالي الدخل	-	-	-
	القروض	-	-	-
	الأرباح	-	-	***%12.09***

Source : Calcul avec le programme XDEA2-0.

لم تختلف نتائج الدراسة لفترة 2011 مقارنة بفترة 2009، فلا تزال الشركة العامة (بنك خاص) أقل كفاءة مقارنة بأفضل الممارسات المحققة من طرف البنك الخارجي وبنك البركة. فالشركة العامة يمكنها تعظيم مخرجاتها من القروض بواقع 8.55% وأرباحها بـ 15.04% بنفس المستوى الحالي لعوامل النتاج المتاحة للشركة. كما يمكنها بالمقابل تقليص عوامل الإنتاج المستخدمة بواقع 7.20%

لتحقيق نفس مستوى القروض الممنوحة و بـ 29.92% لتحقيق نفس مستوى الأرباح وهذا في ظل الممارسات الجيدة من قبل البنك الخارجي وبنك البركة.

الجدول رقم (04): الكفاءة التقنية وكفاءة النطاق للبنوك محل الدراسة لسنة 2011

النموذج الإخراجي (جميع المدخلات)				
المؤشر		B.E.A	El-Baraka	SG
الكفاءة التقنية	أجمالي الدخل	1.0000	1.0000	1.0000
	القروض	1.0000	1.0000	0.9145
	الأرباح	1.0000	1.0000	0.8496
كفاءة النطاق	أجمالي الدخل	0.6236	1.0000	0.7351
	القروض	1.0000	0.6784	0.8545
	الأرباح	0.7740	1.0000	0.6470
مستوى التحسين في المخرجات	أجمالي الدخل	–	–	–
	القروض	–	–	***%8.55***
	الأرباح	–	–	***15.04%***
النموذج الإدخالي (جميع المدخلات)				
المؤشر		B.E.A	El-Baraka	SG
الكفاءة التقنية	أجمالي الدخل	1.0000	1.0000	1.0000
	القروض	1.0000	1.0000	0.9280
	الأرباح	1.0000	1.0000	0.7008
كفاءة النطاق	أجمالي الدخل	0.6236	1.0000	0.7351
	القروض	1.0000	0.6784	0.8420
	الأرباح	0.7740	1.0000	0.7844
مستوى التقليص في المدخلات	أجمالي الدخل	-	-	-
	القروض	-	-	**%7.20**
	الأرباح			**%29.92**

Source : Calcul avec le programme XDEA2-0.

5. الاستنتاجات

على الرغم من أهمية كفاءة البنوك في تعزيز النمو الاقتصادي، دراسات قليلة حققت في مسألة كفاءة النظام المصرفي الجزائري. هذه الورقة مساهمة متواضعة نحو فهم الاتجاهات المتعلقة بالكفاءة لبعض البنوك الجزائرية.

لقد درسنا من خلال هذه الورقة البحثية نوعين من الكفاءة: الكفاءة التقنية وكفاءة النطاق لثلاثة أنواع من البنوك الجزائرية التي تختلف من ناحية الملكية للفترة الممتدة من سنة 2009 وحتى سنة 2011.

نتائج الدراسة أظهرت أنه من الناحية التقنية بنك الخارجي الجزائري (بنك عمومي) وبنك البركة (بنك مختلط) كفء، في حين أن الشركة العامة (بنك خاص) أقل كفاءة. **وهذا يعزى إلى أن البنوك العمومية مازالت مسيطرة على السوق النقدية في الجزائر باعتبارها أنها المؤسسات الأولى التي دخلت السوق، وبالتالي نجدها تستحوذ على معظم المعاملات البنكية**، إضافة إلى تفضيل السلطات العمومية التعامل مع البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة، **إذ يمكن القول أن كفاءة بنوك معينة وعدم كفاءة بنوك أخرى يمكن أن تنتج من عدم كفاءة السوق النقدي الذي تعمل فيه هذه البنوك.**

أما بالنسبة لمؤشر كفاءة النطاق، نجد أن هناك سوء في استغلال الطاقة المتاحة لدى كل من البنك الخارجي الجزائري والشركة العامة وهذا مرده لسوء الإدارة من قبل هذه المنظمات بسبب عدم قدرتها على الاستفادة من اقتصاديات الحجم، فنتائج أكدت على أمكانية رفع الطاقة الإنتاجية الحالية بمتوسط 20% مع نفس مستوى عوامل الإنتاج. وبالتالي من واجب هذه البنوك التحكم في الطاقة الإنتاجية إلى مستوى أعلى من الطاقة المستغلة.

من النتائج السابقة يتضح أن البنوك العمومية أكثر كفاءة من البنوك الخاصة وهذا بسبب انعدام المنافسة في السوق المصرفي الجزائري وتركيز معظم العمليات المصرفية على البنوك العمومية (**مثلا شركة سونطراك تتعامل مع البنك الخارجي الجزائري**)، لذا من واجب البنك المركزي باعتباره أعلى سلطة نقدية في الجزائر اعتماد آليات واستراتيجيات قادرة على تفعيل دور المنافسة في السوق النقدي من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة والمتطورة للزبائن والمصارف ومواجهة

تحديات العولمة وتحرير التجارة خاصة أن الجزائر مقبلة للدخول للمنظمة العالمية للتجارة، مما يسهم في النمو الاقتصادي الشامل والاستقرار للقطاع المصرفي الجزائري.

الهوامش:

1. Abdmoulah, W 2009, '**Banking liberalization and efficiency change, Tunisian evidence over 1990-2006',** Euro-Mediterranean Economics and Finance Review, vol. 4, no. 3, pp. 6-25.

2. Alkhathlan, K & Abdul Malik, S 2010, '**Are Saudi Banks Efficient?** Evidence Using Data Envelopment Analysis (DEA)', International Journal of Economics and Finance, vol. 2, no. 2.

3. Al-Shammari, M & Salimi, A 1998, '**Modeling the operating efficiency of banks: A nonparametric methodology'**. Logistics Information Management, vol. 11, pp. 5–12.

4. Banker, R. D., Charnes, A., & Cooper, W. W. (1984). **Some models for estimating technical and scale inefficiencies in data envelopment analysis**. Management Science, 30(9), 1078-1092.

5. Ben Naceur, S, Ben Khedhiri, H & Barbara Casu 2009, 'Wh**at drives the efficiency of selected MENA banks? A meta-frontier analysis',** ERF working paper n 499.

6. Berger A. N., and Humphrey D. B. (1997). **Efficiency of financial institutions: international survey and directions for future research**. European Journal of Operational Research, 98, 175–212.

7. Berger, Allen N. Hunter, William C. & Timme, Stephan G. 1993. **The Efficiency of Financial Institutions: A review and preview Research past, present and future**. Journal of Banking and Finance. 17.221-249.

8. Charnes, A., Cooper, W. W., & Rhodes, E. (1978). **Measuring the efficiency of decision making units.** European Journal of Operational Research, 2, 429-444.

9. Farrell, MJ 1957, ' **The Measurement of Productive Efficiency'**, Journal of the Royal Statistical Society Series, A120, pp. 253–281.

10. Izah Mohd Tahir, **Evaluating Efficiency of Malaysian Banks Using Data Envelopment Analysis**, *International Journal of Business and Management*, Vol. 4, No. 8, pp.

11. Koopmans, T.C. 1951, '**An analysis of production as an efficient combination of activities'**, in T.C Koopmans, (Ed) Activity analysis of production and allocation, Cowles

12. Mostafa, MM 2007a, '**Modeling the efficiency of top Arab banks: A DEA–neural network approach'**, Expert Systems with Applications. doi:10.1016/ j.eswa.2007.09.001.

13. Mostafa, MM 2007b, '**Benchmarking top Arab banks' efficiency through efficient frontier analysis'**, Industrial Management & Data Systems, vol. 107, no. 6, pp. 802–823.

14. Olson, Dennis & Zoubi, Taisier A 2010, '**Efficiency and Bank Profitability in MENA Countries'**, presented at American University of Sharjah Conference.

15. Ozgen .H , Ozcan. Y. A., **A National Study of Efficiency for Dialysis Centers: An Examination of Market Competition and Facility Characteristics for Production of Multiple Dialysis Outputs**, Health Services Research. 2002 June; 37(3): 711–732.

16. Reisat, A & Paul, S 2010, '**Banking Efficiency in The Middle East: A Survey and New Results for the Jordanian Banks',** International Journal of Applied Business and Economic Research, vol. 8, no. 2, pp. 191-209.

17. Talluri, S., Huq, F., & Pinney, W. E. (1997). **Application of data envelopment analysis for cell performance evaluation and process improvement in cellular manufacturing**. International Journal of Production Research, 35(8), 2157-2170.

أثر متغيرات البيئة التسويقية الخارجية على الاستراتيجيات الترويجية للمؤسسة الاقتصادية

"دراسة حالة مؤسسة Cristor للإلكترونيك ببرج بوعريريج"

أ.د ديلمي لخضر *

أ. عبدو عيشوش**

الملخص:

تمثل المؤسسة نطاقاً مفتوحاً تؤثر وتتأثر بالبيئة التي تعمل فيها، سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث يعكس السلوك الذي تنتهجه فيها مدى فهم إدارة التسويق للعوامل البيئية، كما أن مستوى نجاح المؤسسة يتحدد بناءً على قدرتها على التكيف والتفاعل الإيجابي معها، من خلال البحث عن الفرص التسويقية ومراقبة التهديدات التي يمكن أن تنطوي عليها تلك البيئة. وتعمد المؤسسة إلى تبني مختلف الاستراتيجيات والبرامج التسويقية لمواجهة تلك التغيرات والتكيف معها، ويعتبر المزيج التسويقي أحد أهم الأنشطة التي تعتمدها إدارة التسويق لتحقيق ذلك والذي يتمثل في: المنتج، التوزيع، السعر والترويج(4 P's)، حيث يعتبر هذا الأخير بمثابة بطاقة تعريف حول المؤسسة ومنتجاتها لأنه يعمل على إعلام وتذكير وإقناع المستهلكين بمنتجاتها.

الكلمات الدالة: متغيرات البيئة الخارجية، الاستراتيجيات الترويجية.

Abstract:

Enterprise wide open affect and are affected by the environment in which it operates, Whether it was the form of direct or indirect, reflecting the behavior of the extent of understanding of the marketing department of environmental factors, The marketing mix is one of the most important activities adopted by the marketing department to achieve this, which is to 4 P's: product, distribution, price and promotion, Where the latter is a business card about the company and its products as works to inform, remind and convince consumers of its products.

Key words: external environment, promotional strategies.

* أستاذ التعليم العالي جامعة باتنة.

** أستاذ مساعدة جامعة البشير الابراهيمي برج بوعريريج.

مقدمة:

يعتمد النجاح التسويقي للمؤسسة على تطوير مزيج تسويقي يتلاءم مع التطورات التي تشهدها البيئة التسويقية سواء كان ذلك على المستوى الداخلي أم الخارجي، هذا المستوى الأخير يشمل مجموعة من القوى التي يصعب على المؤسسة التحكم فيه، أو توقعه بشكل دقيق، بل السعي ومحاولة التكيف معه فقط.

ونظراً للتأثير المتزايد الذي أصبحت البيئة تمارسه على نشاط المؤسسة، استلزم ذلك من هذه الأخيرة أن تعمل على جمع المعلومات عنها وتحديد اتجاه تطورها وتغيرها عند تخطيط وتنفيذ إستراتيجيتها التسويقية بما في ذلك الإستراتيجية الترويجية، باعتبار أن الإستراتيجية تأتي لتحقيق الأهداف المرسومة ضمن الموارد المتاحة.

إن المتغيرات الخارجية للبيئة التسويقية بما تحمله من فرص وتهديدات يمكن تقسيمها إلى نوعين: البيئة الخارجية العامة والتي تشتمل على ما يصطلح عليه بـ: P.E.S.T وهي اختصار في شكل حروف أولى للعوامل السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والتكنولوجية؛ بالإضافة إلى البيئة الخارجية الخاصة والتي تشتمل على العملاء، الموردين، المنافسين، الوسطاء والجماهير.

انطلاقا مما سبق فإن معالم إشكالية مداخلتنا هذه تتجلى في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو أثر المتغيرات الخارجية للبيئة التسويقية على الاستراتيجية الترويجية؟

وكتحديد أكثر لهذا التساؤل يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي العناصر المكونة للبيئة الخارجية؟
- ما هي أنواع الاستراتيجيات الترويجية؟
- ما هي أهم المتغيرات البيئية الأكثر تأثيرا على الإستراتيجية الترويجية في مؤسسة كريستور؟

وكإجابة مبدئية عن هذه الأسئلة يمكن اقتراح الفرضية الرئيسية التالية:

يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للمتغيرات التسويقية للبيئة الخارجية على الإستراتيجية الترويجية.

والتي تندرج تحتها مجموعة من الفرضيات الفرعية كما يلي:

- يؤثر العملاء وطريقة التعامل معهم على الإستراتيجية الترويجية؛
- تؤثر المنافسة على الإستراتيجية الترويجية؛
- للتكنولوجيا والعوامل الاقتصادية تأثير على الإستراتيجية الترويجية؛
- يوجد تأثير للعوامل السياسة والقانونية على الإستراتيجية الترويجية؛
- تؤثر العوامل الاجتماعية والسياسية على الإستراتيجية الترويجية.

إن أهمية هذا الموضوع يمكن أن تظهر من خلال الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- التعرف على أثر متغيرات البيئة التسويقية الخارجية على الإستراتيجية الترويجية؛
- معرفة أكثر المتغيرات تأثيراً على نشاط المؤسسة؛
- التوصل إلى مجموعة من التوصيات يمكن أن تفيد المؤسسة محل الدراسة بصفة خاصة، والمؤسسات الأخرى بصفة عامة.

بغية الوصول إلى الأهداف المذكورة آنفاً، والإجابة على التساؤل الرئيسي بالإضافة إلى التأكد من صحة الفرضيات فإنه تم تقسيم هذه المقالة إلى جزءين، الأول يتضمن الإطار النظري والذي جاء وصفاً لمفاهيم رئيسية عن البيئة التسويقية ومتغيراتها وكذلك الترويج وأهم استراتيجياته، في حين يتضمن الجزء الثاني دراسة حالة كان الهدف منها معرفة أثر متغيرات البيئة في الإستراتيجية الترويجية لمؤسسة كريستور الإلكترونية.

أولا: الإطار النظري

1- مفاهيم أساسية عن البيئة:

تضم البيئة بشقيها الداخلي والخارجي جملة من المتغيرات التي يكون لها الأثر الواضح على نشاط المؤسسة باعتبار هذه الأخيرة نظاماً مفتوحاً يؤثر ويتأثر بكل ما يحيط به، حيث يعكس السلوك الذي تتبناه المؤسسة وإدارة التسويق فيها على وجه الخصوص مدى فهمها الصحيح أو الخاطئ لتلك العناصر واتجاه تغيرها وكذا طبيعة ودرجة تأثيرها.

أ- **تعريف البيئة:** أعطيت للبيئة التسويقية عدة تعريفات من بينها:

* أنها: "القوى الفاعلة داخل وخارج المنظمة التي تؤثر على قدرة إدارة التسويق لإجراء التبادلات مع المستهلكين"[1].

* كما عرّفها أيضاً ناجي معلا على أنها: "كافة القوى الموجودة داخل المؤسسة وفي المحيط الخارجي الذي تزاول فيه أعمالها، وتؤثر على القدرة التسويقية للمؤسسة ومدى فاعلية الإدارة في اتخاذ قرارات ناجحة بشأن بناء وتطوير علاقات ناجحة مع السوق، كما أنها تتضمن عناصر دفع للمؤسسة أو عناصر تعطيل وإعاقة لمسيرتها"[2].

من خلال ما تقدم من التعاريف يمكن القول أن البيئة التسويقية تمثل الإطار الذي تعمل فيه المؤسسة، والذي يحتوي على مجموعة من القوى الفاعلة سواء كانت داخلية أو خارجية، تشكل فرصاً أو تهديدات من شأنها أن تساعد أو تعيق عمل إدارة التسويق في هذه المؤسسة.

مما تقدم يظهر تقسيم البيئة إلى قسمين أساسيين هما البيئة الخارجية والبيئة الداخلية، حيث تعني الأولى مجموعة المتغيرات التي لا تستطيع المؤسسة التحكم فيها وإنما محاولة مسايرتها والتكيف معها، حيث تنقسم هي الأخرى إلى بيئة عامة لها تأثير غير مباشر على نشاط المؤسسة، وبيئة خاصة لها تأثير مباشر على نشاط المؤسسة، أما البيئة الداخلية فتتمثل في جملة من المتغيرات التي يمكن للمؤسسة السيطرة عليها؛ عموما فإن تركيزنا هنا سيكون على البيئة الخارجية، باعتبارها موضوع مداخلتنا.

ب- عناصر البيئة الخارجية:

كما سبق وأن أشرنا فإن البيئة الخارجية تنقسم إلى جزأين: البيئة العامة والبيئة الخاصة.

- **البيئة العامة:** تتمثل أهم متغيراتها في العناصر التالية:

* **البيئة الاقتصادية:** تلعب الظروف الاقتصادية بكل ما تؤدي إليه من حالات كساد ورواج وتضخم، دوراً هاماً في تحديد كثير من القرارات التي تقع مسؤولية اتخاذها على مدير التسويق بالمؤسسة، فمستوى الدخل مثلا سواء كان قومياً أم فردياً له تأثير كبير على عملية تحديد مستوى

[1] محمود جاسم محمد الصميدعي، **استراتيجيات التسويق: مدخل كمي وتحليلي**، الطبعة الثانية، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2007، ص. 56.

[2] ناجي معلا، **إدارة التسويق: مدخل تحليلي استراتيجي متكامل**، عمان: إثراء للنشر وللتوزيع، 2008، ص. 29.

أسعار المنتجات، كما أن مستوى العمالة والبطالة، مستويات الأسعار، الائتمان وأسعاره، والسياسة النقدية والضريبية المتبعة، كذلك لها دور في التأثير على قرارات مدير التسويق، وهذا ما يجعل من الضروري دراسة هذا الأخير لهذه العوامل وتقييمها من أجل التكيف معها[1].

* **البيئة الاجتماعية والثقافية:** وهي المتعلقة بالعادات والتقاليد والقيم والاتجاهات، والتعليم والثقافة والمعتقدات، أسلوب الحياة ونوعيتها، طبيعة المجتمع واستعداده أو عدم استعداده للتغير، النظرة الفردية والجماعية إلى الماضي والحاضر والمستقبل وتأثير كل بعد من هذه الأبعاد في تكوين الشخصية الثقافية والحضارية وبالتالي التأثير في السلوك الإنساني.

إن للعوامل الاجتماعية والثقافية تأثيراً كبيراً في تحديد اتجاهات الاستراتيجيات سواء كانت ترويجية بصفة خاصة أم تسويقية وكلية بصفة عامة للمؤسسات العاملة في بيئتها الأصلية أم التي تريد التوطن في غير بيئتها الأصلية[2].

* **البيئة السياسية والقانونية:** وهي تجسد جملة القوانين والتشريعات التي تصدرها الدولة المتواجدة فيها المؤسسة كقوانين حماية المستهلك، حماية المنظمات من بعضها البعض ومنع المنافسة غير الشريفة، حماية المجتمع من أية آثار سلبية ناتجة عن النشاطات التي تمارسها المنظمات، قوانين حماية البيئة، قوانين السلامة العامة بالإضافة إلى قوانين الرقابة على المنتجات، مدى انتماء الدولة إلى بعض التكتلات الاقتصادية والتي من شأنها أن تساعد المسوقين على اكتساب أسواق جديدة والتمتع بأفضليات محددة...، وعليه ينبغي أن تستجيب المؤسسة بشكل سريع ومستمر للقرارات السياسية والتشريعات القانونية بحيث يتم استثمار التغيير لصالح المؤسسة وليس العكس[3].

---

[1] زكرياء أحمد عزام وآخرون، **مبادئ التسويق الحديث: بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثالثة، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2011، ص. 83.

[2] سناء حسن حلو، "أثر البيئة التسويقية في التخطيط الاستراتيجي للتسويق: بحث تطبيقي في الشركة العامة للصناعات الجلدية"، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، العدد السادس والسبعون، 2009، ص. 106.

[3] عادل هادي البغدادي، "دور عوامل البيئة التسويقية الكلية في الخصائص الشخصية لمشتري السلع الكهربائية المنزلية: دراسة استطلاعية تحليلية لآراء عينة عشوائية من الزبائن"، **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**، المجلد الحادي عشر، العدد الثالث، 2009، ص. 5.

* **البيئة التكنولوجية:** تعد هذه البيئة أحد القوى الرئيسية التي لها دور في التأثير في المجالات الإنسانية المختلفة، كما يعد التسويق من أكثر المجالات تأثراً بها، ذلك لأن التطورات التكنولوجية تنطوي على ابتكار أمور جديدة تؤثر في نوعية وطريقة تقديم المنتجات[1]، حيث تعد التكنولوجيا الجانب المتغير المستمر والسريع على الصعيد الدولي وفي المجتمعات الصناعية بشكل خاص، فالانتشار الواسع للحاسبات الشخصية والإنسان الآلي وشبكات الإنترنت والاتصالات وتبادل المعلومات ما هي إلا أمثلة على التقدم التكنولوجي العالمي من أجل إشباع حاجات ورغبات الزبائن.

– **البيئة الخاصة:** وتتمثل عناصرها فيما يلي:

* **الموردون: وهم المنظمات التي تقوم بتزويد المنشأة بالموارد التي تدخل في تصنيع منتجاتها،** فهم يقدمون لها العمل والتمويل والمواد الأولية والمعلومات والمعدات التي تساهم في استمرار بقاء المؤسسة، كما أنهم يؤثرون فيها من خلال نوعية المدخلات التي يقدمونها وأسعارها وانتظام توريدها[2].

* **المنافسون:** لا تعمل المؤسسة بمفردها في السوق وإنما يكون لها منافسون سواء بشكل مباشر (التنافس القائم بين منظمات الأعمال على إشباع نفس الحاجاتفي القطاع السوقي المستهدف) أم بشكل غير مباشر (التنافس القائم بين المنظمات المختلفة للحصول على الموارد المتاحة)، وتشمل المنافسة "جميع العروض والبدائل الفعلية والمحتملة للمنافسة والتي يمكن أن ينظر إليها المشتري ويفاضل بينها وبين المنتجات التي تقدمها المؤسسة"[3]، وتتطلب متابعة البيئة المنافسة الأخذ في الاعتبار التغيرات التي تحدث في ملامح وخصائص المنافسين، من خلال معرفة ماذا يفعل المنافسون؟ ماهية أنشطتهم ومميزات منتجاتهم في السوق؟ مستويات أسعارهم وأساليبهم الترويجية، أي أنها تدرس هيكل المنافسة من وجهة النظر الاقتصادية والتسويقية مع ترتيب المنافسين.

---

[1] Christine Ennew & Nigel Waite , **Financial Services Marketing : an international guideto principles and practice**, Boston: Buterworth-Heinemann, 2007, p.78.

[2] علي الكريم الخفاجي، "أثر العوامل والعقبات البيئية في تخطيط ونجاح الحملات الترويجية: دراسة تطبيقه وتحليله في عدد من الشركات الإنتاجية العراقية"، **مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية**، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، 2001، ص. 8.

[3] Philip Kotler & Kevin Lane Keller, **Marketing Management**, 12th edition, New jersey: Pearson, 2006, p. 26.

* **العملاء:** ويمثلون الأفراد والمنظمات الأخرى التي تحصل على مخرجات المؤسسة من سلع أو خدمات بمقابل، حيث يمكن إن يحصل هؤلاء على منتجات المؤسسة إما بشكل مباشر أو من خلال منظمات أخرى وسيطة[1].

بالإضافة إلى هؤلاء نجد أيضاً الوسطاء من تجار جملة وتجار تجزئة ووكلاء وسماسرة، كما أيضا نجد الجمهور والمتمثل في الجمهور المالي، الإعلامي، الجمعيات والهيئات الضاغطة...

2- الترويج:

تسعى المؤسسة من خلال الترويج أو ما يصطلح عليه بالاتصال التسويقي إلى بناء علاقة متميزة مع عميلها، ذلك أن علاقة واحدة مهمة ومتطورة مجتمعة مع الفكرة المناسبة والصحيحة تجعل منها ناجحة ومتفوقة، وعليه فإن الاتصال مهما كان نوعه والهدف منه فهو يلعب دوراً مهماً في خلق الوعي بالمنتج لدى العميل.

أ- تعريف الترويج:

* "مجموعة من الأساليب التي تستخدمها المنظمة للتفاعل والتواصل مع الزبائن الحاليين والمحتملين [...] من أجل إثارة موقف معين واستجابة سلوكية مناسبة"[2].

* ويعرف أيضا على أنه: "العملية التي من خلالها يطور المسوق ويقدم مجموعة ملائمة من الاتصالات المحفزة للجمهور المستهدف بقصد إثارة مجموعة من الاستجابات المرغوبة"[3].

* كما عُرّف أيضا على أنه: "تلك المجهودات والأنشطة التي تستهدف تحقيق الاتصال المباشر وغير المباشر بالسوق وذلك لتسهيل عمليات التبادل وذلك من خلال تقديم المعلومات والحث والإقناع بقبول المنتجات"[4].

اعتماداً على التعاريف الأنفة الذكر يمكن إعطاء تعريف شخصي للترويج كما يلي:

---

[1] علي الكريم الخفاجي، مرجع سابق، ص. 7.

[2] Christine Ennew & Nigel Waite, Op.Cit, p. 209.

[3] M.C.Cant and other, **Marketing Management**, fifth edition, South Africa : Juta and company ltd, 2009, p.438.

[4] ثابت عبد الرحمان إدريس وجمال الدين محمد المرسي، **التسويق المعاصر**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005، ص.346.

هو مجموعة من أساليب الاتصال والوسائل الشخصية وغير الشخصية التي تستخدمها المؤسسة بهدف إبلاغ وتذكير عملائها بالمنتج وإقناعهم بمدى مقدرته على تلبية متطلباتهم بشكل يفوق ما تقدمه المنافسة، وذلك بما يدفعهم إلى اتخاذ قرار شرائه أو الاستمرار في التعامل به مستقبلاً.

تجدر الإشارة إلى أن الترويج يعتمد على مجموعة من العناصر سواء كانت شخصية تستلزم الاحتكاك المباشر بالمستهلك كالبيع الشخصي، أم غير شخصية تستخدم إحدى أدوات الاتصال الجماهيري كالإعلان، العلاقات العامة، تنشيط المبيعات والتسويق المباشر.

ب- إستراتيجية الترويج: تأتي الإستراتيجية تجسيداً للأهداف التي تم وضعها عند تخطيط نشاط الترويج آخذين بعين الاعتبار عمل تشخيص كامل للبيئة سواء كانت داخلية أم خارجية وبما تحمله من نقاط قوة وضعف أو فرص وتهديدات.

- **تعريف استراتيجية الترويج:** تعرف استراتيجية الاتصال التسويقي بشكل مبسط على أنها: "مجموعة من الطرق والوسائل التي تختارها المنظمة للتواصل مع عملائها وأصحاب المصلحة الآخرين"[1].

بتعبير آخر هي: الطريق أو الوسيلة أو الخطة التي تؤدي إلى تحقيق أهداف الاتصال التسويقي ضمن الموارد المتاحة للمؤسسة.

- **أنواع استراتيجيات الترويج:** تقسم استراتيجية الترويج إلى نوعين رئيسيين هما:

* **استراتيجية الدفع:** هي تلك التي تهدف من خلالها المؤسسة إلى التأثير في البائعين أو الوسطاء، إذ يقوم المنتج بترويج منتجه إلى أقرب حلقة له في القناة (تاجر الجملة) بعدها يقوم تاجر الجملة بتوجيه جهوده الترويجية إلى تاجر التجزئة، والذي بدوره يقوم بالترويج للمنتج ومحاولة إقناع المستهلك بشرائه واستخدامه، إن الوسيلة الترويجية الأكثر استخداماً في هذا النوع من الاستراتيجيات هي البيع الشخصي، ولكن لا يمنع هذا من استخدام بعض أنشطة تنشيط المبيعات مثل المسابقات، تظاهرات أو الإعلان في بعض المصادر المنشورة التجارية[2].

[1] John Egan**, Marketing communications**, London : Thomson learning, 2007, p. 116.
[2] Ibid, p. 118.

إن القدرة الخاصة بتوزيع وبيع المنتج وفقاً لهذه الاستراتيجية تتوقف على إقناع الوسيط بتخصيص مساحات أرفف للمنتج حتى يراها المستهلك ويقوم بشرائها.

كما أن نجاح هذه الاستراتيجية يكون بنسبة أكبر في الشركات العريقة في السوق والتي لها منتجات معروفة جداً فيه ولفترة زمنية طويلة، كما أنها تتمتع بصورة ذهنية جيدة لدى الموزعين والمستهلكين على حد سواء.

ويمكن استخدام هذه الاستراتيجية في الحالات التالية:

- ✓ المنتجات ذات الأسعار والجودة المرتفعة والتي تحتاج إلى إبراز خصائصها؛
- ✓ المنتجات التي تحقق هامش ربح مرتفع؛
- ✓ صغرحجم ميزانية الترويج.

* **إستراتيجية الجذب:** هي عكس الأولى، إذ تقوم المؤسسة فيها بتوزيع منتجاتها وبيعها من خلال تخطي الوسطاء الموجودين كأعضاء في قناة توزيعها، وتركيز جهودها على المستهلكين النهائيين مباشرة، وباعتبار أن عدد هؤلاء كبير بالإضافة إلى إمكانية توزعهم في مناطق جغرافية مختلفة، فالإعلان يعتبر أحسن الوسائل التي تعتمد عليها الاستراتيجية، فالمؤسسة من خلال هذه الوسيلة تقوم بإغراء وجذب المستهلك نحو المنتج بطريقة تجعله يذهب لتاجر التجزئة للسؤال عنها، إن تزايد عدد المستهلكين المتسائلين عن كيفية الحصول على المنتج المعلن عنه يدفع تاجر التجزئة إلى البحث وجمع المعلومات عنه عند تاجر الجملة، والذي هو الآخر يلجأ إلى المؤسسة صاحبة المنتج.

إن إستراتيجية الجذب مناسبة في حالة المنتجات التي تتميز بانخفاض سعرها وهامش ربح الوحدة منها وقيمة مبيعاتها في الصفقة الواحدة وارتفاع معدل دوران المنتج.

ثانيا: الإطار التطبيقي

1- متغيرات الدراسة وأدوات جمع البيانات:

لتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم وتطوير إستبانة مكونة من جزئين، استهدف الجزء الأول معرفة الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة، في حين ركز الجزء الثاني على موضوع الدراسة

ألا وهو معرفة مدى تأثير متغيرات البيئة التسويقية الخارجية على الإستراتيجية الترويجية لمؤسسة كريستور للالكترونيك (CRISTOR).

أما عينة الدارسة فقد اقتصرت على مجموعة من الأشخاص العاملين في قسم التسويق والذي بلغ عددهم 10، وجهت إليهم 10 إستبيانات، حيث اعتمدنا في نموذج الدراسة: متغيرات البيئة الخارجية سواء كانت عامة أو خاصة كمتغير مستقل، أما المتغير التابع فتمثل في الإستراتيجية الترويجية.

2- تحليل محاور الاستبيان:

أ- **خصائص أفراد عينة الدراسة:** قبل تحليل نتائج الدراسة لابد من تشخيص عينة الدراسة من خلال تفريغ وجدولة البيانات الشخصية، حيث تضمنت الدراسة ستة متغيرات أساسية خاصة بأفراد عينة الدراسة.

- **الجنس:**

الجدول رقم (01): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	ذكر	أنثى	المجموع
النسبة %	88.88	11.12	100

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

معظم أفراد العينة هم من الذكور والذين بلغت نسبتهم 88.88%، في حين كانت نسبة 11.12% للإناث، أي أنثى واحدة فقط.

- **العمر:**

الجدول رقم (02): توزيع أفراد العينة حسب العمر

الفئة	]20-30[	]30-40[	]40-50[	المجموع
النسبة %	44.44	44.44	11.12	100

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

يتوزع الأفراد بالتساوي بين الفئة العمرية [20–30[و [30–40[بنسبة تقدر بـ: 44.44%، و11.11% هي للأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 40 و50 سنة، وهذا يدل على أن قسم التسويق يعتمد فئة عمرية شبابية.

- **التحصيل العلمي:**

الجدول رقم (03): توزيع أفراد العينة حسب التحصيل العلمي

التحصيل العلمي	ثانوي فما دون	جامعي	ماجستير	دكتوراه	المجموع
النسبة %	**22.22**	**77.77**	**0**	**0**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

معظم أفراد العينة هم جامعيون؛ حيث بلغت نسبتهم 77.77%، وهذا الأمر طبيعي لأن المؤسسة لن تقبل دون الجامعي عند توظيف عمالها في مراكز إدارية، تأتي بعدها ثانوي فما دون بنسبة 22.22%، هذه النسبة تدل على أن الأفراد في هذا المستوى قد يقومون ببعض المهام الوظيفية التي لا تتطلب مستوى جامعي، في حين لا يوجد ولا فرد يحمل شهادة ماجستير ودكتوراه.

- **التخصص:**

الجدول رقم (04): توزيع أفراد العينة حسب التخصص

التخصص	فني	إداري	المجموع
النسبة %	**0**	**100**	**100**

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

يظهر الجدول أعلاه أن كل أفراد العينة هم إداريون.

- **عدد سنوات الخدمة:**

الجدول رقم (05): توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخدمة

عدد السنوات	**01**	**03**	**04**	**06**	**13**	المجموع
النسبة %	**22.22**	**22.22**	**22.22**	**11.11**	**22.22**	100

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

يتراوح عدد سنوات الخبرة ما بين السنة إلى 13 سنة، حيث تتساوى نسبة الأفراد الذين تبلغ خبراتهم السنة، ثلاث سنوات، أربع سنوات، وثلاثة عشرة سنة، والتي بلغت 22.22**%**، في حين الذين كانت خبرتهم 6 سنوات بلغت نسبتهم 11.11**%**.

ب- تحليل أسئلة الدراسة:

- البيانات المتعلقة بالعملاء وطريقة التعامل معهم:

الجدول رقم (06): نتائج متغيرات العملاء وطريقة التعامل معهم

رقم العبارة	العبارة	التكرار			درجـــة الموافقـة				المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
		النسبة	موافق تماما	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة			
1	الاهتمام بالعملاء من قبل المؤسسة	ك	3	6	1	0	0		4,2	عالية
		%	30	60	10	0	0			
2	التعرف على حاجات ورغبات العملاء من أهم المعلومات التي تبنى عليها الإستراتيجية الترويجية	ك	3	7	0	0	0		4,3	عالية
		%	30	70	0	0	0			
3	عدم الوفاء بالوعود التي تتضمنها الرسالة الترويجية يؤدي إلى انخفاض مستوى الثقة بالمؤسسة	ك	5	5	0	0	0		4,5	عالية
		%	50	50	0	0	0			
المتوسط الكلي لمدى تأثير العملاء وطريقة التعامل معهم على الاستراتيجية الترويجية									4,33	عالية

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برنامج SPSS.

إن متوسط استجابات مفردات العينة تجاه هذا المحور والمتعلق بالعملاء وطريقة التعامل معهم بشكل عام هو 4,33 وهو متوسط يقع في الفئة الخامسة على المقياس الخماسي "**ليكارت**" الذي يتراوح

بين [4.21– 5] وهو متوسط يشير إلى موافقة عالية لأفراد العينة بأن طريقة التعامل مع العملاء تؤثر بدرجة كبيرة على الاستراتيجية الترويجية للمؤسسة، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

– البيانات المتعلقة بالمنافسة:

الجدول رقم (07): نتائج متغيرات المنافسة

رقم العبارة	العبارة	التكرار	درجـــة الموافقـة					المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
		النسبة	موافق تماما	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة		
1	قوة المنافسة بين المؤسسات تؤدي إلى صعوبة الترويج	ك	6	3	1	0	0	4,5	عالية
		%	60	30	10	0	0		
2	الأخذ بعين الاعتبار الأساليب الترويجية التي تعتمدها المنافسة	ك	2	6	2	0	0	4	عالية
		%	20	60	20	0	0		
3	دخول منافسين جدد يؤدي إلى تغيير الإستراتيجية الترويجية	ك	6	2	1	1	0	4,3	عالية
		%	60	20	10	10	0		
المتوسط الكلي لمدى تأثير المنافسة على الإستراتيجية الترويجية								4,26	عالية

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برنامج SPSS.

إن متوسط استجابات مفردات العينة تجاه هذا المحور والمتعلق بالمنافسة ودرجة تأثيرهم على الاستراتيجية الترويجية بشكل عام هو 4,26 وهو متوسط يقع في الفئة الخامسة على المقياس الخماسي "**ليكارت**" الذي يتراوح بين [4.12– 5] وهو متوسط يشير إلى موافقة عالية لأفراد العينة بأن المنافسة تؤثر بدرجة كبيرة على الاستراتيجية الترويجية للمؤسسة، وهو مايؤكد صحة الفرضية الثانية.

- البيانات المتعلقة بالتكنولوجيا:

الجدول رقم (08): نتائج متغيرات التكنولوجيا

رقم العبارة	العبارة	التكرار	درجـــة الموافقـة					المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
		النسبة	موافق تماما	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة		
1	عدم التكيف مع التطورات التقنية يضعف الأنشطة الترويجية	ك	6	4	0	0	0	4,6	عالية
		%	60	40	0	0	0		
2	الانترنت وسيلة فعالة لتحقيق الأهداف الترويجية للمؤسسة	ك	4	5	1	0	0	3,9	عالية
		%	40	50	10	0	0		
3	التعامل بالبرامج الحاسوبية المتطورة يرفع من فعالية تصميم الرسالة الترويجية	ك	5	2	2	1	0	4,1	عالية
		%	50	20	20	10	0		
المتوسط الكلي لمدى تأثير التكنولوجيا على الإستراتيجية الترويجية								4,2	عالية

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برنامج SPSS.

إن متوسط استجابات مفردات العينة تجاه هذا المحور والمتعلق بدرجة تأثير التكنولوجيا على الاستراتيجية الترويجية بشكل عام هو 4,2 وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة على المقياس الخماســـي "**ليكارت**" الذي يتــراوح بيـن [3.41- 4.2] وهو متوسط يشير إلى موافقة عالية لأفراد العينة بأن التكنولوجيا تؤثر بدرجة كبيرة على الاستراتيجية الترويجية للمؤسسة.

- البيانات المتعلقة بالعوامل الاقتصادية:

الجدول رقم (09): نتائج متغيرات العوامل الاقتصادية

رقم العبارة	العبارة	التكرار	درجـــة الموافقـة					المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
		النسبة	موافق تماما	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة		
1	مستوى دخل الفرد يؤثر على اختيار المؤسسة للإستراتيجية الترويجية	ك	4	4	2	0	0	4,2	عالية
		%	40	40	20	0	0		
2	تأخذ المؤسسة معدل البطالة بعين الاعتبار عند إعدادها للإستراتيجية	ك	3	4	3	0	0	3,9	عالية
		%	30	40	30	0	0		
3	تهتم المؤسسة بكل حالات الكساد والتضخم	ك	3	6	1	0	0	4,2	عالية
		%	30	60	10	0	0		
المتوسط الكلي لمدى تأثير العوامل الاقتصادية على الإستراتيجية الترويجية								4,1	عالية

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برنامج SPSS.

إن متوسط استجابات مفردات العينة تجاه هذا المحور والمتعلق بمدى تاثير العوامل الاقتصادية على الاستراتيجية الترويجية هو 4,1، وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة على المقياس الخماسي "**ليكارت**" الذي يتراوح بين [3.41– 4.2] وهو متوسط يشير إلى موافقة عالية لأفراد العينة بأن العوامل الاقتصادية تؤثر بدرجة كبيرة على الاستراتيجية الترويجية للمؤسسة.

إن نتائج الجدولين (08) و(09) يثبتان صحة الفرضية الثالثة.

- البيانات المتعلقة بالعوامل السياسية:

الجدول رقم (10): نتائج متغيرات العوامل السياسية

رقم العبارة	العبارة	التكرار / النسبة	درجـــة الموافقـة					المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
			موافق تماما	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة		
1	تهتم المؤسسة بكل التغيرات السياسية والقانونية على المستويين المحلي والدولي	ك	2	3	3	2	0	3,5	عالية
		%	20	30	30	20	0		
2	تحرير الاستيراد بشكل عام يؤثر على فعالية الأنشطة الترويجية	ك	4	4	1	1	0	3,7	عالية
		%	40	40	10	10	0		
3	يؤثر الاستقرار السياسي على النشاط الترويجي للمؤسسة	ك	5	3	1	1	0	3,8	عالية
		%	50	30	10	10	0		
المتوسط الكلي لمدى تأثير العوامل السياسية والقانونية على الاستراتيجية الترويجية								3,66	عالية

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برنامج SPSS.

إن متوسط استجابات مفردات العينة تجاه هذا المحور والمتعلق بمدى تأثير العوامل السياسية والقانونية على الاستراتيجية الترويجية هو 3,66 وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة على المقياس الخماسي "**ليكارت**" الذي يتراوح بين [3.41- 4.2]، حيث يشير إلى موافقة عالية لأفراد العينة بأن العوامل السياسية والقانونية تؤثر بدرجة كبيرة على الاستراتيجية الترويجية للمؤسسة، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

- البيانات المتعلقة بالعوامل الاجتماعية والثقافية:

الجدول رقم (11): نتائج متغيرات العوامل الاجتماعية والثقافية

رقم العبارة	العبارة	التكرار	درجـــة الموافقـة					المتوسط الحسابي	درجة الموافقة
		النسبة	موافق تماما	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة		
1	الاهتمام بالعادات والتقاليد عند إعداد الإستراتيجية	ك	5	3	1	1	0	4,2	عالية
		%	50	30	10	10	0		
2	القيم الدينية والمجتمعية تقلل من فرص اعتماد أساليب حديثة في الترويج	ك	1	5	1	3	0	3,4	عالية
		%	10	50	10	30	0		
3	انخفاض وعي المستهلكين يقلل من فعالية القرارات الترويجية بالمؤسسة	ك	4	6	0	0	0	4,4	عالية
		%	40	60	0	0	0		
المتوسط الكلي لمدى تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية على الإستراتيجية الترويجية								4	عالية

المصدر: من إعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات برنامج SPSS.

إن متوسط استجابات مفردات العينة تجاه هذا المحور والمتعلق بدرجة تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية على الاستراتيجية الترويجية بشكل عام هو 4,1 وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة على المقياس الخماسي "**ليكارت**" الذي يتراوح بين [3.41- 4.2] وهو متوسط يشير إلى موافقة عالية لأفراد العينة بأن العوامل الاجتماعية والثقافية تؤثر بدرجة كبيرة على الإستراتيجية الترويجية للمؤسسة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الخامسة.

الخاتمة:

إن دراستنا لأثر متغيرات البيئة الخارجية على الاستراتيجية الترويجية بشقيها النظري والتطبيقي أدت إلى التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات والتي جاءت منسجمة مع مشكلة وأهداف هذه الدراسة والتي يمكن تلخيصها في الآتي:

1- النتائج: وتمثل أهمها فيما يلي:

أ- أظهرت نتائج الدراسة الاهتمام الكبير الذي يوليه مدراء التسويق ومن بينهم الترويج لمتغيرات البيئة الخارجية وتأثيرها على مختلف السياسات التسويقية بصفة عامة والاستراتيجيات الترويجية بصفة خاصة، حيث انحصرت معظم الإجابات في موافق بشدة وموافق على جميع متغيرات البيئة الخارجية؛

ب- كل الفرضيات التي تم طرحها في هذه الدراسة والتي كانت تدور حول تأثير متغيرات البيئة التسويقية الخارجية (العملاء، المنافسة، العوامل التكنولوجية والاقتصادية، العوامل السياسية والقانونية بالإضافة إلى العوامل الاجتماعية والثقافية) تم إثبات صحتها؛ إذ تؤثر بشكل كبير في عملية إعداد الاستراتيجية الترويجية المتبناة من طرف المؤسسة محل الدراسة (Cristor)؛

ج- أصبحت دراسة البيئة التسويقية الخارجية (بمختلف متغيراتها) ومتابعة التغيير البيئي ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها لإنشاء المنافسة والتفوق للمؤسسة محل الدراسة؛

د- يغلب على آراء عينة البحث صفة المواقف الايجابية تجاه كل من متغيرات البيئة التسويقية مما يعني إدراك متقارب لهذه المتغيرات وتأثيرها في التخطيط الاستراتيجي للتسويق.

2- التوصيات:

بناءً على النتائج التي تم طرحها أعلاه نورد فيما يلي بعض التوصيات التي يمكن الإستفادة منها في المؤسسات الجزائرية بصفة عامة والمؤسسة محل الدراسة بشكل خاص.

1- السعي إلى إجراء التحسينات والتعديلات المطلوبة في الأنشطة التسويقية عامة والترويجية خاصة وبشكل مستمر من أجل تجنب أو التقليل من الآثار السلبية التي تتعرض لها المؤسسة، وذلك من أجل رفع كفاءة وفاعلية هذه الأنشطة؛

2- متابعة تحركات وتوجهات المنافسين والسعي إلى استيعاب تلك التحركات وتقييم انعكاساتها وتأثيراتها في السوق؛

3- السعي إلى وضع استراتيجية فاعلة ومرنة تضمن متابعة كل التغيرات البيئية وتحديد متطلبات الاستجابة الدقيقة لها في ظل إمكانيات المؤسسة؛

4- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار كل المتغيرات البيئية عند صياغة خططها ومنها الخطط المتعلقة بالنشاط التسويقي كالتخطيط للحملات الترويجية، بما يضمن الملاءمة والتكيف مع تلك المتغيرات؛

5- ضرورة تخلي هذه الشركات عن أنماط العمل التقليدية وتبني أساليب حديثة في ممارسة نشاطها التسويقي والترويجي من خلال استخدام أحدث الوسائل التقنية والاتصال في هذا المجال؛

6- ضرورة البحث عن أساليب عمل جديدة عند تخطيط و تنفيذ الانشطة التسويقية والترويجية بالاستفادة من التطور الكبير في استخدام التقنيات الحديثة من شبكة الاتصالات فائقة السرعة وتطبيقاتها المختلفة؛

7- في الأخير، يبقى دائما ضرورة أن تكون الاستراتيجية الترويجية بصفة خاصة والاستراتيجية التسويقية بصفة عامة تكمل الاستراتيجية العامة للمؤسسة، وذلك لما له من دور في تحقيق أهدافها.

قائمة المراجع:

- ثابت عبد الرحمان إدريس، جمال الدين محمد المرسي، التسويق المعاصر، الدار الجامعية،الإسكندرية، 2005.

- زكرياء أحمد عزام وعبد الباسط حسونة ومصطفى سعيد الشيخ، **مبادئ التسويق الحديث: بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثالثة، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2011.

- سناء حسن حلو، "أثر البيئة التسويقية في التخطيط الاستراتيجي للتسويق: بحث تطبيقي في الشركة العامة للصناعات الجلدية"، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، العدد السادس والسبعون، 2009.

- عادل هادي البغدادي، "دور عوامل البيئة التسويقية الكلية في الخصائص الشخصية لمشتري السلع الكهربائية المنزلية: دراسة استطلاعية تحليلية لآراء عينة عشوائية من الزبائن، **مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية**، المجلد الحادي عشر، العدد الثالث، 2009.

- علي الكريم الخفاجي، "أثر العوامل والعقبات البيئية في تخطيط ونجاح الحملات الترويجية: دراسة تطبيقه وتحليله في عدد من الشركات الإنتاجية العراقية"، **مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية**، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، 2001.

- محمود جاسم محمد الصميدعي، **استراتيجيات التسويق: مدخل كمي وتحليلي**، الطبعة الثانية، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2007.

- ناجي معلا، **إدارة التسويق: مدخل تحليلي استراتيجي متكامل**، عمان: إثراء للنشر وللتوزيع، 2008.

- Christine Ennew & Nigel Waite, **Financial Services Marketing: an international guide to principles and practice**, Boston: Buterworth-Heinemann, 2007.

- John Egan**, Marketing communications**, London : Thomson learning, 2007.

- M.C.Cant & J.W.Strydom & C.J. Jooste & P.J. du Plessis, **Marketing Management**, fifth edition , South Africa : Juta and company ltd, 2009.

- Philip Kotler & Kevin Lane Keller, **Marketing Management**, 12th edition, New jersey: Pearson, 2006.

مشكلات تقييم وقياس رأس المال الفكري في منظمات الأعمال

-أ. رزقي محمد*

-أ. مهديد فاطمة الزهراء**

الملخص:

يعتبر رأس المال الفكري من الأصول غير الملموسة التي ذاع صيتها مؤخراً، حيث زاد الاهتمام بها من قبل المنظمات في الوقت الراهن، نظراً للدور الأساسي الذي تلعبه في توليد قيمة للمنظمة مما يسمح لها بتحقيق مكاسب ونجاحات مستقبلية، ومن الصعوبات التي تواجهها تلك المنظمات هو كيفية تحويل هذا الأصل إلى قيم كمية وإلى حدات نقدية قابلة للقياس؛ إذ هناك جهود كبيرة تبذل من أجل تطوير مقاييس ومؤشرات يمكن الاعتماد عليها لقياس وتقييم رأس المال الفكري على مستوى منظمات الأعمال، ورغم التقدم الملموس الذي حصل في هذا المجال، إلا أنه هناك بعض المشاكل التي تواجه عملية قياس رأس المال الفكري، ومن هذا المنطلق جاء هذا البحث ليتعرض لأهم هذه المشكلات، والتعرف على التحديات التي تواجهها عملية قياس رأس المال الفكري، والتوصل في الأخير لبعض النتائج والتوصيات كخلاصة لموضوع البحث.

الكلمات المفتاحية: رأس المال الفكري، الأصول غير الملموسة، نماذج قياس رأس المال الفكري.

Abstract:

The intellectual capital is considered as one of intangible assets which made famous recently. The organization give it more importance nowadays, because of the key role that play in generating value, and allowing it to achieve the gains and successes in future, but the difficulties faced by those organizations is how to convert this origin to the values of the quantity and the monetary units measurable. There are great efforts being made to develop measures and indicators which can be reliable for measuring and evaluating the intellectual capital at business organizations, in spite of the significant progress achieved in this area, however, there are some problems that face the process of measuring intellectual capital. from this point of view, the research is being subjected to the most important of these problems, and to identify the challenges faced to the process of measuring intellectual capital, at the latter to reach some conclusion, findings and recommendations of the research topic.

Key words: Intellectual capital, intangible assets, Models of measuring intellectual capital.

* أستاذ مساعد قسم أ -قسم العلوم الاقتصادية جامعة محمد البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج

** أستاذة مساعدة قسم ب -قسم علوم التسيير جامعة محمد البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج

مقدمة

لقد شهد العالم المعاصر تطورات عديدة مستمرة ومتلاحقة أدت إلى تغيرات جوهرية في معدلات النمو الاقتصادي في العالم، حيث أصبحت المعرفة عنصراً مهماً في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمة، وتصاعدت أهمية المعلومات كوحدة فنية للثروة المرتكزة على تكنولوجيا المعلومات، ومن هذا المنطلق برز مفهوم رأس المال الفكري كأحد الأصول غير الملموسة التي تمثل قيمة داخلية وخارجية للمنظمة، إلا أن الأنظمة المالية والمحاسبية في كشوفاتها المختلفة لم تأخذ بعين الاعتبار الأصول غير الملموسة، باستثناء حالات محدودة مثل: شهرة المحل، براءة الاختراع وبرمجيات المعلوماتية، وبالرغم من ذلك بذلت العديد من المحاولات لتحديد بعض طرق قياس رأس المال الفكري، ومازالت الجهود تبذل سواء على الصعيد الأكاديمي أم على صعيد الأعمال، من أجل تطوير مقاييس ومؤشرات معوّل عليها في قياس وتقييم رأس المال الفكري في الشركات، ورغم التطور الكبير الذي تحقق في هذا المجال فلا زال هؤلاء المختصون غير متفقين فيما يتعلق بهذه المقاييس، ولازالت الشركات تقيّم أصولها الفكرية بنفس الطريقة التقليدية التي تقيّم بها أصولها المادية.

1- مشكلة البحث: لقد برز مفهوم رأس المال الفكري كأحد الأصول غير الملموسة داخل المنظمة في الآونة الأخيرة، وازدادت أهميته في ظل اقتصاديات المعرفة، ومع أن هناك محاولات كثيرة من أجل قياس وتقييمه، حيث قدمت نماذج وأساليب كثيرة لهذا الغرض، إلا أنه ليس هناك حتى الآن إلا اتفاق محدود حول طرق تقييم رأس المال الفكري، ومن خلال هذا البحث نحاول الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي أهم المشكلات والصعوبات التي تواجه عملية قياس وتقييم رأس المال الفكري في منظمات الأعمال؟

وسنحاول الإجابة على هذا التساؤل من خلال التطرق إلى النقاط التالية:

- ❖ تعريف رأس المال الفكري وأهميته؛
- ❖ أهم مكونات وعناصر رأس المال الفكري؛
- ❖ نماذج ومؤشرات قياس وتقييم رأس المال الفكري؛

- ❖ مشكلات وصعوبات قياس رأس المال الفكري؛
- ❖ التحديات التي تواجه قياسه.

2- أهمية البحث: تبرز من أهمية الموضوع الذي يعالجه، حيث يعتبر أحد الموضوعات الحديثة في الفكر الإداري المعاصر للدور الذي يلعبه في المنظمة، ويمثل رأس المال الفكري في الوقت الراهن المورد الاكثر أهمية للمنظمات خصوصاً في ظل اقتصاديات المعرفة وبدأت نسبة اهميته تتضاعف لتصل عند البعض منهم 90 % من اجمالي القيمة السوقية لمنظمات الاعمال مقارنة برأس مالها المادي، فهو يعمل على تعظيم قيمة المنظمة وتعزيز قدراتها التنافسية، وان عمره المعنوي يتحدد مع تغيرات العصر ولن يندثر إلا بتوقف عمره الزمني.

3- أهداف البحث: نهدف من خلال هذا البحث إلى ما يلي:

- ❖ إبراز مفهوم وأهمية رأس المال الفكري في منظمات الاعمال المعاصرة؛
- ❖ التعرف على المكونات الأساسية لرأس المال الفكري؛
- ❖ إلقاء الضوء على بعض طرق ونماذج قياس رأس المال الفكري؛
- ❖ محاولة التعرف على المشكلات والصعوبات التي تواجه عملية القياس والتقييم؛
- ❖ التطرق إلى أهم التحديات والآفاق التي ظهرت في هذا المجال.

4- منهج البحث: تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في معالجة مشكلة البحث، حيث تم الاعتماد على الكتب والبحوث والدراسات التي أتيح الاطلاع عليها في مجال البحث نفسه، ومن خلال البحث تعرضنا إلى مفهوم رأس المال الفكري ومكوناته وأهميته، بالإضافة إلى التطرق إلى نماذج وطرق قياسه، وفي الأخير تناولنا أهم المشكلات والصعوبات التي تواجه عملية قياسه، وتم التوصل في الأخير إلى بعض النتائج والتوصيات والتي تمثل خلاصة موضوع البحث.

أولا: مفهوم رأس المال الفكري

1 . تعريف رأس المال الفكري: في منتصف التسعينات من قرن العشرين بدأت الجهود البحثية تتكثف حول موضوع رأس المال الفكري في محاولة لإيجاد فهم مشترك بين الباحثين والمطبقين ذلك أن الكثرين لازالوا يعتقدون أن رأس المال الفكري هو نفسه رأس المال البشري، حيث تم التوصل إلى

ما يقارب 50 مفهوم لرأس المال الفكري، وسنحاول التطرق الى بعض المفاهيم التي تعتبر الأشمل والأوضح ونذكر:

❖ **تعريف Leif Edvinsson:** رأس المال الفكري هو الموجودات الفكرية التي تتجاوز قيمتها قيمة الموجودات الأخرى التي تظهر في الميزانية العمومية، وتتكون هذه الموجودات من نوعين بشري: يمثل مصدر الابتكار والتجديد، وهيكلي: يمثل الجزء المساند للبشري كنظم المعلومات وعلاقات الزبائن[1].

❖ **تعريف Youndet** : رأس المال الفكري هو قدرات متميزة يتمتع بها عدد محدود من الافراد العاملين في المنظمة، والتي تمكنهم من تقديم إسهامات فكرية تمكن المنظمة من زيادة انتاجيتها وتحقيق مستويات عالية من الأداء مقارنة بالمنظمات المماثلة[2].

❖ **تعريف (Despres & Chanvel):** رأس المال الفكري يعود للموجودات الفكرية للمنشأة والتي على أساسها تحصل المنشأة على الحماية القانونية[3].

❖ **تعريف Sullivan** : يعرف رأس المال الفكري بالمعرفة التي تتحول الى ربح[4].

❖ **تعريف Awad & Ghaziri:** رأس المال الفكري هو مجموعة من الأفراد الذين يستخدمون عقولهم أكثر من استخدامهم لأيديهم، لأنهم يمتلكون خبرات، قيم، ثقافة، قدرة على الابتكار والإبداع من أجل إيجاد حل متخصص أو خلق قيمة[5].

❖ **تعريف T.Stewart:** رأس المال الفكري هو المادة الفكرية، المعلومات، الملكية الفكرية، الخبرة التي يمكن وضعها في الاستخدام لتنشئ الثروة[6].

وفي الأخير يمكن اعتماد هذا التعريف والذي هو الأقرب إلى الشمولية؛

---

[1] سعد علي العنزي، أحمد علي صالح، **إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص:168.

[2] محمد سعود جرادات وآخرون، **ادارة المعرفة**، ط1، اثراء للنشر والتوزيع، الاردن، 2011، ص:226.

[3] عبد الستار حسين يوسف، **دراسة وتقييم رأس المال الفكري في شركات الأعمال**، مؤتمر جامعة الزيتونة حول اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية، الأردن، 2005، ص:4.

[4] عبد الستار حسين يوسف، مرجع سابق، ص: 226,

[5] سعد علي العنزي، المرجع نفسه، ص:169.

[6] Thomas A.Stewart, **Intellectual capital : the wealth of organization,** Doubleday, New york, 1998, p:34.

"يعتبر رأس المال الفكري مجموعة من العاملين يمتلكون قدرات عقلية، عناصرها: معرفة، خبرة، قيم، يمكن توظيفها واستثمارها في زيادة المساهمات الفكرية، لتحسين أداء عمليات المنظمة، وتطوير مساحة إبداعاتها، بشكل يحقق لها علاقات فاعلة مع جميع الأطراف المتعاملة معها، ويجعل فرق قيمتها السوقية عن قيمتها الدفترية كبيرا"[1]. ويوضح الشكل رقم 1 القيمة السوقية للشركة.

الشكل رقم(1) : القيمة السوقية للشركة **ومكوناتها**

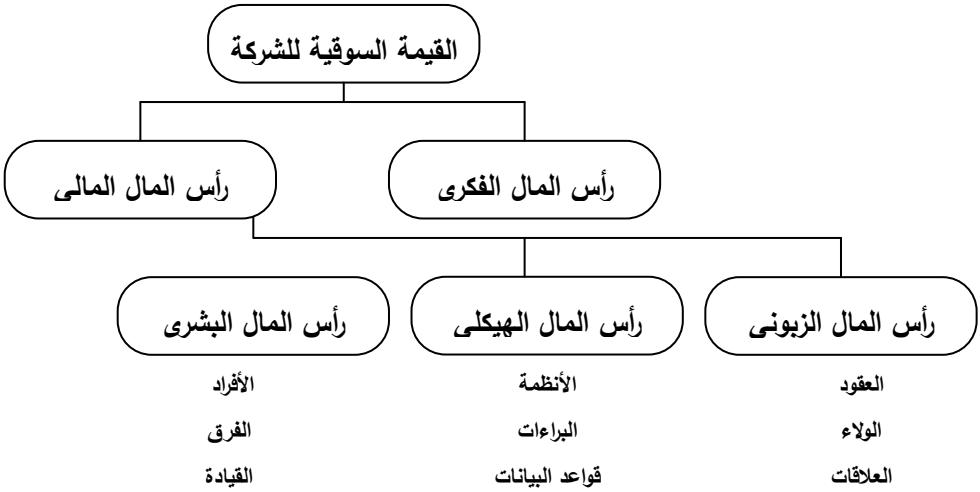

المصدر: نجم عبود نجم، **إدارة اللاملموسات**، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص:132

2 . أهمية رأس المال الفكري: تزايدت أهمية رأس المال الفكري في المنظمات يوماً بعد يوم بشكل سريع ومضطرد منذ تسعينيات القرن الماضي، خصوصاً مع تحول النظرة إلى توليد القيمة والثروة للمنظمات، ومن التركيز على استثمار في الموارد الطبيعية إلى استثمار في الاصول والموارد الفكرية، حيث أنه يمثل:

- ❖ أقوى سلاح تنافسي للمنظمات بقدرته على المحافظة على مستوى متفوق للمعرفة، وتدعيم الاستخدام العلمي للمعلومات بما يؤدي إلى تعزيز الأداء والقدرة على التكيف مع بيئة المنافسة[2].

[1] رياض بن صوشة، **رأس المال الفكري كمورد استراتيجي في ظل اقتصاد المعرفة**، بحث مقدم في اليوم الدراسي بالمركز الجامعي بالوادي، يوم 26 أفريل 2011، ص:8.

[2] Yogesh,M, **Knowledge Management in Inquiring Organization**, Forbes, 1997, p:5.

- يعد رأس المال الفكري أهم مصادر الثروة للمنظمة، وأن الاهتمام به يعد قضية حتمية تفرضها طبيعة التحدي العلمي والتكنولوجي المعاصر[1].
- الإسهام في تدريب العديد من الإداريين في زيادة معرفتهم أهم العوامل التنافسية للشركات مع تعليمهم أفضل المعارف والتقنيات الإدارية المستخدمة في ذلك[2].
- عند استخدام هذا النظام وبشكل منتظم وبطريقة متكررة ومنتظمة سوف يتم الحصول على مقاييس الموازين الكفأة للمنافسة والتي تستطيع من خلالها المنظمات تمويل ميزانيتها العمومية، وذلك عن طريق رفع كفاءة استخدام رأس المال الفكري لها[3].
- يعد مفتاح الادارة الاستراتيجية للمنظمات الفاعلة وأحد المتطلبات الرئيسية التي يجب ان تعتمدها سياسات ادارة الموارد البشرية الحديثة التي تضطلع بدورها الاستشاري في صناعة قرارات المنظمة، بكل ما من شأنه توفير وصيانة الموارد البشرية النوعية وإدامة دورتها المعرفية منذ دخولهم الخدمة حتى خروجهم منها بما يعزز دور حالة الابداع والابتكار والتطوير التنظيمي والذي يصب في تحقيق استراتيجية المنظمة خدمة لخطط التنمية الاقتصادية[4]؛
- أصبح رأس المال الفكري في ظل الاقتصاد المعرفي مورداً استراتيجياً، يشكل قوة فاعلة لهذا الاقتصاد والمصدر الرئيسي للثروة والازدهار، وهذا لأنه مورد يتوفر على الخصائص التالية: مورد ثمين، ويضيف قيمة للمنظمة، ومورد نادر لا يمكن تقليده بسهولة، بالإضافة إلى أنه مورد لا يمكن إحلال بديل عنه[5].

---

[1] محمود علي الروسان، محمود محمد العجلوني، **أثر رأس المال الفكري في الإبداع في المصارف الأردنية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الثاني، 2010، ص:44.

[2] الشربيني عبد العزيز، **قدرة المنشأة على البقاء**، أخبار الإدارة، نشرة فصلية تصدر عن المنظمة العربية للعلوم الإدارية، العدد 23، القاهرة، أوت 1998، ص:31.

[3] عبو عمر، عبو هودة، **مؤشرات ونماذج قياس رأس المال الفكري في منظمات الأعمال**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف–الجزائر، ديسمبر 2011، ص4.

[4] براق كمال النعيمي، **الحفاظ على راس المال الفكري في استراتيجيات وسياسات ادارة الموارد البشرية تعزيزا للاقتصاد الوطني**، مجلة الاداري، العدد 122، مسقط–سلطنة عمان، 2010، ص:120–121.

[5] سعد علي العنزي، مرجع سابق، ص:175–176.

- يعتبر رأس المال الفكري للمؤسسة كالمعرفة لدى الموظفين والقدرة العقلية والإبداع، بالإضافة إلى قدرتهم المستمرة على تطوير تلك العمليات كمصدر لتحقيق الفائدة التنافسية[1].

3 . مكونات رأس المال الفكري: اجتهد العديد من الباحثين في تحديد مكونات رأس المال الفكري، حيث قدموا مكونات عديدة له، نورد فيما يلي أهمها:

أ- **تصنيف (Edvinson & Malone):** والخاص بشركة تأمين سكانديا السويدية، وقد تضمن خمس مجموعات تتعلق الاولى منها بالجوانب المالية، والاربعة الاخرى تمثل مكونات رأس المال الفكري[2]، وهي:

- رأس مال العملية
- رأس مال الزبون
- رأس مال التجديد والتطوير
- رأس المال البشري

ب- **تصنيف (Malhorta)** : وهذا التصنيف يماثل تصنيف Edvinson & Malone والذي قسم فيه رأس المال الفكري إلى المكونات التالية: [3]

- رأس المال الزبوني
- رأس مال العملية
- رأس المال البشري
- رأس مال التجديد والتطوير

ت- **تصنيف (Despres & Channvel)** : يرى الكاتبان أن رأس المال الفكري يتكون من أربعة مكونات وما يتفاعل معها من أجل خلق القيمة وهذه العناصر هي:[4]

---

[1] أحمد الخطيب، عادل سالم معايعه، **الإدارة الحديثة، نظريات واستراتيجيات ونماذج حديثة**، ط1، عالم الكتب الحديثة، الأردن، 2009، ص:92.

[2] محمد سعود جرادات وآخرون، مرجع سابق، ص:226.

[3] المرجع نفسه، ص:227.

[4] عبد الستار حسين يوسف، مرجع سابق، ص:5-6.

- **رأس المال البشري (Human Capital)**: ويشير إلى الموارد البشرية للشركة بما فيها المعرفة، سر الصنع، التي يمكن تحويلها إلى قيمة. وهذا يوجد لدى الأفراد، النظم والقواعد والإجراءات التنظيمية التي تستخدمها الشركة.
- **رأس المال الهيكلي (Structural Capital)**: وهذا يشير إلى تسهيلات البنية التحتية للشركة.
- **الموجودات العملية (Business Assets)**: وهي رأس المال الهيكلي للشركة الذي يستخدم لخلق القيمة من خلال عملياتها التجارية مثل تسهيلات العمليات وشبكة التوزيع.
- **الموجودات الفكرية (Intellectual Assets)**: وهذه تعود للأصول الفكرية للشركة التي بموجبها تحتاج الشركه إلى الحماية القانونية.

ث- **تصنيف (T.Stewart)**: وهو التصنيف الاكثر شيوعاً واستخداماً، إلا أن مكوناته لم تخرج عن المكونات الأساسية الثلاثة التي حددها في تعريفه وهي: رأس المال الهيكلي، رأس المال البشري، ورأس المال الزبوني، حيث يعتبر تقسيمه الأكثر شيوعاً واستخداماً:

- **رأس المال البشري**: يتمثل بجميع الموارد البشرية ذات الإمكانيات المتميزة على شغل الوظائف الإدارية والفنية، والتي لديها القدرات الإبداعية والابتكارية والتفوقية، وتشتمل على معارف العاملين المتطورة وخبراتهم المتراكمة على التجارب الحياتية والعملية ومهاراتهم التقنية والفنية، فضلاً عن رضاهم ومعنوياتهم وتماسكهم كفريق عمل متكامل[1].
- **رأس المال الزبوني**: هو الثروة المتمثلة في علاقات المنظمة مع زبائنها، وكذلك حقوق ملكية العلامات التجارية وثقة الزبائن بالمنظمة وولائهم لها، وفي ظل العلاقة التبادلية بين المنظمة والزبون، فإن قواعد العلاقة التقليدية ذات الاتجاه الواحد قد ألغيت وحلت محلها العلاقة ذات الاتجاهين مع المحافظة على علاقات متبادلة مستمرة، وفي هذا السياق من العلاقات التي تخلق القيمة فإن الزبون ذا الولاء يمثل أصلاً آخر من أصول المنظمة وجزءاً من حقوق ملكية المنظمة[2].

[1] سعد علي العنزي، مرجع سابق، ص:231.

[2] حسين عجلان حسن، استراتيجيات الإدارة المعرفية في منظمات الأعمال، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص:137.

❖ **رأس المال الهيكلي (التنظيمي):** هو ملكية المنظمة اللاملموسة في جوانبها الصلبة، وهو مجموعة السياسات والصيغ والبراءات وقواعد ومستودعات البيانات والأنظمة التي تبنى وتتطور في الشركة عبر الزمن لتمكين الأفراد على القيام بمهامها في إنشاء المعرفة وتوليفاتها، وتطوير منتجات وخدمات الشركة، لهذا فإنها تمثل البنية التحتية الضرورية لرأس المال البشري من أجل القيام بالمهام المتوقعة منه. وفي هذه الحالة فإن عناصر الشركة التي أصبحت مؤسسية من خلال الإجراءات، الدروس المتعلمة، الممارسات الأفضل، الثقافة، التكنولوجيا الملائمة، هي كلها جذور النجاح والعناصر المكونة لرأس المال الهيكلي.

الجدول رقم (1) : مكونات رأس المال الفكري وعناصره الفرعية

رأس المال البشري	رأس المال التنظيمي	رأس المال الزبوني
الدراية الفنية	أولا: الملكية الفكرية	العلامات
التعليم	البراءات والعلامات التجارية	حجم الزبائن
التأهيل المهني	حقوق المؤلف والتصميم	ولاء الزبائن
المعرفة والمقدرات في العمل	علامات الخدمة	قائمة الزبائن من الشركات
	الاسرار التجارية	العقود المفضلة
التقييمات المهنية	ثانيا: أصول البنية التحتية	الطلبيات غير المنجزة
تقييمات القياس النفسي	الفلسفة والعمليات الإدارية	قنوات التوزيع
القدرة على الابتكار والتغيير	ثقافة الشركة	شركات الأعمال
	أنظمة المعلومات والأنظمة الشبكية	اتفاقات التراخيص
	العلاقات المالية	اتفاقات الامتياز

المصدر: نجم عبود نجم، **إدارة اللاملموسات**، مرجع سابق، 2010، ص:135

ثانيا: مؤشرات ونماذج قياس وتقييم رأس المال الفكري

1 . مؤشرات ونماذج قياس رأس المال الفكري: يوجد العديد من نماذج قياس رأس المال الفكري، فقد حددتها الدراسات السابقة بـ 26 نموذجاً للقياس، تحوي نماذج كمية وأخرى وصفية، وبالرغم من توفر هذا العدد من المقاييس إلا أنه لا يزال هناك عدم توافق بين المختصين حول أنجع الطرق للتقييم،

فيمكن تصنيف النماذج والأساليب المستخدمة لقياس رأس المال الفكري في أربعة مجموعات، كما يلي:

أ . المقاييس الوصفية: هذه النماذج تصنف السمات والخصائص لرأس المال الفكري، وتركز على استطلاع الآراء والاتجاهات التي تعتبر مهمة في تأثيرها غير المباشر على أداء عمليات المعرفة وتحقيق نتائجها المرغوبة بالاعتماد على الخبرة الذاتية والتقدير الشخص للقائمين بالدراسة أو مقترحي النموذج، ويدخل ضمن هذه النماذج ما يلي:[1]

- أداة تقييم معرفة الإدارة؛
- التقييم الذاتي لإنتاجية ذوي المهن المعرفية؛
- بطاقة الدرجات الموزونة لقياس وإدارة أصول المعرفة.

ب . المقاييس والنماذج المرتبطة برأس المال الفكري والملكية الفكرية: وهذه المقاييس تركز على قياس رأس المال الفكري ومكوناته الأساسية، رأس المال الهيكلي، رأس المال البشري، رأس المال الزبوني، والذي يرتبط بهذه المقاييس تحويل المعرفة والأصول المعرفية غير الملموسة والموزعة في الشركة وأقسامها المختلفة إلى أشكال الملكية الفكرية لتكون أكثر تحديداً وأسهل استخداماً في تكوين نتائج افضل الشركة[2]، يمكن ان نحدد خمسة مقاييس تشمل:

- تحويل المعرفة الى ملكية فكرية؛
- نموذج رأس المال الفكري، الذي يقيس كل مكون من مكونات رأس المال الفكري؛
- نموذج تحويل الاصول غير الملموسة الى راس مال غير ملموس؛
- دليل المعلومات–الاتصالات؛
- الطريقة المنهجية لتقييم الاصول الفكرية

1 عبد الستار حسين يوسف، مرجع سابق، ص:11.

2 محمد سعود جرادات وآخرون، ص:231.

ج . مقاييس ونماذج القيمة السوقية: هذه المقاييس تركز على الفرق بين القيمة الدفترية لأصول المعرفة وقيمتها السوقية أو الفرق بين قيمة الشركة في السوق وحقوق ملكية حملة الأسهم، إن هذه المقاييس تعتمد غالباً على الأسس والمبادئ المالية والمحاسبية، ومن أهم أمثلتها:[1]

- ❖ القيمة السوقية؛
- ❖ القيمة الدفترية؛
- ❖ القيمة غير الملموسة المحسوبة.

د . مقاييس ونماذج العائد على المعرفة: هذه النماذج تقوم على أساس احتساب العائد على الأصول (ROA) حسب الصيغة التالية:[2]

$$\text{العائد على الأصول ROA} = \frac{\text{العوائد قبل الضريبة}}{\text{الأصول الملموسة للشركة}}$$

بعد ذلك يتم مقارنتها مع متوسط العائد الصناعة، ويكون الفرق عائد المعرفة.

2 . المقاييس الأكثر استخداماً: في هذه النقطة سوف نتعرض إلى بعض طرق ونماذج قياس وتقييم رأس المال الفكري وأكثرها استخداما:

أ. **القيمة السوقية والدفترية للشركة:** اقترحت القيمة السوقية من قبل الباحثين كأساس من أجل تقييم رأس المال الفكري الذي يمكن احتسابه وفق ما يلي:[3]

رأس المال الفكري = القيمة السوقية – القيمة الدفترية للشركة

- ❖ القيمة الاسمية: هي القيمة المثبتة "المسجلة" على السهم
- ❖ القيمة الدفترية: تعني نصيب السهم الواحد من صافي المركز المالي
- ❖ القيمة الدفترية = صافي المركز المالي/عدد الأسهم

[1] عبد الستار حسين يوسف، مرجع سابق، ص:12.

[2] محمد سعود جرادات وآخرون، مرجع سابق، ص:231-232.

[3] نجم عبود نجم، **إدارة المعرفة المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات**، ط2، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص:311-312.

❖ صافي المركز المالي= الأصول الحقيقية – الخصوم الحقيقية

فإذا كان سعر السهم الذي أعلن عند الاكتتاب هو 5 دنانير وقيمته الحالية في السوق هي 10 دنانير فان قيمة رأس المال الفكري هو الفرق بين الاثنين.

ورغم أهمية هذه الطريقة وواقعيتها إلى حد كبير، إلا أنها تُرد عليها بعض الاعتراضات فمثلا: إن بعض الشركات لا تتعامل مع أسواق الأوراق المالية، وبالتالي ليس لها قيمة سوقية يمكن تحديدها بسهولة، هذه الشركات لديها رأس المال الفكري له قيمة ولكن يصعب قياسه وفق هذه الطريقة.

ب . بطاقة الدرجات المتوازنة: لقد طور هذا النموذج (Kaplan & Norton) ليقدم نظرة شمولية استراتيجية لتقييم الأنشطة ذات العلاقة بتوليد القيمة الملموسة واللاملموسة، ويتكون هذا النموذج من أربعة مفاهيم هي: توليد القيمة، عمليات الأعمال، أصحاب المصلحة (ذوي العلاقة بالشركة وعملها)، التعلم والنمو[1]، ولقد طبقت البحرية الأمريكية هذا النموذج بوضع مجموعة معايير تربط كل مفهوم بنتائج الأداء ذات العلاقة.

الشكل (2) : بطاقة الدرجات المتوازنة لإدارة المعرفة

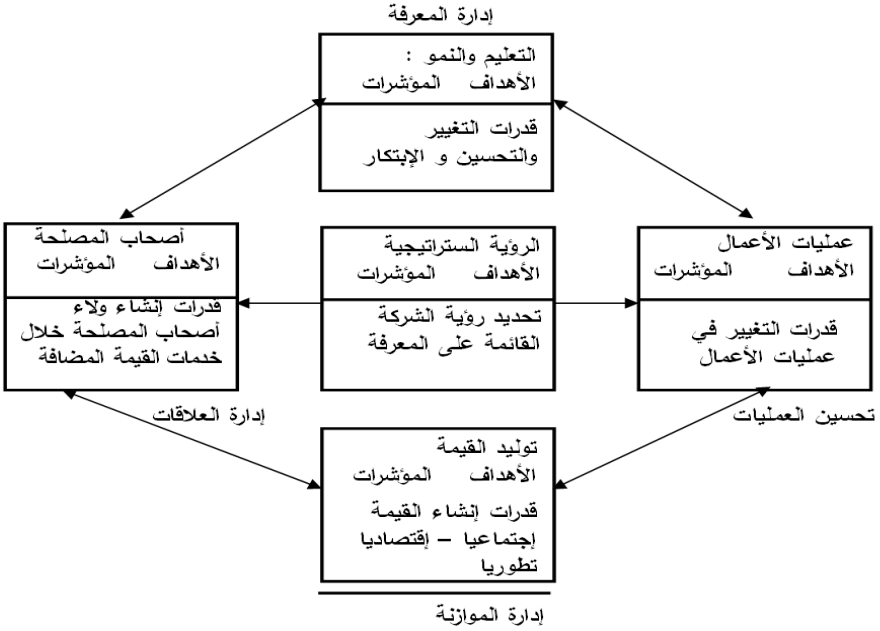

[1] عبد الستار حسين يوسف، مرجع سابق، ص:13.

ت . نظرية القيمة المضافة للمعرفة: إن هذه النظرية تجد جذورها في الصناعة (إن القيمة تضاف في كل عملية من عمليات الإنتاج)، كما أنها ذات أهمية كبيرة في اقتصاد المعرفة، فهي تسمح للمدراء والمستثمرين أن يحللوا أداء الأصول المعرفية ورأس المال الفكري للشركة في العمليات الجوهرية بلغة العوائد التي تولدها[1]. إن نتائج تحليل القيمة المضافة للمعرفة (KVA) تتمثل في النسب التي تقارن بين بيانات السعر والتكلفة المشتقة من التدفقات النقدية للعمليات الجارية، بالاعتماد على المعرفة في الشركة.

افتراضات نظرية القيمة المضافة للمعرفة الأساسية، هي:

- إن كانت (y = x) ليس هناك قيمة مضافة؛
- القيمة هي دالة التعبير الذي يقاس بمقدار المعرفة المطلوبة لصنع التغيير؛
- وهكذا فإن قيمة دالة التغيير هي مقدار المعرفة المطلوبة لصنع التغيير.

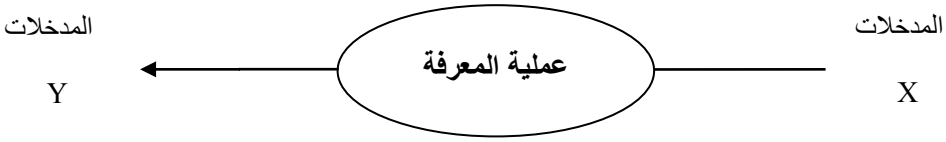

Source: Thomas Housel and A.H.Bell, **Measuring and Managing Knowledge**, McGraw-Hill/Irwin, 2001, p:94.

ث– أسلوب الاستبعاد: يستخدم أسلوب الاستبعاد في تقييم رأس المال المعرفي وذلك لقياس التأثيرات الاقتصادية للمعرفة، ويعتمد هذا الأسلوب على استبعاد الدخل المتوقع من الأصول المالية والأصول الملموسة، من العوائد السابقة والمتوقعة للحصول على عوائد المعرفة في الشركات، ويطبق معدل الخصم على متوسط العائد على الضريبة لثلاث صناعات تستخدم المعرفة بصورة كبيرة مثل: صناعة برامج الحاسوب، من أجل الحصول على رأس المال المعرفي، وبمعنى أخر يحدد هذا الأسلوب الأصول المعرفية من استبعاد تأثير جميع الأصول الأخرى، بحيث الذي يبقى بعد الاستبعاد يمثل الأصل المعرفي[2].

[1] المرجع نفسه، ص:14.

[2] عصام فهد العربيه، **قياس رأس المال المعرفي**، المؤتمر الدولي الرابع حول اقتصاديات المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، 2004، ص:11-12.

ثالثا: مشكلات قياس وتقييم رأس المال الفكري في منظمات الأعمال

1 . أهمية قياس رأس المال الفكري: إن مفهوم قياس رأس المال الفكري يرتكز على تحديد الخصائص المطلوبة فيه والتأكد من تأثيرها في متغيرات أخرى، وتنطلق أهمية قياس هذا المورد من الحاجة إلى الاهتمام بقيمة المنظمة التي مصدرها يكمن في الموارد اللاملموسة، حيث لازال العديد من الإداريين يقيسون الموجودات الملموسة فقط مع إهمالهم للسبب الرئيسي لتكوين ثروة المنظمة، ومن هذا المنطلق تبرز أهمية قياس رأس المال الفكري في النقاط التالية:[1]

- إن القياس يوفر أساساً صريحاً لتقييم الشركات من خلال التركيز على الموجودات غير الملموسة؛
- تبرير الاستثمار في أنشطة إدارة المعرفة وذلك بالتركيز على المنفعة أو الفائدة منها[2]؛
- إيجاد لغة مشتركة متقاسمة ضمن الشركة حول المكونات الأساسية لرأس المال الفكري؛
- تحديد المؤشرات الواضحة حول رأس المال الفكري ومكوناته بما يتلاءم مع الشركة؛
- قياس وتقييم رأس المال الفكري يجعل الكشوفات المالية تعكس بحق قيمة الشركة والموارد والأصول التي تمثل القيمة الحقيقة للشركة؛
- ما يتم قياسه يتم إدارته، لذا فإن قياس رأس المال الفكري يجعل الشركة تركز على حماية وإنماء هذه الأصول التي تعكس القيمة فيها؛
- عدم استطاعة الأساليب المحاسبية التقليدية التي تعتمد على قياس الأصول الملموسة من واقع السجلات التاريخية للشركات أو المنظمات على قياس وتقدير قيمة رأس المال الفكري لها، والذي يشكل جزءاً كبيراً من أصولها، مع العلم أن الأساليب المحاسبية التقليدية لا تولي عناية كبيرة بأهمية قياس رأس المال الفكري للشركات أو المنظمات؛
- إن النماذج الحديثة المتواجدة لرأس المال الفكري قادرة على قياس مكونات كثيرة لا تقيسها الأساليب المحاسبية التقليدية، على سبيل المثال قياس رأس المال البشري،الابتكاري، رضا

---

1. نجم عبود نجم، **إدارة اللاملموسات** ، مرجع سابق، ص:214-215.

2 Skyrme,D, **Measuring the value of Knowledge**, **metrics for Knowledge based business**, Business Intelligence, London, 1997, p:19.

الزبون وغيرها حيث إن هذه النماذج تزود الشركات بأدوات قياسية قادرة على القياس الدقيق لأداء المنظمة وقيمتها؛

- ❖ إن الأساليب الحديثة المتواجدة لقياس رأس المال الفكري تركز على قياس قيمة الشركات أو المنظمات اعتماداً على الحاضر والمستقبل بينما تركز الأساليب المحاسبية التقليدية على الماضي فقط[1].

2 . الصعوبات التي تواجه قياس رأس المال الفكري: واجهت محاولات تصنيف وتقييم الأصول الفكرية والمعنوية مشاكل عديدة لأنها تعتمد على شيء غير ملموس ودائم التغير (ديناميكية التغير)، وبالرغم من ذلك هناك جهود عظيمة يتم بذلها سواءً على الصعيد الأكاديمي أو على صعيد الأعمال من أجل تطوير مقاييس ومؤشرات معول عليها في قياس وتقييم رأس المال الفكري في الشركات، ورغم تلك الجهود فلا زال هؤلاء المختصون غير متفقين فيما يتعلق بهذه المقاييس، حيث تبرز عدة مشكلات وصعوبات لقياس رأس المال الفكري في المنظمات ونذكر منها:

- ❖ إن القواعد المحاسبية رغم تنقيحها باستمرار على أسس منتظمة، قد جرى تصميمها في الأصل لموجودات مادية ملموسة مثل المنشآت والمكائن والآلات الّتي كانت تمثّل مصدر الثروة خلال العصر الصناعي؛
- ❖ بعض الموجودات غير الملموسة يصعب قياسها أساساً، فالإبداع مثلاً، الّذي هو في صلب عملية توليد المعرفة هو عملية غير قابلة للتكهن بها وبنتائجها، ويمكن أن تظهر بطرق عدة؛
- ❖ إن رأس المال الفكري والذي يعتبر ذا قيمة بالنسبة لشركة معينة قد لا يكون كذلك بالنسبة لشركة أخرى ذات طبيعة تختلف عن سابقتها، ممّا نتج عنه نظم قياس مختلفة تجعل من الصعب المقارنة بين الشركات والقطاعات؛
- ❖ يمكن أن يكون لرأس المال الفكري بعدان: موارد غير ملموسة ونشاطات غير ملموسة، يعكسان خاصيتين له: ستاتيكية وديناميكية، فالخاصية الستاتيكية تجعل الموارد غير

[1] Chen, J, Zhaohui, Z., and Hong, Y. X., **Measuring Intellectual Capital a New Model and Empirical Study, of Intellectual Capital,** Journal of Intellectual Capital , Vol. 5, No. 1, 2004 ,p:199-200.

الملموسة قابلة للقياس في أي وقت، ويمكن اعتبار أهليات العمال (رأس المال البشري)، وحقوق الملكية الفكرية (رأس المال الهيكلي)، ورضا الزبائن أو الاتفاقيات مع المجهزين (رأسمال العملاء) ضمن هذا الصنف من رأس المال الفكري، كما يمكن تحليل الموارد غير الملموسة بالمعنى الديناميكي، فالشركات تقوم بنشاطات للحصول على، أو تنتج داخلياً موارد غير ملموسة، لدعم أو تحسين الموارد المتوافرة ولقياسها ومتابعتها؛

وتتضمن هذه النشاطات الديناميكية تخصيصاً واستخداماً للموارد الّتي لا يعبر عنها أحياناً في إطار مالي، وبالتالي قد لا تظهر في التقارير المالية للشركة هذه الطبيعة الديناميكية لرأس المال الفكري؛

- ❖ عدم توفر بيانات معول عليها في مجال اللاملموسات ورأس المال الفكري، وهذا لأن المحاسبة التقليدية ساهمت في توليد البيانات غير المعول عليها من خلال عدم تسجيل جميع الموارد اللاملموسة؛
- ❖ عدم وجود طريقة قياس وتقييم اللاملموسات متفق عليها، بما يمكن من ترشيد وتطويرعملية توليد وإدارة واستخدام هذه الموارد في الشركات؛
- ❖ عدم التوافق على اللغة الاصطلاحية للاملموسات ومكوناتهاوالعلاقات بين مدخلاتها ومخرجاتها بما يجعل تجارب الشركات قابلة للمقارنة فيما بينها[1]؛
- ❖ عدم وجود نظام محاسبي شامل يستخدم النقود كمعامل لقياس الأصول غير الملموسة، والقوائم المالية التقليدية لا تفصح عن وجودها في المنشأة، ولافتقاد هذه الأصول للوجود المادي فمن الصعب تحديدها وقياس المنافع المستقبلية المتوقعة منها، وبذلك فهي لا تقدم صورة كاملة عن القيمة الكلية للمنشأة.

3 . آفاق وتحديات قياس وتقييم رأس المال الفكري: تواجه عملية قياس وتقييم رأس المال الفكري عدة تحديات أهمها:

- ❖ العمل على تطوير حقوق الملكية الفكرية: إن الحاجة إلى تطوير أنظمة الملكيةتتزايد سواء من أجل الاستجابة لحاجات الصناعات الجديدة، أو من أجل إعطاء أهمية كبيرة لحقوق

[1] نجم عبود نجم، **إدارة اللاملموسات**، مرجع سابق، ص:216.

الملكية الفكرية في المجالات الأخرى كالصناعات الصيدلانية والكيمياويات، فالشركات بحاجة إلى تطوير أنظمتها الخاصة بالملكية الفكرية وأن يتجه هذا التطوير نحو شمول لاملموسات أخرى من خلال تمثيلها بفقرات محددة قابلة للتحول إلى عوائد، فإن اللاملموسات الأخرى التي لازالت خارج دائرة القياس، بحاجة إلى هذا التمثيل لتصبح قابلة للقياس والتقييم؛

- ❖ الربط بين مدخلات ومخرجات اللاملموسات في الشركات: إن واحدة من الأسس في عملية والتقييم للاملموسات الشركة هو تحسين القدرة على الربط الفعال بين المدخلات التي تقدمها الشركة لاملموساتها، والعوائد التي تنتج عنها بطريقة يمكن التعويل عنها[1]؛
- ❖ زيادة الاعتراف بالقيمة الحقيقة لرأس المال الفكري على الرغم من القصور الكبير في الأساليب المحاسبية والمؤشرات المالية التقليدية التي لا زالت تقف عقبة أمام القبول بمحاسبة رأس المال الفكري وإخضاعها للمراجعة مثل الأصول الأخرى.
- ❖ الاعتراف بالدور الأساسي الذي يلعبه رأس المال الفكري في الأداء الكلي للشركة على صعيد النتائج المجردة أو على صعيد المعايرة التنافسية[2].
- ❖ الضرورة الملحة لتطوير مؤشرات مناسبة ودقيقة لقياس العائد على الاستثمار وذلك من خلال تطوير الموارد المعرفية.
- ❖ إن إدارة رأس المال الفكري لها جانبان محاسبي وإداري. فمن حيث المجال المحاسبي هناك حاجه إلى معرفة كيفية إبرازه في النتائج المالية للشركات. وقد جرت محاولات كثيرة من قبل مفكري وباحثي الإدارة والمحاسبة لوضع مقاييس مختلفة لقياس وتقييم الأصول الفكرية، ولكن لم يتوصل أحد إلى نموذج أو معادلة متكاملة لقياس الأصول الفكرية، وكل نتائج البحث بينت حرية اختيار الشركة لأسلوب قياس رأس المال الفكري[3].

---

[1] نجم عبود نجم، **إدارة اللاملموسات**، مرجع سابق ، ص:216-217.

[2] المرجع نفسه، ص:164.

[3] القريوتي قاسم أحمد، **إدارة الإبداع**، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الأول: الإبداع والتغيرات اقتصاديات المعرفة، جامعة الإسراء، عمان 29-31 آذار 2005، ص:22.

خاتمة:

يعتبر اقتصاد المعرفة أكبر تحد تواجهه منظمات الاعمال اليوم، حيث أصبحت الأصول غير الملموسة بأشكالها المختلفة هي المسؤولة بقدر كبير في تحقيق قيمة المنظمة، لذا نجد العديد من الدراسات والأبحاث وجهت مؤخراً اهتماماً إلى كيفية الاستثمار فيها، لأهميتها الكبيرة في توليد ثروة الشركة والأفراد معاً، وأصبحت السلاح الفعال للتصدي للمنافسة الحادة في ظل اقتصاديات المعرفة، مع الاعتراف بأن عملية تكوين رأس المال الفكري لم تكن عملية سهلة بل كانت معقدة لكونها تحتاج إلى استثمارات كبيرة وإلى فترات طويلة لتحقيق وفراتها، ومن خلال بحثنا تطرقنا إلى العوائق والصعوبات التي تواجهها عملية قياس وتقييم رأس المال الفكري، فقد تم التوصل إلى أن الكثير من الشركات تواجه إشكالات حقيقية وبارزه في قياس وتقويم رأس المال الفكري، لكون الطرق المحاسبية والمالية التقليدية لم تعد كافية لقياس أداء الشركة، الذي يتأثر بكل من الأصول الملموسة وغير الملموسة على حد سواء، وتم التوصل أيضاً إلى أن قياس رأس المال الفكري غير مطبق بشكل فعال في العديد من منظمات وهذا لصعوبة قياسه.

بالإضافة إلى أن الكثير من المنظمات تهمل الجانب المعرفي وتركز اهتمامها على الأصول المادية فقط لأنها سهلة القياس والتقدير. وفي الأخير يمكن وضع بعض التوصيات لمواجهة هذه المشاكل:

- ❖ إعادة هيكلة القوائم المالية، لتعكس قيمة رأس المال الفكري وتبرز مدى مساهمته في انشاء قيمة مضافة للمنظمة.
- ❖ الاعتماد على المؤشرات غير المالية إلى جانب المؤشرات المالية لتفعيل تقييم الأداء الوظيفي والتنظيمي على حد سواء.
- ❖ زيادة الاهتمام برأس المال الفكري لكونه مورداً استراتيجياً مهماً للمنظمات المعاصرة.
- ❖ ضرورة الاستثمار في رأس المال الفكري لاعتباره مورداً مهماً لخلق ميزات تنافسية مستدامة للمنظمة ومن شأنها رفع كفاءتها.

قائمة المراجع:

1. أحمد الخطيب، عادل سالم معايعه، **الإدارة الحديثة، نظريات واستراتيجيات ونماذج حديثة**، ط1، عالم الكتب الحديثة، الأردن، 2009.

2. آيت مختار عمر، **طرق ونماذج قياس رأس المال الفكري**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف– الجزائر، ديسمبر 2011.

3. براق كمال النعيمي، **الحفاظ على راس المال الفكري في استراتيجيات وسياسات ادارة الموارد البشرية تعزيزا للاقتصاد الوطني**، مجلة الاداري، العدد 122، مسقط–سلطنة عمان، سبتمبر 2010.

4. حسين عجلان حسن، **استراتيجيات الإدارة المعرفية في منظمات الأعمال**، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

5. رياض بن صوشة، **رأس المال الفكري كمورد استراتيجي في ظل اقتصاد المعرفة**، بحث مقدم في اليوم الدراسي بالمركز الجامعي بالوادي–الجزائر، يوم 26 أفريل 2011.

6. سعد علي العنزي، أحمد علي صالح، **إدارة رأس المال الفكري في منظمات الأعمال**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

7. الشربيني عبد العزيز، **قدرة المنشأة على البقاء**، أخبار الإدارة، نشرة فصلية تصدر عن المنظمة العربية للعلوم الإدارية، العدد 23، القاهرة، أوت 1998.

8. عبد الستار حسين يوسف، **دراسة وتقييم رأس المال الفكري في شركات الأعمال**، مؤتمر جامعة الزيتونة حول اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية، الأردن، 2005.

9. عبو عمر، عبو هودة، **مؤشرات ونماذج قياس رأس المال الفكري في منظمات الأعمال**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف–الجزائر، ديسمبر 2011.

10. عصام فهد العربيه، **قياس رأس المال المعرفي**، المؤتمر الدولي الرابع حول اقتصاديات المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، 2004.

11. القريوتي قاسم أحمد، **إدارة الإبداع**، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الأول: الإبداع والتغيرات اقتصاديات المعرفة، جامعة الإسراء، عمان 29–31 آذار 2005.

12. محمد سعود جرادات وآخرون، **ادارة المعرفة**، ط1، اثراء للنشر والتوزيع، الاردن، 2011.

13. محمود علي الروسان، محمود محمد العجلوني، **أثر رأس المال الفكري في الإبداع في المصارف الأردنية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الثاني، 2010.

14. نجم عبود نجم، **إدارة اللاملموسات**، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

15. نجم عبود نجم، **إدارة المعرفة، المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات**، ط2، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

16. Chen, J, Zhaohui, Z., and Hong, Y. X, **Measuring Intellectual Capital a New Model and Empirical Study**, of Intellectual Capital, Journal of Intellectual Capital,Vol. 5, No. 1, 2004.

17. Skyrme,D, **Measuring the value of Knowledge, metrics for Knowledge based business**, Business Intelligence, London, 1997.

18. Thomas A.Stewart, **Intellectual capital, the wealth of organization**, Doubleday, New york, 1998.

19. Thomas Housel and A.H.Bell, **Measuring and Managing Knowledge**, McGraw-Hill, 2001.

20. Yogesh,M, **Knowledge Management in Inquiring Organization**, Forbes, 1997.

أهمية إدارة معارف الرأس المال البشري في صياغة الخطط الاستراتيجية التسويقية

أ. بن ثامر كلثوم*

أ. لعذور صورية**

الملخص:

يعد الرأس المال البشري للمنظمة نخبة من العاملين يمتلكون مجموعة من القدرات المعرفية تمكنهم من إنتاج الأفكار الجديدة أو تطوير أفكار قديمة تمكن المنظمة من توسيع حصتها التسويقية وتعظيم نقاط قوتها، وذلك عن طريق الإدارة الجيدة لمعارفها ومعارف عمالها، وإعادة استخدامها بهدف إيجاد قيمة جديدة، من خلال تحسين الكفاءة والفعالية الفردية والتعاون في عمل المعرفة لزيادة الابتكار واتخاذ القرار الإدارية المناسبة، وهذا الدور يسمح لهم بالمشاركة في بناء الإستراتيجية منذ البداية.

الكلمات المفتاحية: رأس المال البشري، إدارة المعرفة، التخطيط الاستراتيجي التسويقي.

Abstract :

The Human Capital is considred as a selected workers's organization, possessing a knowledge skills that enable to create a new thoughts or to develop an old ones, in order to enlarge its part in the Market and to empower its issues by the perfect management of its experiences.More further, to reemploy these knowledges for the purpose of creating a new value through the qualification' improvement, the individual effeciency and effictivness, coorporating in the knowledge'creation in order to enhance the invention and to take the suitable administratif decisions. This task allows them, from the begining, to contribute in setting the strategy.

Keyword: human capital, knowledge management, strategic marketing planning.

* أستاذة مساعدة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريريج.

** أستاذة مساعدة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة برج بوعريريج.

مقدمة:

إن لعمليات إدارة المعرفة وفعاليات رأس المال البشري دوراً رئيسياً في تحقيق الأداء الاستراتيجي للمنظمات، كما أن عمال المعرفة يدركون جيداً الدور الاستراتيجي للمعرفة ورأس المال البشري في نجاح وفعالية أداء المنظمة في ظل اقتصاد مبني على إدارة معارف رأس مالها البشري، لذا يفترض تحقيق التكامل والارتباط بين المنفذين لعمليات إدارة المعرفة وفعاليات رأس المال البشري لضمان الوصول إلى تحقيق الأداء الاستراتيجي للمنظمات المنبثق عن عمليات إدارة المعرفة، ولا سيما في المجال التسويقي، حيث أصبحت المعرفة بالسوق والمعرفة الجيدة بزبائنها والعمل على إدارة علاقات الديمومة بينها وبينهم، أكثر ما يشغلها اليوم، لذا فهي تسعى جاهدة لاستثمار مواردها البشرية والمعرفية واستغلال هذه الموارد بالشكل الذي يجعل منها قادرة على تحقيق الأهداف المرجوة ومن ثم البقاء في بيئة تنافسية قوية، لكن الإشكال المطروح **هو كيف تعمل إدارة معارف هذه الموارد البشرية على صياغة الخطط الاستراتيجية التسويقية الناجحة؟**

أولا: إدارة معارف رأس المال البشري للمنظمة

1- مفهوم وأهمية رأس المال العرفي:

إن رأس المال المعرفي (الفكري) أصبح اليوم يمثل في اقتصاد المعرفة الوسائل الأهم للإنتاج، وأعظم ثروة قد تمتلكها المنظمات إن عرفت كيف تستثمرها فهو مورد لا ينضب في منظمات الأعمال وأصبحت صناعة تكنولوجيا المعلومات تلعب الدور الرئيسي في هدا النشاط، وتؤكد بعض الدراسات أن الرأس المال المعرفي هو كل ما يزيد من إنتاجية الفرد العامل في المنظمة من خلال المهارات المعرفية والتقنية التي يكتسبها، ويعد البعض أن رأس المال المعرفي أو الفكري هو رأس المال الحقيقي للمنظمات؛ إذ اتسع نطاقه واستثمر فعلاً،

لأن الفكرة الموجودة داخل ذهن الفرد العامل على تحسين الإنتاج فعلا لا تصبح ذات فائدة أو قيمة إدا بقيت داخل ذهن الفرد العامل دون أن تخرج إلى حيز التطبيق[1].

ويعد رأس المال المعرفي من المواضيع حديثة العهد فقد عرفه (Stewart)[2] بأنه المواد الفكرية التي تم تشكيلها وتخزينها وترقيتها لإنتاج أصول أعلى قيمة، فالمعرفة لا يمكن أن تصبح رأس مال إلا إذا تم العثور عليها واستثمارها بحيث يمكن استخدامها لصالح المنظمة، وعرفه بعض الباحثين، بأنه جزء من رأس المال البشري للمنظمة يتمثل بنخبة من العاملين يمتلكون مجموعة من القدرات المعرفية والتنظيمية دون غيرهم، تمكنهم هده القدرات من إنتاج الأفكار الجديدة أو تطوير أفكار قديمة تمكن المنظمة من توسيع حصتها التسويقية وتعظيم نقاط قوتها وتجعلها في موقع قادرة على اقتناص الفرصة المناسبة.

2- مكونات رأس المال المعرفي وعناصره الرئيسية

وبعد أن تتم عملية خلق وتكوين رأس المال المعرفي كأصول غير ملموسة تدعم قدرات المنظمة الأساسية، يمكن تصنيف مكوناته إلى ثلاث عناصر رئيسية كما هو بين أدناه:

شكل رقم (1): مكونات رأس المال المعرفي

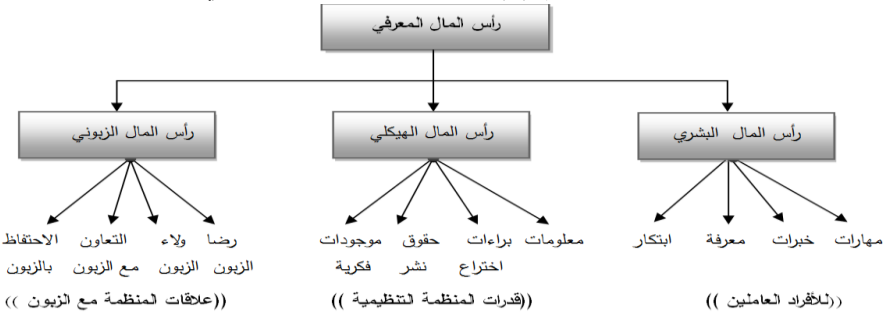

المصدر: حسين عجلان حسين: **إستراتيجيات الإدارة المعرفية في منظمات الأعمال**، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2008 ص 133.

[1] حسين عجلان حسين: **إستراتيجيات الإدارة المعرفية في منظمات الأعمال**، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص130.

[2] Jamal; A, Nazari and Irene; M, Herremans: **Extended VAIC Model: measuring intellectual capital component**, Journal of Intellectual Capital, Vol.8, No.4, 2007, p595.

إذن هناك ثلاثة عناصر أساسية تحدد رأس المال المعرفي هي[1]:

- **رأس المال البشري**: ويتمثل بالمعرفة التي يمتلكها ويولدها الأفراد والعاملون بضمها المهارات، الخبرات، والابتكارات.
- **رأس المال الهيكلي**: ويتمثل بالمعرفة التي يتم اكتسابها والاحتفاظ بها في هياكل وأنظمة وإجراءات الشركة (قدرات المنظمة التنظيمية) وهو ما يبقى في الشركة بعد إطفاء أصولها في نهاية العمل.
- **رأس المال الزبوني او رأس مال العلاقات**[2]: ويتمثل بالمعرفة التي تشتق قيمة أكبر من الزبائن الراضين ذوي الولاء الدائم، الموردين المعول عليهم ومن المصادر الخارجية الأخرى.

3- ادارة المعرفة

أ- مفهوم المعرفة: إن المعرفة عملية معقدة تحدث بأشكال مختلفة ولها مراحلها ودرجاتها في التطور، فهي عملية تكوين وخلق معلومات مفيدة، في كل ما يتعلق بخبرات المنظمة التي يمكن الاشتراك بها مع أية جهة أخرى، ومن بين ما جاء في تعريفها ما يلي:

عرفت المعرفة بأنها الاستخدام الكامل والمكثف للمعلومات والبيانات والتي ترتبط بقدرات الإنسان الأصلية والمكتسبة والتي توفر له الإدراك والتصور والفهم من المعلومات التي يتم التوصل إليها عن طريق البيانات، الخاصة بحالة معينة، أو ظاهرة معينة، أو مجال معين، أو مشكلة معينة، وقد تتحقق المعرفة هذه من خلال الملاحظة المباشرة للأحداث والوقائع، وتوفر القدرة على فهم وإدراك طبيعة الأحداث والوقائع، ومن ثم فإن المعرفة هي قدرة على الإدراك والفهم والتعلم والمعلومات، والبيانات، والملاحظة المباشرة، والخبرة، وترتبط بالتعليم، بالبحث الأساسي، التطبيقي، التنظيم الاقتصادي والإداري، بالذكاء، بالفطنة،

[1] حسين عجلان حسين، مرجع سبق ذكره، ص 134.

[2] E,Carson, & al: **Intellectual Capital Mapping Employee and Work Group Attributes,** Journal of Intellectual Capital, Vol.5, No.3, 2004, p446.

بالحدس، بالتخمين، بالتأمل، بالحظ، بالصدفة، وبالتفكير المنطقي, والمعرفة هاته يمكن إدراكها بالحواس[1].

وهناك من يعرف المعرفة على أنها عبارة عن معلومات بالإضافة إلى روابط سببية تساعد في إيجاد معنى للمعلومات وتتولى إدارة المعرفة إيجاد هذه الروابط أو تفصيلها، إضافة إلى أن المعرفة مزيج من الخبرة والقيم والمعلومات السياقية وبصيرة الخبير التي تزود بإطار عام لتقييم ودمج الخبرات والمجتمع ليس في الوثائق ومستودعات المعرفة فحسب، ولكنها أيضاً في الروتين التنظيمي والممارسات والمعايير وبعبارة صريحة أكثر إنها معرفة– كيف[2].

ومن خلال ما سبق من تعريفات نستطيع أن نقول أن المعرفة هي ناتج نشاط وعمل العقل الإنساني وهي تكامل المعلومات والأفكار والتجارب والحدس والمهارات التي تحقق قيمة مضافة للمنظمة، ولقد تعددت تصنيفات المعرفة، وذلك حسب تعدد المناظير المستخدمة في تعريفها، وعموما من أهم تلك الأنواع وأشهرها نذكر ما يلي[3]:

- **المعرفة الظاهرية**: ويقصد بها المعرفة التي يمكن تقاسمها مع الآخرين، وتتعلق هذه المعرفة بالبيانات والمعلومات الظاهرية التي يمكن الحصول عليها وتخزينها في ملفات وسجلات المنظمة والتي تتعلق بسياساتها وإجراءاتها وبرامجها وموازناتها ومستنداتها.
- **المعرفة الضمنية**: وهي التي تتعلق بما يكمن في نفس الفرد من معرفة فنية ومعرفة إدراكية ومعرفة سلوكية، والتي لا يسهل تقاسمها مع الآخرين أو نقلها إليهم بسهولة.

[1] فليح حسن خلف: **اقتصاد المعرفة**، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2007، ص9– 10.

[2] ربحي مصطفى عليان: **إدارة المعرفة**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص61.

[3] سهام عبد الكريم: **إدارة المعرفة مدخل استراتيجي لتأهيل المؤسسات الاقتصادية**، الملتقى الدولي حول: إدارة المعارف والفعالية الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008، ص2.

ب- مفهوم إدارة المعرفة:

إن إدارة المعرفة أسلوب إداري مبتكر ينطوي على مجموعة الإجراءات والعمليات التي تسعى إلى حفظ خبرات ومعارف العمال الموجودة في عقولهم لكي يستفيد منها الآخرون بغرض تشجيع الفكر الجماعي والوصول إلى مفهوم أكثر شمولية، وهو ما يعرف بذاكرة المؤسسة الذي يعني بناء نظام ليس لحفظ المعلومات والبيانات بل لحفظ مختلف المعارف المتوفرة للمؤسسة من مهارات[1].

وفي مكان آخر نجد من يعرف إدارة المعرفة على أنها الإستراتيجيات والتراكيب التي تعظم من الموارد الفكرية والمعلوماتية، من خلال قيامها بعمليات شفافة وتكنولوجيا تتعلق بإيجاد وجمع ومشاركة وإعادة تجميع وإعادة استخدام المعرفة بهدف إيجاد قيمة جديدة، من خلال تحسين الكفاءة والفعالية الفردية والتعاون في عمل المعرفة لزيادة الابتكار واتخاذ القرار[2].

ومن خلال ما سبق نستنتج أن إدارة المعرفة هي القدرة على تحويل الموجودات الفكرية إلى قيمة مضافة، من خلال تخطيط، تنظيم، توظيف، توجيه ورقابة رأس المال الفكري (المعرفة) في المنظمة لضمان الميزة التنافسية، والمحافظة عليها بإدامة المعرفة ونشرها واستثمارها.

جـ- عمليات إدارة المعرفة:

وتشير إلى مجموعة العمليات الرئيسية والأنشطة الفرعية اللازم القيام بها لتوليد المعرفة، ويتفق المفكرون في هذا المجال على أن هذه العمليات وإن كانت تختلف حسب طبيعة عمل المنظمة إلا أنها حاسمة لنجاح أي نظام من أنظمة إدارة المعرفة، كما يكاد يكون هناك اتفاق على أن المعرفة موضوع للإدارة، ويشير (Mertins.Etal) بهذا الصدد إلى

[1] صلاح الدين الكبيسي: **إدارة المعرفة**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005، ص 33.

[2] عبد الستار العلي، وآخرون: **المدخل إلى إدارة المعرفة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، 2006، ص 26.

أن إدارة المعرفة تتمثل بما يلي: تشخيص المعرفة، تحديد أهدافها، توليدها، خزنها وتطبيقها[1]، وبصورة عامة يمكن تمثيل عمليات إدارة المعرفة بالشكل التالي:

شكل رقم (2): عمليات إدارة المعرفة

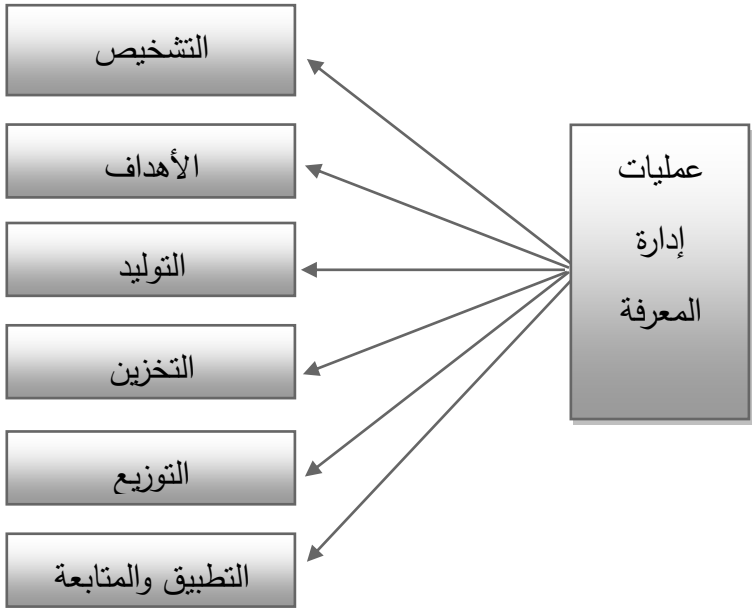

المصدر: إبراهيم خلوف الملكاوي: **إدارة المعرفة (المفاهيم والممارسات)**، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006، ص 89.

تمثل الخطوة الأولى عملية تشخيص المعرفة أي تحديد نوعية المعرفة المطلوبة التي تريدها المنظمة وتحديد مصادرها وطرق الحصول عليها، وتشير العملية الثانية إلى تحديد الأهداف المراد تحقيقها من المعرفة أي ما هي الأهداف والفوائد التي ستجنيها المنظمة في حال حصولها على المعرفة، وفي العملية الثالثة تأتي عملية توليد المعرفة والتي تعني خلق المعرفة المطلوبة بالطرق الخاصة بتوليد المعرفة لتخزينها والحفاظ عليها مثل أوعية المعرفة

[1] إبراهيم خلوف الملكاوي: **إدارة المعرفة (المفاهيم والممارسات)**، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006، ص 88.

أو قواعد المعرفة أو على شكل كتب ودوريات ومن ثم في المحطة الأخيرة يتم توزيع المعرفة على المعنيين ليتم تطبيقها وانتظار النتائج ولابد من المتابعة خلال جميع العمليات السابقة[1].

4- تكوين المعرفة داخل المنظمة

أ- الاستثمار في رأس المال البشري وتوليد المعرفة:

ينبغي على المنظمة أن تخطط للاستثمار في هذا المورد وإدارته بشكل سليم لأنه بعد هذه العملية يصبح الأفراد العاملين رأسمال فكري يحملون المعرفة في عقولهم، وأن المنظمة يجب أن تحول هذه المعرفة إلى تنفيذ أي تحويل المعرفة الفردية إلى معرفة منظميه، إذ أن هذه المعرفة ينبغي على المنظمة اكتسابها وتخزينها ونقلها ونشرها وتنفيذها، وبذلك يمكن القول أن المورد البشري (رأس المال الفكري) يلعب دوراً مهماً في تعلم المنظمة.

كما أن المنظمة المتعلمة تعمد إلى ممارسة نشاط التدريب وتطوير الأفراد العاملين خاصة **التدريب** على حل المشاكل ذاتياً، كما أن المنظمة المتعلمة قد تعتمد بشكل أساسي على الخبرات العملية والتجارب التي تعنى بالبحث وبشكل علمي ونظامي عن المعارف الجديدة، والمنظمة المتعلمة تتعلم أيضاً من خلال وجهات نظر جديدة، فتدريب وتطوير المورد البشري يلعب دوراً واضحاً في الحصول على بعض الخبراء الذين يتدربون على فهم فكري يساهم وبشكل فعال في بناء منظمات التعلم المستجيبة لبيئة تنافسية دائمة التغيير[2].

ب- المصادر البشرية لمعارف المنظمة

إن البيئة الداخلية ومصادر المعرفة في المنظمة تتمثل بالأفراد العاملون بالمنظمة، حيث يمكن أن نحدد ثلاث فئات تساهم في تكوين معرفة المنظمة[3]:

❋ **إستراتيجيو المعرفة:** وهم خبراء الإستراتيجية والمنافسة القائمة على المعرفة في السوق، وهؤلاء هم الذين يلتقطون بشكل عميق وفعال الأدوار الجديدة للمعرفة داخل المنظمة، وإستراتيجيو المعرفة هم الذين يعيدون تقييم أو بناء إستراتيجية المنظمة، والرمز

[1] ابراهيم خلوف الملكاوي، مرجع سبق ذكره، ص 89.

[2] حسين عجلان حسين، مرجع سبق ذكره، ص135.

[3] المرجع نفسه، ص107.

المعبر لهذه الفئة أنهم خبراء المعرفة التنافسية، والواقع أن هذه الفئة هي التي تستوعب الغرض المعرفي وهي الخبيرة في التعامل مع فجوات المعرفة الداخلية والخارجية المتعلقة بالمعرفة التنافسية.

❋ **مهنيو المعرفة:** هؤلاء هم الذين يتعاملون مع المعرفة كموضوع وأنهم المسؤولون عن المعرفة السببية أو معرفة ماذا وعن الدراية الفنية أو معرفة كيف؟ والواقع أن هذه الفئة هي التي تستوعب المضمون المعرفي وهي الخبيرة في أساليب الحصول عليها واستيعابها، وهذه الفئة هي التي تمثل الجدارة الجوهرية القائمة على المعرفة، وهي جوهر رأس المال الفكري للمنظمة، وتمثل هذه الفئة مهندس المعرفة وهو الشخص الذي تعتمد عليه المنظمة في بناء قواعد المعرفة فيها من خلال تمثيله للمعرفة من مصادرها الأصلية سواء عن طريق اللقاءات المباشرة مع الخبراء أم الرجوع إلى الوثائق.

❋ **عمال المعرفة:** هؤلاء هم الذين يعملون في مجال المعرفة من أجل توفير الدعم والإسناد لِمِهَنِيّ المعرفة فهم الذين يقومون بجمع المعلومات وتصنيفها وجدولتها وخزنها وإيصالها للمستفيدين، وهم يناظرون– في الاقتصاد المعرفي– عمال الإنتاج اليدويين – في الاقتصاد الصناعي– إن أفراد هذه الفئة يعرفون جيداً بماذا يتكلم مهنيو المعرفة وما يحتاجون وما يطلبون وكيفية تنفيذ ما يطلبون، وتمثل هذه الفئة الكفاءة التشغيلية التفصيلية المتعلقة بالتنفيذ لما يطلبه منهم مهني المعرفة مما يجعلهم أكثر قدرة على القيام بمهامهم، ورمز هذه الفئة هو التوثيق والإيصال، ويدخل ضمن عمال المعرفة حملة الشهادات الجامعية، وأن هؤلاء مسئولون عن إيجاد وتطوير المعرفة الجديدة وتضمينها مع المعرفة القائمة، ويجب أن يمتلكوا القدرة على الحكم ولديهم فهم شامل واستقلالية في التصرف.

جـ– خصائص عمال المعرفة:

يعد الجانب البشري الجزء الأساسي في إدارة المعرفة، لكونه يتضمن الأساس الذي تنتقل عبره المنظمة من المعرفة الفردية إلى المعرفة التنظيمية (الجماعية) التي تنشط فيها ذاتها في اتجاه المشاركة بتلك المعرفة وإعادة استخدامها؛ والمقصود بالأفراد: كادر أنظمة

المعلومات، كادر إدارة المعرفة، كادر البحث والتطوير، مديرو الموارد البشرية، مديرو الأقسام الأخرى، قادة فرق المشاريع، والأفراد المساهمون في عملية إدارة المعرفة[1].

كما أن الأفراد الذين يقومون بخلق المعرفة كجزء من عملهم، هم من يوفرون الموجودات أو الموارد غير المادية التي تصبح حيوية للنجاح والنمو التنافسي، حيث تسهم بصيرة الإنسان في إثراء المعرفة المتوافرة في المعلومات من خلال تنظيم المعلومات، كيفية ربطها مع بعضها البعض، التقييم المستمر للمعلومات المحفوظة في الأنظمة التقنية، تقييم وتعزيز، وقبول أو رفض حساب فوائد المدخلات من المعلومات، كي يجري تحويلها إلى معرفة، ويكون من أبرز أدوارهم تحديد من سيقوم بتوصيل هذه المعرفة، في حين يقوم مدير إدارة المعرفة الرئيس بدور قيادي في برنامج إدارة المعرفة، حيث يقوم ببناء علاقات عمل جيدة مع الإدارة العليا ومع العاملين في الأقسام الأخرى، كما يهتم بإدارة برامج التعليم والتدريب في المنظمة والعمل على تطويرها وإنشاء مراكز للتعلم الداخلي والصفي، ويهتم بتصميم وتنفيذ أنظمة الحوافز وتقييم الأداء المنسجم مع أهداف إدارة المعرفة[2]، وهذا الدور يسمح له بالمشاركة في بناء الإستراتيجية منذ البداية، ويتميز عمال المعرفة بمجموعة من الخصائص هي[3]:

- مهارات العمل الأساسية: المعارف، المهارات الأدائية، الاتجاهات، استخدام التقنيات الحديثة؛ التخطيط، التنظيم، الإدارة، الانضباطية، الصحة والسلامة.
- مهارات التعامل والاتصال، العمل في فريق، مراعاة بيئة العمل الثقافية.
- المهارات العقلية العليا: التعليم الذاتي، التفكير النظمي، التفكير الناقد، حل المشكلة، النهج التطبيقي القابلية للتكييف.

---

[1] http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:CUu6Iu5MxckJ:knol.google.com/k.google.com

[2] ibid.

[3] اقنيني عقيلة: **إدارة المعرفة قمة التميز في المؤسسات المعاصرة**، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة سعد دحلب– البليدة، جوان 2007، ص126.

- مهارات التطوير: الإبداع، المبادرة، المجازفة، الريادة، التنبؤ، الاستقلالية.

ثانيا: التخطيط الاستراتيجي ومعارف المنظمة

1- **التخطيط الاستراتيجي للتسويق:**

إن التخطيط الاستراتيجي كأسلوب عمل متكامل يرمي إلى تحقيق الأهداف الموضوعية بشكل مقبول لكل من طرفي المعادلة، المنتج من جهة و المستهلك من جهة ثانية، وقبل التطرق إلى مفهوم التخطيط الإستراتيجي لا بد أن نتطرق ولو بصورة موجزة جدا إلى تحديد مفهوم **الإستراتيجية**، حيث أنه توجد العديد من وجهات النظر المختلفة والمتباينة تبعا للنظريات والظروف البيئية المتغيرة، ومن بين هذه التعاريف نجد (أنصوف) قد عرفها بأنها: "نمط من حلول المشكلات والتغيرات الإستراتيجية التي يواجهها المديرون"[1]، كما يضيف في تحليل وتطوير مفهوم الإستراتيجية من خلال أن المؤسسة تستطيع أن تحدد قطاع أو مجال النشاط أي يجب أن تكون فيه المؤسسة، وتختار المؤسسة طريقة عمل خاصة في البحث على الفرص الإستراتيجية للوصول إلى أهدافها وذلك بالاعتماد على قواعد اتخاذ القرار التي توجه اختياراتها نحو فرص أحسن.

وبالنسبة لمفهوم **التخطيط الإستراتيجي** فهو يعتبر عملية تحديد الأهداف الرئيسية للمنظمة وكذلك تحديد السياسات والإستراتيجيات التي تحكم العمليات، وكذلك تدبير واستخدام الموارد لتحقيق تلك الأهداف، أي أن التخطيط الإستراتيجي يعني تحديد الأهداف الأساسية أو التي تشكل موضوع المؤسسة والوسائل والأدوات المستخدمة مستقبلياً للوصول إلى تحقيقها، معتمدين في ذلك سياسات واستراتيجيات تترجم هذه الأهداف[2].

إذن فالتخطيط الاستراتيجي يعني العملية التي يتم من خلالها الربط بين رسالة الشركة وأهدافها الرئيسية من جهة والاستراتيجية التي تمكن من تحقيقها من جهة أخرى،

[1] C.kennedy: **toutes les théories du managemen** , traduit par a Dupin maxima, paris, 1993.P 31.
[2] Ibid.

فالتخطيط الاستراتيجي هو العملية الإدارية التي يمكن من خلالها التوفيق بين موارد الشركة وإمكانياتها وفرص الأعمال المتاحة أمامها[1].

أما **التخطيط الاستراتيجي للتسويق** فيعرف على أنه العملية الإدارية التي يتم من خلالها تحديد الأهداف التسويقية، وتنمية بدائل المزيج التسويقي التي توصل إلى تحقيق هذه الأهداف، والقيام بالتقييم والمفاضلة بين البدائل، واختيار المزيج التسويقي المناسب، وخلق الظروف المناسبة لتنفيذ برامج المزيج التسويقي المختار[2].

وفي مجال التسويق يلاحظ أن استراتيجية التسويق هي الموجه المركزي للاستراتيجية العامة للمؤسسة نفسها، وهذا بحكم الوظيفة التي لها قدرة كبيرة على فهم العوامل المحيطة بالمؤسسة والاتصال المستمر بالمستهلكين والمنافسين، ويمكن توضيح العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة والاستراتيجية التسويقية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (03) يوضح مستويات التخطيط الاستراتيجي

المصدر: محمد إبراهيم عبيدات: **استراتيجية التسويق (مدخل سلوكي)**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2002، ص24.

إن التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة يتضمن سلسلة من الأنشطة وهي كمايلي:3

– تحليل أداء المؤسسة بشكل عام؛

[1] عصام الدين أمين أبو علفة، "**التسويق " (المفاهيم _الاستراتيجيات) _النظرية والتطبيق _**, الجزء الأول, مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2002، ص128.

[2] عصام الدين أمين أبو علفة، مرجع سبق ذكره، ص128.

[3] محمد إبراهيم عبيدات، **استراتيجية التسويق (مدخل سلوكي)**، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2002، ص. 24.

– تحديد التحديات الاستراتيجية التي تواجهها المؤسسة حاضرا ومستقبلا إن أمكن؛

– تحديد الفرص المتوفرة أمام المؤسسة والوسائل التي يمكن استخدامها لاستغلال تلك الفرص؛

– تحديد مهمة، أهداف واستراتيجيات وحدات العمل داخل المؤسسة؛

– تقرير الأولويات من الأهداف المراد تنفيذها، مع تطوير الاستراتجيات الفرعية لكل وحدة عمل.

أما الأنشطة التسويقية التي تقع ضمن مسؤولية المدير التنفيذي فهي:

– المشاركة في إعداد الاستراتيجة العامة للمؤسسة؛

– تطوير وحدات العمل بما يتناسب مع أولويات المؤسسة وقدراتها المالية والبشرية.

ويعتبر التكامل بين عناصر الاستراتيجية التسويقية ضمان لنجاح تطبيق الاستراتيجية التسويقية في إطار التخطيط التسويقي المتكامل، إذ تغطي الاستراتيجية التسويقية استراتيجيات تفصيلية تخص كل عنصر من عناصر المزيج التسويقي ويجب تطوير هذه الاستراتيجية كلما تغيرت الإمكانيات والموارد المتاحة داخل الشركة وفق متغيرات البيئة التسويقية المحيطة وخاصة المنافسة العالمية والمحلية والقوانين التجارية والاقتصادية وغيرها[1].

-**الأدوات المساعدة في التخطيط الاستراتيجي:** وتوجد العديد من أدوات التحليل التي تساعد فريق التخطيط الاستراتيجي على تقييم البدائل الاستراتيجية على مستوى النشاط الواحد، أو الاستثمار، أو المنطقة الجغرافية، أو المنتج، وأدوات التحليل على مستوى النشاط تتمثل في: منحنى الخبرة، حصة السوق، معدل النمو، دورة حياة المنتج.

- **منحنى الخبرة:** تتكون الخبرة لدى المنظمة عند استمرارها في الإنتاج في نفس السلع أو تقديم نفس الخدمات لفترة زمنية طويلة نسبياً، ويلاحظ على هذه الخبرة انه تؤدي إلى انخفاض في التكاليف.

[1] Philip Kotler,**" Kotler on marketing how to create and dominate markets**" the free press,inc,usa,1999.p.120

- **حصة السوق:** إذا كان المنتج أو النشاط أو الاستثمار يتمتع بحصة سوقية كبيرة، فان المنظمة تستطيع أن تحقق تدفقا نقديا جيدا من ورائه، ثم تستخدم ذلك التدفق في تعزيز وتدعيم أنشطة جديدة تنطوي على احتمالات نمو جيدة.
- **معدل النمو:** إذا كان المنتج أو النشاط ذو معدل نمو مرتفع فعلى المؤسسة محاولة الحصول على اكبر حصة من السوق على حساب المنافسين، ومثل هذه الاستراتيجية تتطلب توجيه قدر كبير من الموارد المتاحة إلى الحملات الإعلانية وغيرها من الأنشطة الترويجية المختلفة.
- **دورة حياة السلعة:** تمر أي سلعة بعدة مراحل في حياتها تبدأ بمرحلة التقديم إلى السوق، ثم نمو المبيعات وتصل بعد ذلك إلى مرحلة النضج ثم تبدأ مرحلة التدهور وأخيراً مرحلة ما بعد الوفاة.

2- مساهمة فريق المعرفة في صياغة الخطط الاستراتيجية التسويقية

أ- **عملية صنع القرار الاستراتيجي:** إن أفضل نظم التخطيط الاستراتيجي من حيث التصميم سوف تفشل في تحقيق النتائج المرغوبة اذا لم يستخدم صانعوا القرار الاستراتيجي المعلومات المتاحة بأقصى درجة كفاءات ممكنة، وفي الحقيقة يوجد كثيرا من المديرين يفتقرون إلى القدرة التي يجب أن يتحلى بها صناع القرار الاستراتيجي لان السبب وراء الأداء الهزيل لكثير منهم يكمن في[1]:

- **التراكم المعرفي والقرارات الاستراتيجية:** ترتبط العوامل المنطقية التي تحكم صنع القرار الإنساني بالقدرات المعرفية ونتيجة لذلك فاننا نتجه إلى الاعتماد على قواعد معينة تتصل بمحاولة اكتشاف الأشياء بمبادرات ذاتية وذلك عند الشروع في عمليات صنع القرار علما بان كثيرا من هذه القواعد تعتبر مفيدة إلى حد ما.
- **التفكير الجماعي والقرارات الاستراتيجية:** إن معظم القرارات الاستراتيجية هي قرارات جماعية وليست فردية ومن ثم فان بيئة العمل الجماعية التي يجري من

[1]Philip Kotler, Op.Cit..P.70

خلالها إصدار القرارات هي بمثابة متغير هام لتحديد ما إذا كان التحيز المعرفي سيؤثر بطريقة عكسية على عمليات صنع القرار ذلك أن مجموعات عديدة تتميز بظاهرة تسمى التفكير الجماعي.

-ولتحسين صنع القرارات الاستراتيجية في ظل ظروف العولمة الاقتصادية يجب العمل على إدماج المعلومات الهامة في آلية صنع القرار -رغم وجود التحيز المعرفي وعوائق التفكير الجماعي- الأمر الذي يترتب عليه واقعية القرارات الاستراتيجية وارتكازها على عمليات التقييم التام والشامل.

ب- مميزات الأفراد صانعي القرارت الاستراتيجية في المنظمة:

لقد أصبحت المعرفة ميزة تنافسية مباشرة للمنظمات لبيع الأفكار والعلاقات (خدمة الأداء، البرمجيات، وتقانة قيادة المنظمة) وميزة تنافسية غير مباشرة لكل المنظمات التي تحاول تمييز نفسها في كيفية خدمتها الزبائن، فالمنظمات الناجحة هي التي تميل إلى جذب معظم الخبرات، وتطوير واستبقاء (الاحتفاظ) بالأفراد الذين يمكنهم قيادة المنظمة إلى الريادة من خلال استجابتها لزبائنها، وللفرص المنتشرة في التقانة على حد سواء، وهكذا فإن التحدي الذي هو أمام المنظمات يقتضي بالتأكيد امتلاكهم القدرات لإختيار هكذا أفراد موهوبين واستيعابهم وتطويرهم وتفويضهم والمحافظة عليهم[1].

إن صناع المعرفة ومديريها وإدارة معرفة الزبائن، هي مصطلحات تمثل فريق المعرفة في المنظمة الذي يمثل المعرفة الضمنية التي يمتلكها المورد، والذي بدوره يحقق الميزة التنافسية للمنظمات في عصر التقانة والمعرفة، كما إن هذا المورد يعد عنصراً أساسياً إن لم يكن أهم عناصر إدارة المعرفة، وفي هذا السياق يتم توضيح مكونات فريق المعرفة كما يلي:

- **صناع المعرفة:** يختلف صناع المعرفة عن صناع بيانات المسؤولين لمعالجتها، كالعاملين في السكريتارية ورجال البيع وماسكي السجلات... فيولد صناع المعرفة المعلومات

[1] Ultrich; D.: **A New Mandate for Human Resources**, Harvard Business Review, 1998, Jan-Fab, p126-127.

والمعرفة، ويكونون أكثر علماً وثقافة من صناع البيانات، وقد يكونون أعضاء استشاريين للمنظمة ويعد الباحثون والمصممون والكتاب والقضاة أمثلة لصناع المعرفة[1]، وأن هؤلاء مسؤولون عن توليد المعرفة الجديدة وتطويرها وتضمينها مع المعرفة القائمة، ويؤدي صناع المعرفة ثلاث أدوار أساسية وضرورية للمنظمة وللمديرين داخلها، وهي[2]:

- الحفاظ على حداثة المعرفة في المنظمة، والتواصل مع تطورها في العالم الخارجي.
- الخدمة كمستشارين داخليين في مجال المعرفة.
- العمل كوكلاء للتغيير، أي يقومون بعملية التغيير المنظمي وتقويمها.

❋ **مديرو المعرفة:** يعد استحداث منصب مسؤول أو ضابط المعرفة الرئيس (CKO)* الذي سماه (Rastogi)[4] مدير المعرفة الرئيس (CKM)** الخطوة الأولى في مساعدة المنظمات على إدارة معرفتها، فيجب أن يكون لدى المدير المهمة الأساسية لجمع مختلف جوانب المعرفة– ولاسيما ما يخص العاملين وما يعود إليهم– وتصنيفها ونقلها إلى قاعدة المعرفة لإشتقاق النتائج والمعايير والصيغ اللازمة للإرتقاء بالعمل[6]. إن المنظمات الساعية لإستحداث منصب مسؤول أو ضابط المعرفة الرئيس (CKO) يلزمها توفير بعض الهياكل التحتية الفنية والتنظيمية والتركيز على النشاطات الحاسمة لضمان تحقيق إدارة المعرفة، وهناك ثلاث أدوار يمكن أن يؤديها (CKO) هي[7]:

- مسؤولية تطوير برامج إدارة المعرفة وتنفيذها.

---

[1] Laudon; K, & Laudon; J. : **Management Information Systems**, 4th/ed., Prentice Hall, Inc., New York, 2001, p359.
[2] *Ibid, p360.*
[*] *CKO : Chief Knoweldge Officer.*
[4] *Rastogi ;P.: **Knowledge Management and Intellectual Capital the New Virtuous Reality of Competitivenss**, Humman systems Management, 19, 2000, p41.*
[**] *CKM : Chief Knoweldge Manager.*
[6] *Kuhn; J.: **Linking Continuous Improvement and Knowledge Management**, www.continuous-innovation.net/publication/papers-3rd/kuhrn-ci.2000.pdf, lir 13/09/2000.*
[7] *Herschel ;R. : **Chief Knowledge Officer: Critical Success Factors Knowledge Management; Information Strategy,** The Executive Journal, Vol.16, No,4, 2000, p37.*

- تطوير الاستراتيجية التي توجه المنظمة إلى كيفية الحفاظ على موجوداتها الفكرية ومعالجتها.
- تبني الثقافة التنظيمية التي تركز على التعلم والنمو الدائمين.

وأظاف (Turban)[1] أن دور مسؤول أو ضابط المعرفة الرئيس يتمثل في الإحاطة بالمعارف باستخدام أسلوب تقانة المعلومات وله ثلاث مسؤوليات هي: توليد بنية تحتية لإدارة المعرفة، بناء ثقافة معرفة، نشر الثقافة المعرفية.

إن وظيفة مدير المعرفة ليست منصباً واحداً، لكنها مفهوم إداري ذو أوجه ومناصب ومواقع متعددة، منها[2]: ضابط المعرفة، ومهمته تركيب وإنشاء قاعدة المعرفة والاشراف على عمليات التطوير بها، ومنها أخصائي مجالات التفوق، ومهمته تشجيع إنشاء مجالات التفوق الفردي ومتابعة تطويرها، ومنها خبير الاتصالات، ومهمته ضمان الربط الشبكي داخل المنظمة وخارجها وضمان سهولة انسياب المعرفة وتوزيعها على الشبكة، وقد صنف (Asllani & Luthans)[3] مديري المعرفة في مجموعتين رئيسيتين هما:

- مديرو المعرفة الظاهرة: تتضمن هذه المجموعة كل الموظفين في المنظمة الذين يقومون بعمليات توليد المعرفة وتصنيفها ونقلها واتصالها، ويعد مديرو تقانة المعلومات أنموذجاً رئيساً لمديري المعرفة الظاهرة.
- مديرو المعرفة الضمنية: تقتضي المعرفة الضمنية أن الصيغة الأساسية لنقل المعرفة هي الاتصال المباشر بين الأفراد، ويركز مديرو المعرفة الضمنية غالبا على العملية التي تسهل التفاعل بين صناع المعرفة والخبراء، وهم معنيون أيضاً

[1] Turban; E, & Rainer; K, & Potter; R. : **Introduction to Information Technology,** John Wiley & Son, Inc., U.S.A, 2001, p40.

[2] بروبست، جيلبرت وراوب، ستيفن وروميهارت، كاي، عرض: صبحي، حازم حسن: **إدارة المعرفة بناء لبنات النجاح**، الطبعة الأولى، المكتبة الأكاديمية، مصر، 2001، ص38.

[3] Asllani; A, & Luthans; F.: **What Knowledge Managers Really Do; an Empirical and Comparative Analysis**, Journal of Knowledge Management, Vol, 7, No,3, 2003, p55-56.

بإيجاد خبرات جديدة وجعلها تحقق الفائدة في الزمان والمكان المناسبين، ويعد مديرو الموارد البشرية مثالاً لمديري المعرفة الضمنية.

❋ **إدارة معرفة الزبون:** تمثل إدارة معرفة الزبون (CKM) إدارة البناء الخارجي (رأس مال الزبون)، وهي تعبر عن معرفة زبائن المنظمة الخارجيين، فأغلب المنظمات التي تتجه نحو الزبون فيها مديرون لمعرفة زبائنها، وينجح أغلبها في إدارة المعرفة "حول" الزبون، إلأ أن القليل منها تدير المعرفة بزبائنها بشكل جيد.

إن إدارة معرفة الزبون هي عملية استرجاعية، تقوم من خلالها المنظمات بتحرير زبائنها من الاستلام السلبي للمنتجات والخدمات، وإدخالهم كشركاء في المعرفة، وتهدف إلى اكتساب المعرفة الموجودة عند الزبائن، وتقاسمها معهم وتوسيعها لتحقيق الفائدة للزبائن والمنظمة معاً، وهناك نوعان من هذه المعرفة هي[1]:

- ✓ معرفة حول الزبون: التي ربما تشمل المعرفة حول الزبائن المحتملين وتقسيماتهم.
- ✓ معرفة الاستحواذ (التملك) عن طريق الزبائن، حول الانسجام بين خطوط المنتج مثلاً أو المعالجة الفعالة لشكاوي كساد سلعة معينة، وحول المحيط الأوسع للمنظمة، السوق الذي تسلم فيه المنتجات والخدمات.

[1] Rowley;J.: **Eight Questions For Customer Knowledge Management In E-Business**, Journal of Knowledge Management, Vol.6, No.5, 2002, P501.

الخلاصة:

يعد التخطيط الاستراتيجي للتسويق عملية إدارية يتم من خلالها تحديد الأهداف التسويقية، وتنمية بدائل المزيج التسويقي التي توصل إلى تحقيق هذه الأهداف، والقيام بالتقييم والمفاضلة بين البدائل، واختيار المزيج التسويقي المناسب، وخلق الظروف المناسبة لتنفيذ برامج المزيج التسويقي المختار، أين تعتبر إدارة المعرفة التسويقية أحد مهارات تعلم المنظمة فن الاكتساب، الخلق، التحويل والاحتفاظ بالمعرفة، كما أن الزبون يمثل مركز اهتمام المنظمة التسويقية والغرض الرئيسي من قيامها بالبحوث والدراسات التسويقية.

فالمنظمات الناجحة هي التي تميل إلى جذب معظم الخبرات، وتطوير واستبقاء (الاحتفاظ) بالأفراد الذين يمكنهم قيادة المنظمة إلى الريادة من خلال استجابتها لزبائنها، وللفرص المنتشرة في التقانة على حد سواء، وهكذا فإن التحدي الذي هو أمام المنظمات يقتضي بالتأكيد امتلاكهم القدرات لإختيار هكذا أفراد موهوبين واستيعابهم وتطويرهم وتفويضهم والمحافظة عليهم، حيث أن تدريب وتطوير المورد البشري يلعب دوراً واضحاً في الحصول على بعض الخبراء الذين يتدربون على فهم فكري يساهم وبشكل فعال في بناء منظمات التعلم، عن طريق إدارة معارفها.

وهذه الإدارة المعرفية وعملياتها تعمل على تحويل الموجودات الفكرية إلى قيمة مضافة، من خلال تخطيط، تنظيم، توظيف، توجيه ورقابة رأس المال الفكري (المعرفة) في المنظمة لضمان الميزة التنافسية، والمحافظة عليها بإدامة المعرفة ونشرها واستثمارها، حيث يعد الجانب البشري الجزء الأساسي في إدارة المعرفة، كونه يتضمن الأساس الذي تنتقل عبره المنظمة من المعرفة الفردية إلى المعرفة التنظيمية (الجماعية) التي تنشط فيها ذاتها في اتجاه المشاركة بتلك المعرفة وإعادة استخدامها.

المراجع:

1. إبراهيم خلوف الملكاوي: **إدارة المعرفة (المفاهيم والممارسات)**، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006.
2. اقنيني عقيلة: **إدارة المعرفة قمة التميز في المؤسسات المعاصرة**، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة سعد دحلب– البليدة، جوان 2007.
3. بروبست، جيلبرت وراوب، ستيفن وروماهارت، كاي، عرض: صبحي، حازم حسن: **إدارة المعرفة بناء لبنات النجاح**، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الاولى، مصر، 2001.
4. حسين عجلان حسين، إستراتيجيات الإدارة المعرفية في منظمات الأعمال، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2008.
5. ربحي مصطفى عليان: **ادارة المعرفة**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن،2008.
6. سهام عبد الكريم: "**إدارة المعرفة مدخل استراتيجي لتأهيل المؤسسات الاقتصادية**"، الملتقى الدولي حول: إدارة المعارف والفعالية الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،2008.
7. صلاح الدين الكبيسي، **إدارة المعرفة**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2005.
8. عبد الستار العلي، وآخرون: **المدخل إلى إدارة المعرفة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، 2006.
9. عصام الدين أمين أبو علفة: **التسويق (المفاهيم والاستراتيجيات)**, الجزء الأول، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2002.
10. فليح حسن خلف: **اقتصاد المعرفة**، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2007.
11. محمد إبراهيم عبيدات، **استراتيجية التسويق (مدخل سلوكي)**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، 2002.

12. Asllani; A, & Luthans; F.: **What Knowledge Managers Really Do; an Empirical and omparative Analysis**, Journal of Knowledge Management, Vol, 7, No,3, 2003.
13. C.kennedy: **toutes les théories du managemen** , traduit par a Dupin maxima, paris, 1993.
14. E,Carson, & al: **Intellectual Capital Mapping Employee and Work Group Attributes,** Journal of Intellectual Capital, Vol.5, No.3, 2004.
15. Gibbert; M, & Leibold; M, & Probest; G.: **Five Styles of Customer Knowledge Management, and How Smart Companies Put them into Action**. www.hes.inf.unige.ch/recherches-publication/pdf. veu à 13/08/2002.
16. Herschel ;R. : **Chief Knowledge Officer: Critical Success Factors Knowledge Management**; Information Strategy, The Executive Journal, Vol.16, No,4, 2000.
17. http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:CUu6Iu5MxckJ:knol. google.com/k.google.com
18. Jamal; A, Nazari and Irene; M, Herremans: **Extended VAIC Model: measuring intellectual capital component**, Journal of Intellectual Capital, Vol.8, No.4, 2007.
19. Kuhn; J.: **Linking Continuous Improvement and Knowledge Management**, www.continuous-innovation.net/publication/papers-3rd/kuhrn-ci.2000.pdf, lir 13/09/2000.
20. Laudon; K, & Laudon; J. : **Management Information Systems,** 4th/ed., Prentice Hall, Inc., New York, 2001.
21. Philip Kotler,**" Kotler on marketing how to create and dominate markets**" the free press,inc,usa,1999.
22. Rastogi ;P.**: Knowledge Management and Intellectual Capital the New Virtuous Reality of Competitivenss**, Humman systems Management, 19, 2000.
23. Rowley;J.: **Eight Questions For Customer Knowledge Management In E-Business**, Journal of Knowledge Management, Vol.6, No.5, 2002.
24. Turban; E, & Rainer; K, & Potter; R. **: Introduction to Information Technology**, John Wiley & Son, Inc., U.S.A, 2001.
25. Ultrich; D.: **A New Mandate for Human Resources**, Harvard Business Review, Jan-Fab, 1998.

الإنذار المبكر "الرادار": تحسين الحكم الرشيد للنظام المالي والتشريعي "دروس الإصلاح المستفادة من الأزمة المالية الحالية"

- د. نجيب محمد حمودة مسعود*

الملخص:

هناك فشل في النظام المؤسسي للنظام المالي التشريعي: كبار صانعي القرار السياسي الذين أقروا التشريعات المالية بشكل متكرر، وتحديداً السياسات المالية والتشريعية التي طُبقت، وزعزعت استقرار النظام المالي العالمي. كانوا يحتفظون بهذه السياسات، ولم يتعلموا من العواقب الوخيمة لها، فهذه السياسات كانت تفتقر إلى الحوافز الملائمة، خلال السنوات العشر التي سبقت الأزمة المالية العالمية. والأزمة لا تعكس في المقام الأول عدم وجود سلطة تنظيمية أو تشريعية، وخطوط واضحة من السلطة التنظيمية، والاختلالات في حساب رأس المال، أو نقص في المعلومات من قبل المنظمين في البيئة المصرفية الأمريكية، ولكنها امتدت منها لجميع دول العالم، ليدفع الجميع فاتورة أخطاء النظام المصرفي الأمريكي. بالأحرى فهو يمثل عدم رغبة جهاز السياسة التشريعية التكيف مع النظام الديناميكي للابتكارات المالية، والرغبة في تحقيق الصالح العام للأفراد. فمن المُقترح أن تكون هناك مؤسسة جديدة تعمل أيضاً في مناخ أيديولوجي معين، لتكون بمثابة الإنذار المبكر "الرادار" نيابة عن الجمهور أو الأفراد، لتحسين النظام المالي والتشريعي وتنفيذه وتعديله، ووضع السياسات اللازمة للحفاظ على الموارد المتاحة، لذلك وجب توثيق خبرات الرادار لتكون دروساً مستفادة، حتى لا تقع النظم المالية والمصرفية في أزمات مالية تضيع بها الثروات.

مفاتيح البحث: المؤسسات المالية، نظام الإنذار، التشريعات، السياسات، الأزمة المالية.

Abstract:
There was a failure in the financial system regulation. Senior policymakers who recognised the financial regulation repeatedly and specifically enacted policies that have been applied and destabilised the global financial system. They maintained these policies did not learn from the consequences of their policies during the ten years before the financial crisis. The crisis does not primarily reflect an absence of regulatory power, unclear lines of regulatory authority, capital account imbalances, or a lack of information by financial regulators, or by regulators in the banking environment of America, which extended them to the entire world to pay the invoice of the U.S. banking system errors. Rather, it represents the unwillingness of the policy apparatus to adapt to a dynamic, innovating financial system, and the desire to achieve the common good of individuals. A new institution is proposed to improve the design, implementation and modification of financial regulations. That will be also working in a climate of particular ideological to serve as early warning "Radar" on behalf of the public or individuals. It will improve the financial system, and implementation to modify developing the policies to preserve the resources available. Therefore, it must document the experiences of the Radar to be the lessons learned located so as not to financial systems and banking crises in the financial lost their wealth.
Keywords: financial institutions, regulation, policy, financial crisis.

* أستاذ محاضر، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة الزيتونة الاردنية.

المقدمة:

إن الهدف الأول من هذه الورقة البحثية هو محصلة تشخيص الأسباب التي أدت إلى انهيار النظام المالي العالمي، الذي يعكس فشل أنظمه الحكومات في إدارة النظام المالي التشريعي. النظام المرتبط بتصميم الإصلاحات الاقتصادية والسياسات المالية، وإقرارها وتنفيذها. والتي ساهم فيها كبار صانعو السياسات المصممة والممنهجة، والتي نفذت. والأهم من ذلك، تمت المحافظة على تلك السياسات التي زعزعت استقرار النظام المالي العالمي، واستمرار الاحتفاظ بهذه السياسات من قبل الولايات المتحدة، حتى مع وجود السلطات القانونية والتشريعية، واعتمدت سياساتها على زيادة هشاشة النظام المالي والتشريعي. وعلاوة على ذلك، حصلت السلطات التشريعية على هذه المعلومات خلال العقد قبل الأزمة[1]، عندما كانت تملك الوقت الكافي لتعديل السياسات في ظل ظروف هادئة نسبياً. حتى الآن، واضعوا السياسات المالية لم يتمكنوا من ضبط ضعف الدعاية الكامنة وراء قواعد الحوكمة للنظام التشريعي.

وعلى النقيض من الدراسات المشتركة، والتحليل النظري لها، مثل دراسة (Barth, Caprio, and Levine, 2011) ، التي تشير إلى أن الأزمة لا تعكس فقط اختلالات الاقتصاد الكلي العالمي، وانتشار الأدوات المالية السامة، وضعف السلطة الإشرافية، وعدم وجود خطوط واضحة للسلطة التنظيمية. التي أدت مجتمعة دوراً، ولكن دوراً

[1] منذ سبتمبر 2008 تعرض الاقتصاد الأمريكي والعالمي لأزمة مالية عنيفة اعتبرها الكثير الأسوأ منذ الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الماضي؛ إذ بلغت البنوك الأمريكية المفلسة فيها 440 بنك. ولم تكن هذه هي الأزمة الأولى للولايات المتحدة فخلال القرنين الماضيين مرت بعديد من الأزمات المالية خلال السنوات: 1797، 1810، 1819، 1837، 1857، 1873، 1884، 1893، 1907 من جراء سياسات البنوك التجارية، كما غطت الأزمة العالمية في ثلاثينات القرن العشرين العالم كله، كذلك حدثت أزمات في الولايات المتحدة سنتي 1974، 1979 بسبب سياسات البنك الفيدرالي الأمريكي، وفي سنة 1982 بسبب أسعار الفائدة، و 1989 بسبب السندات الحكومية، وحدثت أزمة في المكسيك في ديسمبر سنة 1994 وفي سنة 1998 حدثت أزمات مالية في دول العالم الأخرى، أما الأزمة المالية في دول شرق آسيا فقد بدأت في يولية 1997 (تايلاند – ماليزيا – اندونيسيا – الفلبين – كوريا الشمالية) بسبب الفائدة ، وكذلك حدثت أزمة سنة 1998 بسبب أسعار الفائدة السوفيتية، أزمة الأرجنتين 2001 (Masoud, 2009). ثم الأزمة العالمية المالية التي بدأت سنة 2007 وتفاقمت 2008 وما بعدها وتعتبر هي الأسوأ وهو ما تناوله البحث.

جزئياً. لكن خلق خيارات السياسة السيئة للحوافز المعاكسة التي تشجع المؤسسات المالية على اتخاذ المخاطر المفرطة، وتحويل مدخرات المجتمع نحو نهاية غير مربحة، هو الذي أدى إلى فشل إدارة النظام المالي، مما ساعد في انفجار الأزمة المالية العالمية.

ولاشك أن القصور في نظام الرقابة المالية، ووجود تناقض فادح بين القطاع المالي الحيوي، والنظام التنظيمي والتشريعي، أدى إلى فشل في التكيف بشكل ملائم مع الابتكار المالي. فالابتكارات المالية، أو ما يعرف بنظم تفعيل عولمة السوق: مثل المشتقات، والتوريق، والتزامات الديون المضمونة، ومقايضة العجز عن سداد الائتمان، كانت لها آثار ايجابية في المقام الأول على حياة معظم المواطنين، التي اعتمدت بشكل أساسي على نظام سعر الفائدة، واتخاذ النقد سلعة وبيع الديون بالديون، مما أدى إلى تضخيم المعاملات بأصول وهمية، تزايدت بشكل سرطاني خلال السنوات الأخيرة حتى بلغ التضخم 531 تريليون دولار بما يساوي عشرة أضعاف الناتج المحلي العالمي، وتقلص نسبة معاملات الإنتاج الحقيقي في السلع، والخدمات لأقل من 3% من الأداء العالمي. وحتى الآن، سمح للعجز، أو عدم الرغبة من جهاز الحوكمة الإشراف على النظام المالي للتكيف مع الظروف المتغيرة لهذه الابتكارات المالية التي انتشرت، وساهمت في تدمير النظام المالي. وكان من الممكن الحفاظ على وجود نظام أفضل لتقييم أداء الوضع الخاص بالسياسات المالية، والفوائد، مع تجنب القصور والضعف في تلك السياسات، وربطها مع الأدوات المالية الجديدة.

أما الهدف الثاني من هذه الورقة فهو اقتراح مؤسسة جديدة، يمكن تسميتها " بالرادار"، لتكون بمثابة إنذار مبكر للجمهور من خلال تصميم السياسات المالية، والتشريعية، لتحسين الحكم الرشيد للنظام المالي. وهذا بحاجة إلى قوة إيرادية للمطالبة بتحديث أية معلومات لازمة، لتقييم حالة النظام المالي، ومسؤوليته الوحيدة هو التقييم المستمر للسياسات المالية، وتقديم تقرير رسمي إلى السلطتين التشريعية والتنفيذية للحكومة سنوياً. الأهم من ذلك، وبشكل فريد، فإن الرادار وظيفته لاتكون مستقلة سياسياً فحسب بل مستقلة عن

الأسواق المالية أيضاً. ويُعيّن كبار أعضاءه لفترات متعاقبة للحد من النفوذ السياسي، ولحمايته من تأثيرات السوق، ومنع كبار الموظفين من الحصول على تعويض من القطاع المالي بعد الانتهاء من الخدمات العامة، ولفترة في الوقت المناسب. والهدف هو خلق مؤسسة قوية ترتبط ارتباطاً لا ينفصم عن الدوافع الشخصية، والطموحات، والهيبة لموظفيها لإعادة التقييم الدقيق لأثر الأنظمة المالية على الجمهور.

أولاً: فشل السياسة التشريعية:

1 . الديباجة:

في هذا الجزء من الورقة البحثية، يمكن الإقرار أن الفشل المنهجي لتنظيم التشريعي المالي أدى ولو جزئياً إلى انهيار النظام المالي العالمي، إذ بلغت تكلفة أكبر خطة لحفز النمو الاقتصادي في تاريخ الولايات المتحدة 787 مليار دولار لزيادة إنفاق القطاع العائلي وقطاع الأعمال، وزيادة الإستثمارات، وإنهار السوق العقاري والأصول العقارية من 13 تريليون دولار 2006 الى 8.8 تريليون سنة 2008 بمعدل 32.3%، أيصاً انخفضت السيولة لدى البنوك التجارية، وبنوك الإستثمار، وشركات التأمين، وصناديق التحوط من مشكلة إنخفاض السيولة لديها، مما أدى لإرتفاع عجز الموازنة الأمريكية من 162 مليار دولار سنة 2007 إلى 455 مليار دولار في 2008، ثم الى 1.4 تريليون دولار سنة 2009 ويعد أكبر عجز تواجهه الولايات المتحدة منذ الحربين العالميتين، بالإضافة الى ارتفاع حجم الديون السيادية التي صنعت أزمة عظيمة أدت لتعرض الولايات المتحدة للإفلاس سنة 2011، ولم ينقذها منه سوى رفع سقف الديون من 12 تريليون إلى 14.5 تريليون دولار في أغسطس 2011 (Al Sakka, 2011).

2 . وكالات التصنيف الإئتماني:

باعتبارها أول مثال يوضح كيفية الإخفاق في اتخاذ الإجراءات التنظيمية والتشريعية – والتقاعس عن العمل – أسهمت في إطلاق الأزمة المالية؛ إذ لعبت وكالات التصنيف الائتماني الكبري من أمثال موديز (Moody's) وستاندرد اند بورز (Standard &

Poor's)، دورا في صنع الأزمة؛ ويُعتمد عليها في تصنيف القروض تحديداً لمستوى جودتها، ومهمة هذه الوكالات مساعدة المستثمرين والبنوك على تقييم المخاطر الحقيقية للأوراق المالية المغطاة بالأصول العقارية لتسهيل حصولها على غطاء تأميني مناسب وبذلك يؤثر نشاط هذه الوكالات على الأعباء المالية التي تقع على البنوك مثل: تكوين مخصصات ديون مشكوك فيها بنسبة أكبر، وتخفيض حجم الإئتمان المقدم .. الخ، وهذه الإجراءات تؤثر على ربحية البنك وعلى قدر مكافآت الإدارة، وبالتالي يهم إدارة بعض البنوك الحصول على تصنيف مقبول يسمح لها بتحقيق أهدافها ولو على حساب صحة المعلومات الناتجة عن هذا التصنيف.

شركات التمويل العقاري تقدم بصورة روتينية القروض إلى المقترضين مع القليل من القدرة على سداد هذه الديون، لأنهم كانوا يكسبون الرسوم عن كل قرض، وكانت تباع هذه القروض إلى البنوك الاستثمارية، والمؤسسات المالية الأخرى. استحوذت البنوك الاستثمارية، والمؤسسات المالية الأخرى على تلك الرهون العقارية لأنها كانت تكسب رسوم حزم الرهون العقارية بشكل أوراق مالية جديدة، وإمكانية إعادة بيع تلك الأوراق المالية الجديدة المدعومة بالرهن (MBS) (Mortgage-Backed Security) إلى غيرها من المؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك شركات التأمين على المصارف، وصناديق التقاعد، اشترت هذه المؤسسات المالية الأخرى MBS، لأن وكالات التصنيف الائتماني ذكرت أنهم لم يصابوا بأذى من قبل، مما يزيد الطلب على الأوراق المالية، وتشجيع وكالات التصنيف الإئتماني مجموعة واسعة من المؤسسات المالية على القيام بالاستثمارات الفقيرة التي أطاحت في نهاية المطاف بالنظام المالي العالمي.

وهكذا، فعلم التشريح في النظام المالي يتطلب تشريح لماذا اعتمدت المؤسسات المالية على تقييم وكالات التصنيف الائتماني؟ كيف أصبحت وكالات التصنيف الائتماني نموذجاً محورياً لذلك؟ حتى 1970، كانت وكالات التصنيف الائتماني التي باعت المؤسسات ضئيلة الخبرة في تقييماتها لمخاطر الائتمان للمشتركين. الآن، بات من المستحيل للشركة أن

تصدر ورقة مالية من دون شراء لأول مرة بالتصويت. في عام 1975، أنشأت الأوراق المالية، والبورصات الامريكية منظمة معترف بها وطنيا للتقييمات الإحصائية (NRSRO) (Nationally Recognized Statistical Rating Organisation) هذه التسمية، التي منحت بمقتضاه من قبل تصنيف وكالات الائتمان ألكبرى. لجنة الأوراق المالية والبورصات بالولايات المتحدة U.S. Securities and Exchange Commission (SEC) التي اعتمدت بعد ذلك على NRSRO الائتماني، لتقييم المخاطر في تحديد متطلبات رأس المال في المؤسسات المالية وتنظيمها من قبل لجنة الأوراق المالية والبورصات "SEC".

لذلك، عندما بدأت المصارف في دفع NRSRO على حد سواء إلى ثم الهيكلة، ثم إلى الأوراق المالية المعدله، وهو ما ثبت من تورط بعض الوكالات بتقديم تصنيف غير أمين للقروض المقدمة من بعض البنوك المنهارة وإلا ماكان لمديني هذه البنوك أن يتعثروا حتى يصل الأمر لإفلاسها، وقد تبين أن هذه الوكالات كانت تتقاضى أجرها من المؤسسات التي تقوم بتقييم جدارتها الائتمانية وهو ما يشين الاستقلالية.

وكانت الأرباح على المدى القصير المرتبطة بتشحيم تدفق المنتجات المهيكلة في تقييمات متفائلة لم يكن للعقل تخيلها، والتي حققت خسائر في المستقبل من خسارة لا مفر منها لرأس المال لا صلة لها بسمعة الشركة. على سبيل المثال، بلغ متوسط هامش التشغيل في وكالة موديز (Moody's) بين عامي 2000 و2007 نسبة 53٪. ويقارن هذا إلى هوامش التشغيل من 36٪ و30٪ في شركة مايكروسوفت وجوجل، أو 17٪ في شركة اكسون (Exxon). أيضاً أدت أزمة انهيار كل من شركة **إنرون** (Enron) للطاقة وشركة (World Com) للاتصالات التي بلغت ديونها 41 مليار دولار إلى صدور مقياس القيمة العادلة (Fair Value Measurement) في تقييم الأسهم والأصول بناءً على أن السوق قادر على تقديم أفضل مقياس يعبر عن الحقيقة وأكثرها عدلاً؛ ويتم التوصل إليها في حالتي الأسواق النشطة باعتبار تكامل الأسواق والأسواق غير النشطة باعتماد عدة طرق مع الأخذ في الاعتبار سعر الفائدة والمخاطر المختلفة، وبدلاً من أن تؤدي " القيمة العادلة " الهدف

النبيل منها تبين من دراسة البنوك المنهارة إستخدامها لتحقيق أهداف غير مشروعة لبعض إدارات هذه البنوك عن طريق التقييم المضلل للضمانات المقدمة تغطيةً للقروض بما لا يتناسب مع قيمتها الفعلية .

لعبت أيضاً صناديق التحوط Hedge Funds دوراً في إشعال الأزمة؛ حيث تتعامل في المشتقات Derivatives ذات التصنيف الأعلى من حيث العائد بشراء الديون المعروضة للبيع بأسعار منخفضة، وتستحوذ هذه الصناديق على 60% من أسواق السندات (وفقا لما ورد في wall Street Journal في أغسطس 2007) وهي تعمل في الأصول ذات المخاطر الأعلى لتحقيق عائد مرتفع، وقد تم تسعير المخاطر في هذه الصناديق بأقل من قيمتها مما ساهم في تفاقم المشكلة، وإنخفاض قيمة أصولها من 2 تريليون 2007 إلى 1.56 تريليون دلاور 2008 أي بنسبة 22% خلال سنة واحدة. ولكن التنظيمات التشريعية للمجتمع العالمي لم تستجب لهذه التطورات بدعاية جيدة، استمرار محمية الهيئات التنظيمية في جميع أنحاء العالم استخدام NRSRO من خلال الاستمرار في الاعتماد على تصنيفاتها، في حين أن الأزمة المالية العالمية ليس لديها سبب واحد، فسلوك وكالات التصنيف الائتماني، هو السمة المميزة، وأنه من الصعب أن نتصور سلوك وكالات التصنيف الائتماني دون أن يتم تبرئة الأنظمة التي تم إنشاؤها لحماية تلك الوكالات، فبدلا من أن تلعب هذه الوكالات دوراً رقابياً لخدمة المجتمع تحولت إلى أداة لتحقيق أغراض غير مشروعة، وقد نالت البنوك والشركات وشركات الرهن والتأمين نصيبها من العقاب، ولكن هذه الوكالات أفلتت منه حتى الآن .

3 . مقايضة العجز عن سداد الائتمان، ورأس مال المصرف:

قدم مجلس الاحتياطي الاتحادي الفدرالي قراراً بالغ الأهمية في عام 1996، يحق بموجبه للمصارف استخدام CDS للحد من احتياطيات رأس المال (Tett, 2009: 49). تعامل المنظمين أو المشرعيين مع الأوراق المالية المضمونة من قبل بائع CDS باعتبار أن لديها مستوى خطر لهذا البائع – أو بالأحرى في المقابل – من CDS. على سبيل المثال،

فإذا قام البنك بشراء CDS بالكامل، وهي تأمينات محمية من المجموعة الأميركية الدولية American International Group (AIG) على إلتزامات الديون المضمونة المرتبطة بالقروض العقارية عالية المخاطر لديها، والتزامات الدين المضمونة على أن تعامل على الأوراق المالية AAA لأغراض تنظيم رأس المال لـ AIG لديها تصنيف AAA من NRSRO، ووكالة التصنيف الائتماني التي وافق عليها SEC.

في ضوء هذا القرار، قامت البنوك باستخدام CDS لخفض رأس المال، والاستثمار في أصول أكثر ربحاً، وإن كانت تلك الأصول أكثر خطورة. على سبيل المثال: يمكن للبنك مع محفظة نموذجية من القروض التجارية بقيمة 10 مليار دولار لخفض احتياطيات رأس المال في مقابل هذه الأصول من نحو 800 مليون دولار إلى أقل من 200 مليون دولار عند شراء CDS مقابل رسوم رمزية (Tett, 2009: 64). سوق CDS ازدهر في أعقاب قرار بنك الاحتياطي الفدرالي. وبحلول عام 2007، قامت أكبر البنوك التجارية في الولايات المتحدة بشراء 7.9 تريليون دولار أميركي من حماية المصلحة، وعلى مستوى أوسع، في سوق CDS بلغ إجمالي القيمة إلاسمية قدرها 62 تريليون دولار في عام 2007 وفقاً (Barth et al, 2009). مع ذلك، كانت هناك المشاكل الخطيرة المرتبطة بالسماح للبنوك للحد من رؤوس أموالها عن طريق CDS.

ونظراً لتداول نشاط CDS، كان من الصعب في بعض الأحيان معرفة الطرف المقابل الفعلي المسؤول من الناحية القانونية لتعويض البنك إذا كان "المؤمن" الورقة المالية الخاسرة. وعلاوة على ذلك، وضعت بعض الأطراف المقابلة للبنك للتعرض CDS للخطر الكبير. على سبيل المثال، كانت AIG مجرد أن تعرض المبالغ التقديرية لحوالي 500 مليار دولار على مقايضة التخلف عن سداد الائتمان (والمشتقات ذات الصلة) في عام 2007، في حين وجود قاعدة رأس المال من نحو 100 مليار دولار لتغطية جميع أنشطتها من التأمينات التقليدية، فضلاً عن أعمالها من المشتقات المالية. ونظراً للنمو في العرض المتزايد

من AIG وغيرها من الجهات المصدرة لـ CDS، أثار المخاوف بشأن قدرتها على تلبية التزاماتها في أوقات الشدة الاقتصادية.

أعلن مجلس الإحتياطي الفيدرالي في سبتمبر 2008 عن خطة إنقاذ مؤسسة (AIG) بمنحها قرضاً قيمته 85 مليار دولار بسعر فائدة مرتفع مقابل إستحواذ الحكومة على 79.9% من أسهمها، خفض سعر الفائدة بين البنوك، بحيث يتم تثبيته عند مستوى قياسي منخفض ما بين الصفر ونسبة 0.25%. كما وضع خطة الإنقاذ المالي بتكلفة بلغت 700 مليار دولار منها 250 مليار دولار لتملك حصص في بنوك Citigroup، JPMorgan، Bank of America، Wells Fargo، Goldman Sachs، Morgan Stanley، Bank of New York، State Street والباقي لمعالجة تداعيات الأزمة.

وكان قرار بنك الاحتياطي الفيدرالي، للحفاظ على موقفه تجاه التشريعات التنظيمية لـ CDS، لم يكن هناك فشل في الحصول على معلومات، ولا نقصا في القوة التشريعية. وبالاستناد إلى استعراض وثائق بنك الاحتياطي الفيدرالي الداخلية، وبارث وآخرون (Barth et al, 2009: 184) لاحظ بأن "حتى ولو كان من كبار المسؤولين من تلك الوكالات التشريعية لم يقدروا، أو يرغبوا في العمل في وقت سابق في الحصول على معلومات لديهم، على ما يبدو مرؤوسيهم فهموا تماماً، وأعربوا عن تقديرهم لحجم المتزايد للمشكلة"، وحتى في عام 2004، أصدر بنك الاحتياطي الفيدرالي 998 رسالة تفسيرية أكدت سياسته اتجاه رأس المال التشريعية فيما يتعلق بـ CDS. على نحو أكثر شمولاً للإصلاح النظام المالي التشريعي والقانوني، إلا أنه بحاجة إلى دراسة لماذا قدمت هذه الأنواع من القرارات، وإجراء الإصلاحات المؤسسية اللازمة، لجعل هذه الأخطاء المنهجية أقل احتمالاً.

4 . الشفافية ضد بنك الاحتياطي الفيدرالي، والخزانة، و SEC:

في ضوء هذه المشاكل، وعدم وجود معلومات في السوق، خسارة ما يقارب من مئة تريليون دولار من المشتقات والسوق الموازي خارج البورصة؛ إذ أصدرت هيئة تداول السلع الآجلة (CFTC) تقريراً عام 1998، بما يعرف بـ مفهوم الإفراج "concept release" الذي يدعو

إلى مزيد من الشفافية من المشتقات، والسوق الموازي خارج البورصة، فقد سعت هيئة تداول السلع الآجلة إلى الكشف عن أكبر قدر من المعلومات، وإدخال تحسينات في حفظ السجلات، والسيطرة على الاحتيال. وقالت هيئة تداول السلع الآجلة لا ندعو إلى ضوابط شديدة الصرامة على سوق المشتقات المالية، بل ندعو إلى المزيد من الشفافية.

أكد أصحاب التشريعات المالية، وكبار صناع القرار أنه من الصعب الحفاظ على CDS والمشتقات الأخرى في الأسواق غير الشفافة، ويجب أن يكون هناك تقييم شامل لأسباب الأزمة، لماذا صناع القرار اتخذوا خيارات من هذا القبيل؟ في حين، يقول نيك وجيمس (Nick Timiraos and James R. Hagerty)، في صحيفة وول ستريت يوم 9 فبراير 2010، "ما يقرب من عام ونصف العام بعد اندلاع الأزمة الاقتصادية العالمية، حدثت العديد من المشاكل التي أسهمت في ذلك، والتي لم يتم معالجتها. الولايات المتحدة ليس لديها نظام لمعالجة فشل مؤسساتها المالية الكبرى، عقود المشتقات المالية من النوع الذي شلت شركة المجموعة الأميركية الدولية للتداول التي لا تزال تمارس تجارة الظل، والمستثمرون لا يزالون يعتمدون وبدرجة كبيرة على شركات الإئتمان نفسها، التي أعطيت تقييمات AAA لسندات الرهن العقاري الرديئة".

ثانيا: الرادار "الإنذار المبكر – Radar"

القوة الوحيدة للرادار أو بمعنى "الإنذار المبكر" أن يحصل على أيه معلومات قد تكون ضرورية مع مرور الوقت، لتقييم حالة النظام المالي التشريعي والتنظيمي، بما في ذلك القواعد المرتبطة بنظام الشركات في المؤسسات المالية. كل المعلومات التي يتم جمعها من قبل الرادار يجب أن تصبح متاحة للجمهور، ربما هناك بعض التأخير. والشفافية أمر ضروري، وبالتالي فإن قانون إنشاء الرادار يجب أن يكون واضحاً، ويجب أيضاً منح الرادار الوصول الفوري للمعلومات، وغير المرتبط بأية شروط يراها مناسبة لجميع السلطات القانونية والمؤسسات المالية.

فمطالب الرادار تتلخص في الحصول على معلومات تبرز رغبات الهيئات الرقابية للسرية وحسن التقدير. فنهج اللوائح التنظيمية لديها تاريخ طويل بالوعود، كما نوقش في كتاب (McCraw, 1984) المثير للإعجاب. هذا النهج هو أيضاً يتسق تماماً مع مفهوم ضوابط وتوازنات دمجها في الفلسفات السياسية لعدة بلدان. وبعبارة أخرى، فإن القوة الأساسية للرادار غير تقليدية إلى حد بعيد، وليس الراديكالية.

تصميم التحديات الرئيسية للتأسيس، أو تمكين الرادار الذي يعتمد على عوامل عدة منها: (1) الاستقلال السياسي، (2) الاستقلالية عن الأسواق المالية، (3) التقليل من الاعتماد على انضباط السوق، والتركيز على الإشراف، على افتراض أن المؤسسات المالية لديها حوافز للالتفاف على القوانين، و(4) يعمل بما فيه الكفاية إذ يستطيع أن يسلم رسالة لدول صناع القرار السياسي، مع الاهتمام الكافي، والتأكد من ضمان وصولها وعدم تجاهلها. هذه هي المكونات الأساسية. في حين أن المسؤولين المنتخبين في نهاية المطاف مهمتهم الرئيسية وضع السياسات العامة، لتأسيس وتطوير الرادار؛ بحيث يكون مستقلاً عن التأثيرات السياسية، وعوامل السوق وهذا من شأنه أن يساعد في توفير مشورة نزيهه لكل من الخبراء السياسيين والجمهور.

ويمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات البسيطة لتصميم النموذج، وذلك باستخدام الولايات المتحدة كنقطة مرجعية. أولاً: سوف يتم تعيين أعضاء كبار مع الرادار من قبل الرئيس، ومن قبل مجلس الشيوخ لفترات متعاقبة وطويلة بشكل مناسب. كما هو الحال مع بنك الاحتياطي الفيدرالي، والهدف هو الحد من تأثير سياسة التقييمات في المدى القصير للرادار. ثانياً: منع كبار أعضاء الرادار من الحصول على تعويض من صناعة الخدمات المالية، وحتى بعد انتهاء فترة ولايتهم مع الرادار. ثالثاً: إن رواتب الرادار يجب أن تكون قائمة على آليات السوق، والرادار يجب أن يكون عملاقاً، بما في ذلك خبراء الاقتصاد المالي والمحامين والخبراء ذوي الخبرة في مجال الإشراف – وأن تكون حاسمة – من كبار المتخصصين مع تجربة خاصة في الأسواق المالية.

1 . التأثير والرغبة في الرادار:

سيكون الرادار مهمته الجوهرية تعزيز الحكم الرشيد للرقابة المالية على المستويات التالية. وعلى المستوى الأكثر شمولاً: تهيئة أو تأسيس الرادار المستقل عن طريق خبراء من الموظفين لتعزيز مراجعة السياسات المالية وتحليلها، وتحسين تصميم وتنفيذ تلك السياسات، وزيادة احتمال أن الحكومات سوف تختار السياسات المالية التي تعزز المصالح العامة للجمهور، والمصالح الخاصة، وليس مقصوراً فقط على القلة القليلة. في حين أن مهمة الرادار القضاء على الأزمات، حتى ولو كانت عمليات النظام المالي لا تتسم بالمثالية، بهدف تحسين أداء الأسواق المالية، والتقليل من احتمال حدوث أزمات نظامية، وأيضاً التقليل من حدة الأزمات في المستقبل. وسيتم تحقيق هذه الأهداف من عدة زوايا.

. يجب على الرادار أن يكون لديه القدرة على طلب المعلومات من الخبراء لتقييم تلك المعلومات، من حيث الوضوح والاستقلالية، لجعل أحكامها تسمع.

. يقوم الرادار بفحص النظام المالي بالكامل، والنظر فيما وراء الحدود الضيقة للإشراف على أية وكالة رقابية بعينها، وتقييم الكيفية الكاملة لكوكبة السياسات المالية بينما يتلائم مع صياغة الحوافز المقدمة إلى القطاع الخاص، والمؤسسات المالية.

. الرادار يشجع على الابتكارات المالية الجديدة السليمة، وإعادة تقييم مستمر بواسطة الممارسات التنظيمية، والرقابية التي تؤثر على الحوافز التي يواجهها النظام المالي.

. وجود مسؤولية للبحث في النظام المالي والتشريعي بأكمله، وأن تكون مستقلة سياسياً وممالياً عن الأسواق المالية، وعدم وجود مسؤوليات تنظيمية أو قانونية، بحيث يسمح للرادار اتخاذ الوضع الفريد، لتحسين أداء الوكالات التنظيمية والرقابية القائمة.

. أخيراً، الضغوط الاجتماعية على البنوك لا يمكن الاستهانة بها. فرد فعل عامة المجتمع للأزمة مهم. فلقد كان هناك انهيار للثقة بين المجتمع، والمصارف، والحكومة، والمنظمين. ويطلب من الناس العاديين تحمل العبء الأكبر من التعديلات التقشفية للأزمة من خلال فقدان فرص العمل أو إجراء تخفيضات كبيرة في الدخل، وفي بعض الحالات، يمكن أن تمتد

في نسيج المجتمع كافه، حيث تقاس قيمة الإنسان بقدر ما يحققه من ربح. السؤال والتحدي يكمن في كيفية إعادة بناء الثقة والاطمئنان بين المجتمع والرادار صانع التشريعات المالية والتنظيمية الجديدة.

هناك مخاطر من أن الديناميكيات السياسية يمكن أن تكون ساحقة؛ بحيث تصبح هناك علاقات تنظيمية مختلة، مما قد يؤدى إلى وقوع البنوك المركزية في كل هذه الصراعات، وانخفاض مستويات الثقة تمتد إلى البنوك المركزية كذلك. هذا يقوض مصداقية البنك المركزي ثم الرادار، الذي من المفترض أن يكون حصناً للاستقرار في الاقتصاد.

الاستنتاجات:

. أسهم الإخفاق الشامل للتنظيم المالي، والتشريعي لهذه الأزمة، على تشويه السياسات، أو تقديم سياسات مشبوهة لتدفق الإئتمان نحو الغايات موضع شك، كان لديهم متسع من الوقت، لتقييم أثر تكيف تلك السياسات، لكنهم فشلوا في كثير من الأحيان لتغيير سياساتهم، مما جعل المؤسسات المسؤولة عن الحفاظ على متانة النظام المالي العالمي وسلامته الوقوع في أخطاء تلك المنهجية. وبالتالي، يجب أن يكون هناك نظاماً فعالاً بشكل شامل لإجراء حزمة من الإصلاحات المالية، لمعالجة الفشل المنهجي في الحكم على النظام المالي، نظام مرتبط بإقرار السياسات المالية وتقييمها، وتنفيذها.

. إن مهمة التشريعات المالية والرقابية كان يمكنها دق ناقوس الخطر قبل وقوع الانهيار بسنة على الأقل وقد تبين من دراسة التقارير المالية للبنوك المختارة حدوث التجاوزات الجسيمة، وبالتالي كان يمكن تفادي جزء لا يستهان به من الخسائر، فما هي حقيقة دور وكالات التصنيف الائتماني؟ ولماذا لم تفصح في تقاريرها للمساهمين؟ ولماذا لم تتخذ السلطات الأمريكية دورها في مساءلة هذه الوكالات؟ والمؤسف بحق هو اتجاه التشريعات المالية والتنظيمية نحو تحقيق الأهداف غير المشروعة لإرضاء الإدارة أو الملاك تحت ما يسمى التشريعات المالية الإبداعية Creative Financial Regulatory، وبذلك عُدَّت الطرق

غير المشروعة في التقرير إبداعا بدلا من الاحتيال!! وهو ما يندى له جبين الفكر العلمي الراقي الذي يفترض أن يحقق قيم سامية وهادفة للمجتمع.

. الرادار هو اقتراح للتصدي لهذا السبب الأساسي للأزمة المالية العالمية. وعلى عكس المؤسسات القائمة، فإن وظيفة الرادار الأساسية أن تكون مستقلة عن النفوذ السياسي، وقوى السوق، ويستطيع الرادار أن يشرح السلوك والقرارات لمستخدم النظام المالي كما يفعل الخبير البشري، وهي خاصية ضرورية بوجه خاص في المجالات غير المؤكدة، مثل: تشخيص الأمراض، وبذلك يكون النظام قادراً على التحاور مع المستخدم ونقل كيفية الوصول إلى القرار لتعظيم الاستفادة من نظم المالية والتشريعية.

فمسؤولو التنظيمات الإشرافية، والرقابية في العديد من البلدان تحركوا بسهولة من وظائف مرتبطة سياسياً، إلى وظائف مجزية في القطاع الخاص، إلى مناصب عليا في الهيئات الرسمية للرقابة المالية. في حين أن الغالبية العظمى من المنظمين والمشرعيين يعملون بالتأكيد لمصلحة الجمهور، وهو أمر ذو قيمة أن يكون لها كيان مؤسسي يعمل بخبرة – من دون تضارب محتمل في المصالح – لتقييم أداء الجهات الرسمية، وفعالية السياسات المالية. الهيئات التنظيمية الموجودة لديها في معظم الأحيان إدارات المراجعة الداخلية. وعلى عكس المؤسسات القائمة، فإن الرادار يجب أن يتمتع بالشهرة، وتوفر المعلومات والخبرة الأزمة لاستجواب الوكالات التنظيمية القائمة.

المراجع

Al Sakka , M. 2011. U.S. public debt [online] Available at: <http://www.aleqt.com/2011/07/22/article_561426.html> [Accessed 8th March 2013].

Barth, J., Gerard, C.Jr. and Levine, R. 2006. Rethinking Bank Regulation: Till Angels Govern. Cambridge University Press.

Barth, J., Gerard, C.Jr. and Levine, R. 2011. Guardians of Finance: How to Make them Work for US. MIT Press, Forthcoming.

Barth, J., Li, T., Lu, W., Phumiwasana, T. and Yago, G. 2009. The Rise and Fall of the US Mortgage and Credit Markets. Wiley and Sons.

Masoud, N. 2009. Libya's Economic Reform Programme and the Case for a Stock Market. Doctoral thesis, University of Huddersfield.

Tett, Gillian. 2009. Fool’s Gold. New York, NY: Free Press.

أثر الزكاة على الاستثمار والتنمية

أ.د كوثر الأبجي*

ملخص:

الزكاة ثالثة أركان الإسلام الخمس وفرض من فروضه وواجبة بكتاب الله وسنة نبيه وإجماع الأمة، في قوله تعالى " وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة"، والزكاة تكررت في القرآن ثلاثين مرة، وذُكر في الحديث عن ابن عمر رضي الله عنهما " بني الإسلام على خمس: شهادة ألاّ إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلا " متفق عليه. وقد فرضت الزكاة وطبقت في عهد الرسول ص في أربعة أنواع من الأموال: الثروة النقدية، الثمار والزروع، الأنعام، عروض التجارة.

وتهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر الزكاة في الإستثمار والتنمية في المجتمع المسلم.

summary

The Zakat is the third pillar of Islam, and is obligatory in the Qur'an and the Sunnah and the agreement of the Muslim community. Allah invoked the Zakat in 30 different verses, and it was mentioned in the Hadith "Islam was built on five pillars: The Shahadah that there is no god except Allah, doing the Salate, giving the Zakat, Fasting Ramadan et Hadj (Pilgrimage) to Mecca for all who are able to". The Zakat was initiated by the prophet Muhammad (Peace Be Upon Him), and applied on four kinds of wealth: Capital assets, agricultural goods, animals and trade offers.

This great obligation represents the relationship between the Muslim and the community, unlike other ones which are all about his relationship with God. It plays an important role on the society, what made the Caliph Abu Bakr Seddik warn of war Zakat disbelievers, and this reflects the importance of this pillar in self propelling to investment and development without a need of traditional means of finance based on deficit finance or borrowing from international financial institutions, or may be imposing more taxes.

This study aims to reveal the Zakat effects on the investment and development in the Islamic society if the State applies the Zakat as a statutory system.

* أستاذ التعليم العالي، جامعة بني سويف مصر

مقدمة

إن أهمية الزكاة وتركيز الإسلام عليها يدعو للتفكر في تأثير هذه الفريضة العظيمة التي تتميز دون سائر أركان الإسلام بأنها الوحيدة التي تمثل علاقة بين المسلم والمجتمع، بينما تتعلق باقي الأركان بعلاقة المسلم بربه وهو ما دعا الخليفة أبو بكر الصديق بأن يتوعد جاحد الزكاة بالحرب وهو ما لم يحدث لمانع الصلاة وغيرها من أركان الاسلام الأخرى بما يؤكد أهمية وضرورة هذا الركن الذي ينسحب تأثيره أيجاباً وسلباً على المجتمع بحيث تدفع المجتمع دفعاً ذاتياً للاستثمار والتنمية دون الحاجة لطرق التمويل التقليدية التي تعتمد على التمويل بالعجز أو الاقتراض الداخلي والخارجي من المؤسسات المالية الدولية أو فرض ضرائب جديدة.

وهو ما دعا لإجراء هذه الدراسة لبيان تأثير الزكاة على الاستثمار والتنمية في المجتمع المسلم في حالة قيام الدولة بتطبيق الزكاة جمعاً وانفاقاً على مصارفها باعتبارها من أعمال السيادة .

هدف البحث:

- اثبات أن تطبيق الزكاة في المجتمع المسلم يدعم الاستثمار دعماً عظيماً بما يحقق التنمية المستدامة وهو ما لا يتحقق لأي استقطاع مالي وضعي مهما بلغت درجة كماله وتفوقه؛
- ويتم تناول واثبات هدف البحث من خلال استعراض مقومات الزكاة مدعماً بما ورد بالقرآن الكريم والسنة الشريفة واجتهاد العلماء ثم نتائج البحث ومراجعه؛

فرض البحث:

- تفترض الدراسة أن تطبيق زكاة المال في المجتمع يؤدي للإستثمار لغرض التنمية.

أولا- تأثير زكاة الثروة النقدية على دفع المال للاستثمار:

أوجب الله تعالى في كتابه الكريم زكاة الثروة النقدية في الآية الكريمة" والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم ، يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون"

[التوبة: الآية: 34-35] كذلك أوجبت الأحاديث الشريفة زكاة الثروة النقدية فعن أبي هريرة أن النبي صقال"ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار فأحمي عليها في نار جهنم فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره كلما بردت أعيدت له في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضى بين العباد فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار"[1].

وتشمل زكاة الثروة النقدية ما يلي[2]: العملات النقدية المسكوكة من الذهب والفضة، النقود الورقية المحلية أو الأجنبية وتأخذ حكم العملة الذهبية والفضية، الودائع المصرفية الجارية، الأواني والتحف المصنعة من الذهب والفضة، الحلي من الذهب والفضة المدخرة والحلي التي تزيد عن حاجة استخدام الزينة والحلي، الديون الشخصية التي يرجى استردادها.

وقد أجمع المسلمون على وجوب الزكاة في النقود بسعر 2.5 %، يروي ابن قدامه"لا نعلم خلافا بين أهل العلم على أن زكاة الذهب والفضة ربع عشرهما وقد ثبت ذلك في الحديث الشريف " في الرقة ربع العشر"[3]أي تؤدي الزكاة على المدخرات غير المستثمرة في النشاط الاقتصادي إلى نقصان الثروة إلى 97.5 % من قيمتها، وهي لا تقصد القضاء على الثروة لأن الحديث الشريف يأمر ولي اليتيم باستثمار أمواله لإيتاء الزكاة من الربح لا من أصل المال.

يروي الطبراني في ذلك عن أنس عن الرسول ص" اتَجروا في مال اليتامى لا تأكلها الزكاة " وروي الترمذي" ألا من ولي يتيما له مال فليتجر فيه ولا يتركه حتى تأكله الصدقة " كذلك عنه " ابتغوا في أموال اليتامى لا تأكلها الزكاة "والمراد بالصدقة الزكاة[4]، فاستدل د. القرضاوي على أن النبيص أمر أوصياء اليتامى خاصة والمجتمع الإسلامي عامة بالعمل

---

[1] رواه البخاري وسنن ابو داود .

[2] د. يوسف القرضاوي " **فقه الزكاة** " مؤسسة الرسالة ج/ 1.

[3] النسائي ومسند الامام احمد، ابن قدامة " المغني " ج/3ص 7.

[4] – سنن الترمذي، تحفة الحوذي وانظر: يوسف القرضاوي **مرجع سابق**، ج / 1 ص109-110 و عنه انظر: نور الدين الهيثمي " **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد** " مكتبة القدسي ج/ 3 ص 67، السيوطي " **الجامع الصغير** " و " **فيض القدير** " ج / 1 ص 108، " **السنن الكبرى** " ج/ 4 ص 107.

على تنمية الأموال لابتغاء الربح وحذَر من تركه دون تثمير فتأكله الزكاة [1]،بل واستدل بذلك على أن مقصودها دفع الأموال المكتنزة للاستثمار والتشغيل حتى يستفيد المجتمع من الموارد المالية المملوكة لأبنائه وبذلك يتضح أن زكاة الثروة النقدية تهدف لدفع النقد للاستغلال والاستثمار بدلا من الاكتناز.ففي مصر مثلاً إذا امتلك مكلف نقداً لا يستثمر قدره 30 الف جم استحقت عليه الزكاة ويبلغ النصاب 26 الف جم تنقص أمواله للنصاب بعد خمس سنوات مما يؤدي لما يلي:

- ❋ نقص المال المستمر دون تحقيق أي جدوى اقتصادية لصاحبه أو للمجتمع.
- ❋ ظهور تقنيات جديدة في المجتمع المعاصر تخلق الحاجة إليها مما يرفع الميل الاستهلاكي دون الإنتاجي بما يرفع الأسعار ويؤثر على أصحاب الدخول الثابتة.
- ❋ مما يؤثر سلباً على كفاءة استخدام موارد المجتمع.
- ❋ ويؤدي لانخفاض القوة الشرائية للنقد.
- ❋ بالإضافة الى تأثير كنز المال وحبسه عن التداول تأثيرا سلبيا شديدا على الدورة النقدية والإنتاجية في المجتمع كله بما يرجع تأثيره مرة أخرى على أصحاب الأموال.

وهو ما يؤكد دور هذه الزكاة في تحقيق ما يلي:

- ❋ دفع المال المكتنز دون استثمار دفعا إيجابياً للتثمير لسداد الزكاة المفروضة من الدخل الناتج عن الاستثمار لا من أصل المال حتى لا ينقص بما يضعف الطاقة المالية للمجتمع.
- ❋ تمنع استخدام المعدنين الثمينين في الاستخدام غير الاقتصادي لهما كوسائل ترف وزينة وتوجيههما للغرض الأصلي منهما باعتبارهما مخزناً للقيمة ووسيلة للتبادل.
- ❋ تؤدي دورة الاستثمار لدفع النشاط التجاري والانتاجي بما يضيف قوة اقتصادية للمجتمع.
- ❋ مما يساهم في تشغيل الطاقات البشرية ويحل مشكلة البطالة.

[1]– يوسف القرضاوي ج/ 1 **مرجع سابق** ص 110.

❋ وبما يحقق التنمية الاقتصادية المنشودة.

ثانيا:تأثير وقوع الزكاة على الثروة النامية دون الثروة غير النامية:

تقع الزكاة على الثروة النامية فعلاً وحكماً:فهي تقع على الثروات النامية فعلا وهي الثروة التجارية، والأنعام (الثروة الحيوانية)، والركاز والمعدن، وهي أيضا تقع على الثروة النقدية النامية حكماً باعتبار امكانية تثميرها، وهذه الخاصية الدقيقة تميز الزكاة عن الاستقطاعات الضريبية الوضعية التي لا تفرق بين المال النامي وغير النامي.. فليس للزكاة أي تأثير سلبي على الاستثمار والانتاج مثل الاستقطاعات الضريبية على الثروة كما يلي:

❋ لا تؤثر الزكاة على القدرة الانتاجية والاستثمارية للمجتمع لأنها لا تقع على الثروة المعرضة للهلاك بالاستخدام مثل الأصول الثابتة، إذ تختص بالأصول القابلة للنماء مما يجنب المجتمع ما يراه علماء المالية العامة من مساس ضرائب الثروة بطاقة المجتمع الإستثمارية والانتاجية .

❋ يؤدي خضوع الثروة للزكاة الى استمرار تدفق الموارد المالية في الدولة حتى في حالة نقص الدخول، بحيث توفر حصيلة دائمة مستمرة على مدار العام.مما يؤثر تأثيرا محموداً على الاقتصاد المعاصر.. حيث تؤثر الأزمات المالية على الدخول بشكل أكبر من تأثيرها على الثروات وهو ما يؤدي لنقص موارد الدول والحكومات التي تعتمد ضرائبها على الدخول، ومن ثم يصعب عليها علاج الاقتصاد بسرعة كافية ويحتاج القضاء على الأزمات المالية لانفاق الحكومات مبالغ ضخمة للحد من آثارها على الفقراء ومتوسطي الدخل،لذلك يحد تدفق الزكاة على الثروة من حدوث الأزمات المالية ومن آثارها.

ثالثاً: أثر مصارف توزيع أموال الزكاة في الإستثمار والتنمية:

تناولت الآية الكريمة مصارف الزكاة في قوله تعالى"إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم " التوبة 58–60، وتؤدي هذه المصارف الدور التالي في الاستثمار والتنمية:

1- **بالنسبة لمصرفي الفقراء والمساكين:** اختلفت المذاهب في مقدار ما يعطى لهما في اتجاهين[1]:

- **الأول:** يرى اعطائهم ما يكفيهم تمام الكفاية بالمعروف دون تحديد قدر المال.
- **الثاني:** اعطائهم قدراً محدداً يقل ويكثر عند بعضهم.

والرأي الأول هو الأقرب لمنطق الإسلام ونصوصه وأهدافه وهو ما نؤيده وينقسم لمذهبين:

أ- **المذهب الأول:** اعطائهم كفاية العمر: ويؤيده النووي في المجموع على أن يأخذوا ما يخرجهم من الحاجة الى الغنى مستدلاً بنصوص الأحاديث، فإن كانت عادته –المحتاج– الاحتراف أعطي ما يشتري به حرفته أو الآت حرفته قلت قيمتها أو كثرت ويكون قدره بحيث يحصل له من ربحه ما يفي بكفايته ويختلف ذلك باختلاف الحرف والبلاد والأزمان والأشخاص، مثالاً لذلك من يبيع البقل يعطى خمسة أو عشرة دراهم، ومن يبيع الجوهر يعطى عشرة الآف ومن كان خياطاً أو نجاراً أو قصاباً..أو من أهل الصنائع أعطى ما يشتر به الآلات التي تصلح لمثله، وإن كان من أهل الضياع والمزارع أعطي ما يشتري به ضيعة أو حصة منها تكفيه غلتها على الدوام، فإن لم يكن صاحب حرفة ولا يحسن صنعة ولا تجارة ولا شيئاً من أنواع المكاسب أعطي كفاية العمر الغالب وليس بكفاية سنة فإن زاد عمره على ذلك أعطي كفاية سنة بسنة.

ويمكن للإمام شراء ما يكفيه أو الزامه بالشراء مع عدم إخراجه من ملكه، قال الماوردي: لو معه تسعون ولا يكفيه الا ربح مائة أعطي العشرة الأخرى، ومن يحسن حرفة لائقة تكفيه يعطى ثمن آلة حرفته ومن يحسن تجارة يعطى رأس مال يكفيه ربحه منه غالبا باعتبار عادة بلده مع اختلاف الأشخاص والنواحي.. وهو ما نص عليه الشافعي في الأم وما رجحه وأخذ به جمهور أصحابه وفرعوا عليه تفصيلات دقيقة رائعة، كذلك أجاز أحمد ما

[1] د. يوسف القرضاوي " فقه الزكاة " مؤسسة الرسالة ط/ 4 1980، الجزء الثاني ص 563-578، انظر: النووي " المجموع " ج/ 6 ص 193-194، شمس الدي الرملي " نهاية المحتاج الى شرح المنهاج " ج/ 6 ص 159، الانصاف ج/ 3 ص 238، معالم السنن " ج/ 2 ص 239، أبو عبيد " الأموال " ص 565.

نص عليه الشافعي فأجاز للفقير أن يأخذ تمام كفايته دائما بمتجر أو صنعة وهو أيضا ما اختاره بعض الحنابلة ورجحوه. كما أوجز في ذلك الخطابي بأن الحد الذي ينتهي اليه العطاء هو الكفاية التي بها قوام العيش وسداد الخلة ويعتبر ذلك لكل انسان بقدر حاله ومعيشته دون حد معلوم يحمل الناس عليهم كلهم مع اختلاف أحوالهم. وهو الموافق لما جاء به أمير المؤمنين عمر بن الخطاب " إذا أعطيتم فأغنوا " وأعطى رجلاً جاء يشكو اليه حاله ثلاثاً من الإبل، وقال لعمال الصدقة " كرروا عليهم الصدقة وان راح على احدهم مائة من الابل[1].

ب- المذهب الثاني: اعطائهم كفاية السنة:قال به المالكية وجمهور الحنابلة وبعض الفقهاء أن يعطى الفقير والمسكين من الزكاة ما تتم به كفايته وكفاية من يعول سنة كاملة لأنها أوسط ما يطلبه الفرد من ضمان العيش له ولأهله وقد صح عن الرسول ص أنه ادخر لأهله قوت سنة ولأن معظم أموال الزكاة حولية ففي كل عام تأتي حصيلة جديدة ينفق منها على المستحقين.

ومن أمثلة ما ينفق من الزكاة الانفاق على الزواج [2]، وليس ذلك فحسب بل يقرر الفقهاء أن يعطى من الزكاة المتفرغ للعلم دون المتفرغ للعبادة حيث لا تحتاج العبادة للتفرغ بينما يحتاج العلم للتفرغ، كما أن عبادة المتعبد له أما علم المتعلم فله ولسائر الناس، وكذلك يجوز شراء كتب العلم من الزكاة التي لا بد منها لمصلحة دينه ودنياه أي للعلم الدنيوي والأخروي.

والأصلح الذي نراه في كل ذلك أن يقسم المحتاجين من فقراء ومساكين لفريقين:

الفريق الأول: الذي يعجز عن الكسب لعجز أو عاهة أو كبر أو مرض، وهو ما يستحق العطاء الدوري مراعاة لحاله.

الفريق الثاني: وهو من يستطيع العمل سواء كانت له حرفة أو لم تكن، وهو ما نقترح أن يتم تمويله اذا كان له حرفة يستطيع التكسب منها، أو تدريبه لتأهيله على أي حرفة ليعمل

[1] ابو عبيد مرجع سابق ص 565، 566.

[2] د. القرضاوي مرجع سابق ص 568، حاشية الروض المربع ج/ 1 ص 400، " هامش مطالب أولي النهى "ج/ 2 ص 147.

بها.لذا يقترح تقسيم حصيلة الزكاة الخاصة بالفقراء والمساكين الذين يمكنهم العمل لانفاقها كما يلي:

الجانب الأول: تخصيص حصة من أموال الزكاة للتعليم والتدريب المهني:بتقديم دورات تعليمية وتدريبية لاكسابهم معارف ومهارات جديدة تساعدهم في امتهان أعمال تدر عليهم دخولاً تغنيهم عن الحاجة وتخرجهم من مجال استحقاق الزكاة منها مثلاً:

1-**التعليم والتدريب الزراعي:** لادارة المزراع على عقد المزارعة أو المساقاة بما يضمن تأهيل طاقات مهنية جديدة يمكنها اضافة استثمارات تعمل على رفع الاستفادة من امكانيات الأراضي الزراعية والأراضي غير المزروعة.

2-**التعليم والتدريب الصناعي المهني باستخدام التقنيات الحديثة:** يمكن توجيه بعض الموارد للشباب القادر على العمل الصناعي المهني باستخدام التقنيات التكنولوجية العالية ليتخصصوا مهنياً فيما يحتاجه المجتمع وهو ما تفتقده كثيراً من المجتمعات الإسلامية، وهو ما يرفع قدر المجتمع كله تقنياً ويسمح للفقراء من الشباب برفع مستواهم العلمي والمهني ويحقق لهم دخولاً تغنيهم في حياتهم الى جانب التقدم التقني الذي تحتاجة الأمة.

الجانب الثاني: تمويل إنشاء نشاط اقتصادي:ويقصد به تمويل نشاط تجاري أو مهني يحتاجه المجتمع يقدم لمن تدرب من مصارف الزكاة،ولمن لديه مهارات تساعده على ممارسة النشاط الاقتصادي أو المهني وليس لديه تمويل، ويتم التمويل على سبيل المثال من خلال ما يلي:

- انشاء مراكز تجارية صغيرة تبدأ بالتمويل، الرعاية الكاملة عند بدء النشاط والتسويق.. الخ.
- انشاء مراكز توزيع أنعام الصدقة للمستحقين بتربيتها وتنميتها.. والاستفادة منها.. والبيع.
- انشاء مزارع استصلاح الأراضي: تهدف لتمليك الأراضي عند استصلاحها فتبدأ بعقد المزارعة مع الرعاية المالية عند بدء النشاط مع التوجيه المستمر أثنائه ثم

المساعدة في تسويق الحاصلات حتى يصبحوا قوة انتاجية جديدة تؤثر تأثيراً ايجابياً عليهم وعلى مجتمعاتهم.

- إنشاء وتأجير وحدات تقديم الخدمات المهنية الحرة: وتعني انشاء وحدات عقارية بمساحات مناسبة لفترة زمنية لا تقل عن خمس سنوات وتأجيرها بإيجار رمزي لمدة سنتين لمستحقي الزكاة ممن يستطيعون تقديم خدمات مهنية معينة يحققون منها دخلاً يكفي لسداد إيجار هذه الوحدات ثم يتم زيادة الايجار تدريجيا بتحسن الحالة المالية لهم حتى يبلغ ايجار المثل.. وهكذا.

وما يذكر على سبيل المثال لا الحصر فيمكن من خلال دراسة حاجات المجتمع من ناحية، وموارد الزكاة من ناحية ثانية، ومن خلال ظروف مستحقي الزكاة من ناحية ثالثة تدبير طرق تثمير الموارد الطبيعية والنقدية والبشرية بحيث يتم تعظيم الاستفادة القصوى من كل هذه الموارد بحيث تؤدي مصارف الزكاة الى الاستثمار التنموي للأموال التي تم جمعها حتى نصل لإغناء المجتمع الإسلامي عن الإقتراض والمنح الأجنبية والتمويل بالعجز والاستثمارات الأجنبية.. وغيرها من طرق التمويل التي تؤثر سلباً على المجتمع الإسلامي.

ب- بالنسبة لحصة العاملين عليها: ويقصد بها فئة العاملين في الجهاز المالي والاداري لجمع وصرف الزكاة، من محاسبين وفنيين وعمال.. الخ، ونستنتج من تخصيص سهم لهم ما يلي:

- ضرورة قيام الدولة بجمع الزكاة وانفاقها باعتباره عمل سيادي.
- اختصاص حصيلة الزكاة بالنفقة على من يقوم بجبايتها وانفاقها دون مصادر أموال الدولة.
- تشديد الرسول ص على هذه الفئة بألا تستغل عملها في الحصول على الهدايا من المزكين يقول ص " من استعملناه منكم على عمل فكتمنا مخيطاً –ابرة خيط- فما فوقه كان غلولاً –خيانة- يأتي به يوم القيامة " [1].

[1] انظر: د. القرضاوي مرجع سلبق ص 591، المنذري " الترغيب والترهيب " ج/ 1 ص 277 ط/ المنيرية

وبذلك تخلق حصيلة الزكاة عملاً جديداً له دور ووظيفة اقتصادية واجتماعية معاً للشباب بما يكفل تغطية بعض احتياجات العمالة التي لا تجد العمل المناسب.

ج-بالنسبة لفئة المؤلفة قلوبهم: وهم أكثر من فئة [1]يهمنا منها: من أسلم وفقد باسلامه أمواله ومكانته وتجارته.. الخ، ويؤدي هذا السهم لاكتساب قوة اقتصادية جديدة للمجتمع الإسلامي بدعم هذه الفئة اقتصادياً والتي فقدت ممتلكاتها بإسلامها.

د-بالنسبة لحصة الغارمين:الغارم هو المستدين في غير سرف[2]، فهم فئات: الأولى بسبب إنفاق استهلاكي لسد حاجة زواج أو مرض.. الثانية بسبب كوارث نزلت بهم مثل الحريق الذي ذهب بالمال أو السيل.. الخ، وهؤلاء يجب سداد ديونهم مع توجيههم لترشيد انفاقهم بما يتوافق مع ظروفهم، وفئة غارمة بسبب اصلاح ذات البين من أصحاب المروءة فأباح الشرع نصيباً من هذا السهم ولو كان الإصلاح بين أهل الذمة [3]، يزيد على ذلك د. القرضاوي [4]من يستدين في انشاء مؤسسة للأيتام أو مستشفى للفقراء.. الخفهم اولى بالمساعدة من هذا السهم، وبذلك يؤدي هذا المصرف الى كسب طاقات اقتصادية بسداد ديونهم وإعادة تمويل من يقوم بنشاط اقتصادي لدخول السوق مرة أخرى بما يضيف طاقة استثمارية جديدة يستفيد بها المجتمع.

هـ- بالنسبة لحصة في الرقاب:بعدما تحرر الانسان يرى الفقهاء المعاصرين [5]انفاقه فداءً لأسرى المسلمين والمجاهدين مما يؤدي تحريرهم بالتأكيد لإضافة طاقة انتاجية جديدة تضيف الكثير للاستثمار وتنمية المجتمع.

و- بالنسبة لسهم ابن السبيل: وهو من انقطع عن بلده وأهله وماله ولا يستطيع العودة لعدم وجود مال معه، ومنهم المشردون واللاجئون ومن له مال ولا يقدر على أخذه ولو كان في

---

[1]منهم من يرجى اسلامه، ومنهم من يعطى لكف شره وشر غيره معه، ومنهم ضعفاء الايمان المسلمين لهم نظراء كفار اذا أعطوا رجي اسلامهم، والمسلمين على الثغور المدافعين عن الحدود.. وهكذا انظر: القرضاوي ص 595 – 596.

[2]تفسير الطبري ج/ 14 ص 338.

[3] انظر: مطالب أولي النهى ج/ 2 ص 143.

[4]د. يوسف القرضاوي مرجع سابق ص 630.

[5]أحكام القرآن ج/ 2 ص 956، محمود شلتوت " الاسلام عقيدة وشريعة " دار القلم ص 446.

بلده [1] والمسافرون في مصلحة ومن حرم المأوى واللقطاء [2]، وبذلك يؤدي هذا السهم لمساعدة فئة محتاجة لتكون طاقة انتاجية مفيدة في المجتمع.

رابعاً: تأثير زكاة الثروة التجارية على الاستثمار ورفع كفاءته: تتميز زكاة الثروة التجارية بمقومات معينة تجعلها أداة استثمارية تحقق كفاءة مميزة كما يلي:

1-زكاة التجارة استقطاع فريد لأنها تمس جزءًا حيوياً من النشاط الاقتصادي هو صافي رأس المال النامي التجاري دون سائر رأس المال الثابت الذي تتناقص وتستهلك قيمته.

2-سعرها نسبي ثابت على كل من الربح ورأس المال معا فإذا نسبت إلى الربح فقط – مثل ضرائب الدخل – لتغير سعرها بحيث يتصاعد كلما انخفض معدل عائد الاستثمار ويتنازل عندما يرتفع معدل عائد الاستثمار، بما يمكن من استخدامها أداة لمكافأة الإدارة الكفء التي حققت عائد مرتفع على الاستثمار وعقاباً للإدارة غير الكفء التي حققت معدلات عائد متدنية عليه[3].

3-**تبين بالقياس الكمي لأثر الزكاة على الثروة التجارية وربحها:** نفترض مشروع تجاري رأس ماله 100000جم قيمة أصوله الثابتة تذكارية ولا توجد التزامات عليه، فإذا نسبنا الزكاة المستحقة عليه إلى العائد في حالة تحققه لوجدنا:

أ-في حالة تحقق ربح: إذا تحققت أرباحا سنوية بدأت بنسبة 1 % وتزيد بنسبة 1% سنويا على مستوى دراسة 45 احتمال يتضح ما يلي [4]:

- ❋ أدى تحقيق معدل عائد منخفض1-2% لتآكل الربح وبعض رأس المال.
- ❋ أدى معدل عائد 3 % لتآكل معظم الربح ولم يتبقى سوى14% .
- ❋ ارتفع سعر الزكاة عند انخفاض معدل عائد الاستثمار.
- ❋ انخفض سعر الزكاة عند ارتفاع معدل عائد الاستثمار.

---

[1] د. يوسف القرضاوي مرجع سابق ص 682-684، انظر: رد المحتار ص 64، البحر الرائق ج/ 2 ص 260.

[2] انظر: الانصاف ج/ 3 ص 237، تفسير المنار ج/ 5 ط/ 2 ص 94.

[3] د. كوثر الأبجي " الاعجاز التشريعي في سعر زكاة عروض التجارة " المؤتمر العالمي السابع للاعجاز العلمي في القرآن والسنةدبي 2004.

[4] انظر ملحق الدراسة .

- تناقص معدلسعرالزكاة بارتفاع معدل العائد حيث بدأ الفرق بنسبة 21% بين الاحتمال الثالث والرابع حتى بلغ 1, % بين الاحتمال 44-45.

مما يؤكد شدة تأثير زكاة التجارة على النشاط عند عدم تحقيق ربح أو تحقيق معدل عائد منخفض بما يؤثر على الثروة.

ب- وفي حالة تحقق خسائر[1]: نجد ما يلي:

- أدى عدم تحقيق ربح ولا خسارة في الاحتمال الأول لتخفيض رأس المال بقيمة الزكاة.
- أدى تحقق خسائر في الاحتمالات التالية للمساس برأس المال حتى بلغ النصاب.
- ظلت نسبة الزكاة إلى رأس المال ثابتة لم تتغير بعكس حالة تحقق أرباح.

مما يؤدي لنتيجة هامة هي: تدفع زكاة الثروة التجارية الادارة لتحقيق أعلى كفاءة للاستثمارات والموارد حتى تخضع لسعر زكاة منخفض فهي تثيب الادارة عند تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار وتعاقب الإدارة غير الكفء التي حققت معدلات عائد متدنية عليه [2].

خامساً: توفير طاقة استهلاكية للطلب تدفع النشاط الانتاجي للاستثمار والانتاج :

تنفق نسبة كبيرة من حصيلة الزكاة على حاجات الفقراء والمساكين والعاملين عليها، وهم أول ثلاث فئات في مصارف الزكاة، وباعتبار ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لدى أول فئتين بما يصل الى 100% من الحصيلة وما لا يقل عن 70% من دخول الفئة الثالثة فيمكن الجزم بارتفاع الاستهلاك الذي يؤدي الى توافر الرغبة لدى المنتجين لزيادة انتاجهم ودخول مستثمرين جدد أو موسمياً للانتاج او التجارة لتوفير المستلزمات المطلوبة، بما يدفع للرواج الاقتصادي.ويؤكد ذلك ما يحدث في رمضان من ارتفاع الرغبة الاستهلاكية حيث يقوم الكثير بسداد زكاة أموالهم طوعاً نتيجة لعدم قيام معظم الدول والحكومات الاسلامية بجمع الزكاة وصرفها على مستحقيها، مما يؤدي الى تركيزها في الشهر الكريم وحده دون

[1] انظر ملحق الدراسة.

[2] د. كوثر الأبجي " الاعجاز التشريعي في سعر زكاة عروض التجارة " المؤتمر العالمي السابع للاعجاز العلمي في القرآن والسنةدبي 2004.

شهور السنة مما يرفع الانفاق الإستهلاكي في طفرة قد تؤدي لإرتفاع الأسعار، ولو كانت الحكومات تقوم بعملها السيادي في جمع الزكاة وتوزيعها لكان الأمر أفضل بكثير حيث يلتزم كل مكلف بسنته المالية بما يوفر تدفق نقدي وعيني طوال السنة بحيث يتحقق الهدف المأمول بالتوازن بين شهور السنة في الإنفاق الاستهلاكي بما يحافظ على مستوى مناسب للأسعار من ناحية، وبما يضمن حاجة الفقير من ناحية أخرى، وبما يؤثر تأثيراً إيجابياً محموداً في الانتاج والاستثمار من ناحية ثالثة.

سادساً: تأثير أسعار الزكاة على توجيه الأموال للاستثمار الإنتاجي :

وذلك بمنح النشاط الانتاجي في زكاة الأنعام وزكاة الزرع سعر منخفض نسبياً قياساً بسعر زكاة الثروة النقدية والتجارية وهو ما تبين من دراسة مقارنة بين أسعار زكاة الثروة النقدية والتجارية وأسعار زكاة الأنعام والزرع باعتبار الأخيرتين نشاطاً انتاجياً كما يلي:

1- اتجاه المشرع إلى التشديد على أصحاب الثروة النقدية بخضوعها للزكاة ولو أدى ذلك لنقص رأس المال حتى يبلغ النصاب وكذلك بالنسبة لأصحاب الثروة التجارية بخضوعها للزكاة حتى في حالة الخسارة أو حالة عدم تحقق ربح إذا بلغ المال نصاباً.

2-التخفيف في زكاة النشاط الإنتاجي وخاصة ما يرتبط بتوفير الحاجات الأساسية للمجتمع مثل زكاة الثمر والزرع وزكاة الأنعام، يوجد تخفيف فيها باعتبارها تتناول نشاط انتاجي كما يلي:

- تتناول الدخل الناتج من الزرع والثمر ولا تتناول الأرض ذاتها لارتفاع سعرها بالنسبة لقيمة الناتج منها خلافاً لباقي أنواع الزكاة الأخرى.
- لها سعرين طبقاً لتكلفة الري، فإذ كان بمشقة –من الآبار مثلاً- فيكون سعرها 5% وإذا كان الري بالراحة –من نهر جاري أو المطر – كان سعرها10 %.

- يوصي الحديث الشريف عمال الزكاة " إذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث، فإن لم تدعوا الثلث فدعوا الربع " [1]وبذلك يصلسعرها على الدخل 3,66%-6,66% بعد خصم الإعفاء.
- يوفر إخراج الزكاة عينا الاحتياجات الأساسية للمحتاجين ويؤدي إلى تخفيض مصروفات التسويق والتوزيع التي تؤثر على كم وقدر الحصيلة بما يفيد كل من المكلف والفقير.

التخفيف في زكاة الأنعام: تقع هذه الزكاة على مشروع إنتاجي ذو طبيعة خاصة، إذ يحدث النمو ذاتيا في تربية الأنعام وقد اتجه المشرع للتخفيف فيها من حيث ما يلي [2]:

- إعفاء الأنعام المعلوفة من الفريضة واختصاصها فقط بالسائمة.
- إعفاء ما تم استهلاكه خلال العام من الفريضة واختصاصها فقط بوعائها نهاية العام.
- إعفاء الأنعام العاملة في الحقل والمزارع من الزكاة.
- سعر زكاة الشياه تنازلي يبدأ ب 1,25 % وهي نصف سعر زكاة الثروة النقدية والتجارية وسعر زكاة البقر والإبل 2,5%.
- نصابها عيني ضعف نصاب الثروة النقدية والتجارية .
- ينخفض سعر الزكاة بزيادة الشياه، كما ينخفض سعر زكاتها بمعدل متناقص.
- لا تضم الأنعام المختلفة مع بعضها لحساب النصاب.

سابعاً: منح قواعد الزكاة حوافز للاستثمار:

الزكاة هي أول استقطاع مالي يمنح المكلف به حوافز كثيرة لدفعه للاستثمار والتنمية من خلال مقومات الزكاة العامة التالية:

1رواه الخمسة الا ابن ماجه ورواه ابن حبان والحاكم في المستدرك ج/ 1 ص402 وأبو عبيد في الأموال ص 485 والبيهقي في السنن ج/ 4 ص 123، وابن حزم في المحلى ج/ 5 ص 255.

2انظر: د. كوثر الأبجي " الإعجاز في صلاحية مقومات الزكاة للتطبيق علىالأنشطة الاقتصادية المعاصرة" مقدم الى مؤتمر الاعجاز العلمي بجامعة المنصورة 2008.

- أنها استقطاع مباشر لا يقع على محتاج،وهي ميزة كبيرة إذ يقع الاستقطاع غير المباشر على كل من الغني والفقير دون تفرقة.
- يتم خصم كافة تكلفة عناصر الانتاج عند احتساب وعاء الزكاء بما يضمن خصم تكلفة الانتاج الفعلية وهو ما يطبق في النشاط الاقتصادي التجاري، الزراعي، الأنعام.. الخ.
- تمنح اعفاءات عائلية: حيث تعترف بكافة احتياجات المكلف العائلية ولا تستحق إلا على الفضل بما يشمل خصم ما يلي:
  - كافة النقدية المنصرفة سنوياً على احتياجات المكلف وأسرته في زكاة الثروة النقدية والتجارية.
  - قيمة ما تم استهلاكه هو وأسرته خلال العام من ثروة الأنعام.
  - تخفيض الثلث الى ربع الحصيلة الزراعية مقابل استهلاك المكلف وأسرته والنقص الحاصل نتيجة لأكل الحيوان وجفاف الزرع.
- لا تقع على الأصول الثابتة مثل الدور والأثاث والأجهزة المستخدمة في حاجات المكلف الشخصية أو الوظيفية باعتبارها مال غير نامي.
- وجوب بلوغ المال حد النصاب: طبقا للحديث الشريف " إنما الصدقة عن ظهر غنى" [1]فيجب بلوغ المال نصاباً محدداً بعد خصم كل ما سبق وهو ما تناولته الأحاديث الشريفة بالتفصيل لكل نوع من أنواع المال كما يلي:
  - نصاب زكاة الثروة النقدية والثروة التجارية: يذكر الحديث الشريف عن الرسول ص " ليس في أقل من عشرين مثقالاً من الذهب ولا في أقل من من مائتي درهم صدقة "2وهو يبلغ بالمقاييس المعاصرة 85 جرام ذهب عيار 324.

[1] صحيحالبخاري، الامام احمد بن حنبل " مسند الامام احمد " الحديث رقم 7155.

[2] ابو عبيد مرجع سابق ص 409.

[3] انظر: د. ضياء الدين الريس " الخراج ".

- ❖ نصاب زكاة الأنعام: نظمت الأحاديث الشريفة عدة أنواع من النصاب طبقاً لنوع الأنعام وقيمتها الاقتصادية، فنصاب الإبل خمس رؤوس والغنم أربعين رأس واختلف العلماء بالنسبة للبقر والجاموس ويرى معظمهم أنه ثلاثين رأساً 1.
- ❖ نصاب زكاة الزرع والثمر: يذكر الحديث الشريف النصاب " ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة " متفق عليه [2] وبتحويل الوسق وهو المكيال الى مقاييسنا المعاصرة نجده 50 كيلة مصرية أو 1440 رطلا.

❋ مراعاة شرط الثني أو عدم ازدواج الزكاة على نفس المال بالحديث الشريف " لا ثني في الصدقة " [3].

❋ اعفاءات أخرى: اعفاء مشروعات تربية الأنعام المعلوفة، خفض سعر زكاة الثمر والزرع للنصف مقابل تكلفة ري الارض.. الخ.

❋ ارتباط سداد الزكاة بطبيعة العائد فإذا كان عينيا (مثل الزرع والأنعام) كان الأصل في السداد عينياً وكذلك إذا كان العائد نقداً (مثل التجارة) كان الأصل في السداد نقدياً.

❋ ارتباط النصاب بطريقة السداد فإذا كان السداد عينياً طبق النصاب العيني وإذا كان النصاب نقدياً طبق النصاب النقدي.

❋ تراعي طريقة سداد الزكاة احتياجات الفقير، فالزكاة العينية تقع على الضروريات التي يحتاجها في طعامه سواء كانت من الزرع أو من الأنعام وهي كلها تقع في مستوى الضروريات التي لا يستغني عنها أحد وبذلك يستطيع الفقير أن يحصل على احتياجاته مباشرة من الزكاة، وهو ما يوضح علة أخرى لسداد زكاة التجارة نقداً حيث قد لا تتوافق نوع البضاعة لدى التجار مع احتياجات الفقير وبذلك يكون الأصل في سدادها نقداً وليس عيناً.

---

[1] انظر د. كوثر الأبجي " محاسبة الزكاة والضرائب " دار النهضة العربية بني سويف ص 186 –189.

[2] ابن قدامه المغني ج/ 2 ص 695، انظر يحي بن آدم " الخراج " ص 144.

[3] ابن قدامه ج/ 2. انظر أمثلة لذلك: د. كوثر الابجي " محاسبة الزكاة والضرائب " مرجع سابق ص 100 –101.

المبحث الثاني: استثمار أموال لأغراض التنمية

يتناول هذا المبحث طبيعة توجيه الإسلام للأموال للاستثمار لأغراض التنمية المستدامة المفيدة في المجتمع، فإذا كان الفقهاء قد استنبطوا لنا قواعد الإستثمار والإنفاق بشكل عام بغرض التنمية فإن أولى بذلك الانفاق من حصيلة الزكاة بما يحقق أهداف الاستثمار للتنمية المستدامة وهو ما يتضح من خلال دراسة كما يلي.

أولاً:التأثير المطلق للزكاة: حيث فرضت الزكاة باعتبارها ركن من أركان الإسلام الأساسية فهي تشريع قائم ومستمر منذ فرضيتها إلى يوم القيامة بما يضمن لها الاستمرارية والاستدامة في المجتمع،فهي تضمن بذلك ما نطلق عليه حديثاً "التنمية المستدامة" بدرجة لا يصل اليها أي نوع آخر من أنواع الإيرادات الموجهة للإستثمار بغرض التنمية.

ثانياً: توجيه الأموال لأغراض الاستثمار التنموي: يوجه الشرع الحنيف استثمار الأموال طبقاً لقواعد تناولها العلماء من منطلق الواجب الكفائي المفروض من جانب وطبقاً لترتيب أهمية عنصر الإنفاق من جانب ثاني كما يلي.

الجانب الأول: فرض الكفاية أو الواجب الكفائى:

الواجب الكفائى هو ما طلب الشارع حصوله من مجموع المكلفين لتحقيق أمن كل فرد منهم بحيث إذا قام به البعض فقد أدى الواجب وسقط الإثم والحرج عن الباقين، وحكمه أنه إذا قام به بعض المكلفين سقط عن الباقين وإذا لم يؤده أحد أثم المكلفون جميعا، فالقصد فيه وقوع الفعل نفسه لما يترتب عليه من جلب مصلحة أو درء مفسدة بقطع النظر عمن يقع منه.[1]

ويرى العلماء أن كل ما لا يستغنى عنه فى قوام أمور الدنيا يكون تعلمه ووجوده من فرض الكفاية، أى أنه إذا لم يتحقق من الأمة أثمت كلها ويوجب الإسلام هذا المبدأ على أهله عملاً على استقلال المجتمع فى تحقيق ما يحتاج إليه بيد أبنائه وحتى لا يتبعوا الأمم الأخرى[2].

[1] د. محمد إبراهيم الحفناوى" نظرات فى أصول الفقه " ص 100- 101.

[2] د. صديق ناصر ود. محمد إبراهيم رابوى " المدخل إلي الاقتصاد الإسلامى المقارن " ندوة الثقافة والعلوم. دبى ص 112 - 113.

وفرض الكفاية مطلوب من الجميع ولكنه موزع على الطوائف والآحاد فالتفقه فى الدين فرض كفاية وعلم الهندسة فرض كفاية والزراعة والطب... وكل صناعة أو عمل لا تستغنى عنه الجماعة ويطالب به من لديه القدرة عليه فرض كفاية، فالجماعة كلها مطالبة بتهيئة الأسباب ليكون من بينها الأطباء والمهندسون والزراع والصناع والقضاة.. ومن كانت لديه الكفاية لشغل وظيفة معينة مطالب بها على الخصوص، وبذلك يتبين يؤثم المجتمع إن لم يتحقق المطلوب، كما أن من لم يقم بالفرض الكفائى يعد قائما به بقيام من أداه لأنه دخل فى تهيئة الأسباب [1].

ومن خلال الاستعراض الموجز لأهمية الفرض الكفائى وأهمية مراعاته يتضح عند تثمير أموال الزكاة أن نراعي هذه الفريضة العظيمة التي تغطي كافة احتياجات المجتمع بحيث نرتب أولوياتنا الإستثمارية في أموال الزكاة من خلال سلم تفضيلى طبقاً لأولوياتنا بحيث يبدأ بالضروريات وينتهى بالكماليات التى تسعى لتجميل وتحسين مظاهر حياتنا من كافة جوانبها على أن تراعى هذه الأولويات سائر المعايير الإسلامية.

الجانب الثاني: ترتيب أولويات الإنفاق بتطبيق معايير الاستثمار الشرعية للتنمية المستدامة:

ينطلق النظام الاقتصادى الإسلامى من أحكام وتشريعات وردت فى القرآن الكريم أساسها قول الله تعالى " ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث"157/الأعراف، كما تناولت السنة المطهرة حفظ الأحكام وتفسيرها للمجتمع البشرى كله لبيان الأعمال والأنشطة التى تعود بالخير والنفع وتنهى عن أعمالاً أخرى ضارة بل ومدمرة للإنسانية كلها.

ويدعو الإسلام إلي استثمار وتنمية الموارد وانتاج السلع والخدمات التى يحتاجها المجتمع دوماً بما يطلق عليه معاصرة " التنمية المستدامة" وهي تعتبر فرض وواجب على المجتمع كله، فالإسلام رسم الطريق الصحيح للسعى لطلب الرزق وعفة النفس عن السؤال والحاجة للمجتمع الإسلامي على مر العصور والأزمان، حتى يتيقن المسلم أن طلب الرزق فريضة وعبادة بل يرى بعض العلماء أن بعض الذنوب لا يكفرها إلا السعى فى طلب

[1] الامام محمد أبو زهرة " اصول الفقه " ص 33.

الرزق، فالسعي عبادة وطاعة يثاب عليها المؤمن في كل جهد يبذله مخلصاً فى سبيل استثمار وتنمية الموارد لذا فنحن مطالبون بالإستثمار والعمل ما استطعنا وعلى كل من يستطيع العمل ألا يدخر وسعاً فى سبيل اتقان عمله وتنمية وتطوير نشاطه. والصفة العقيدية للإستثمار المتفق مع قواعد التشريع الإسلامى تملى علينا أن يكون هذا الاستثمار تنمويا Developmental Investmentبكل ما تحمله هذه الكلمة من معان، بمعنى أنه يشمل قضية التنمية بابعادها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والعقلية، وليس مجرد استثمار لإنماء المال بل لتحقيق تنمية مادية وبشرية ومجتمعية، ولا يعنى ذلك التغاضى عن تحقيق الربح وإنما يجب تحقيقه لأنه يحقق وظائف اقتصادية واجتماعية ولمقابلة المخاطر المستقبلة وللتوسع فى الأعمال وتحقيق عائد للمستثمر[1].

فالتنمية فى ظل المنهج الإسلامى يمكن بموجبها استخدام الامكانيات المتاحة من ثروات طبيعية وطاقات بشرية ووسائل علمية من أجل تنمية جوانب الإنسان الروحية والخلقية والمادية بصورة متوازنه من غير إفراط ولا تفريط فى جانب على حساب جانب آخر حتى يعيش الإنسان حياة مستقرة ومثمرة ويكون قادراً على أكبر عطاء فى تأدية دوره في هذه الحياة الدنيا ليجعل منها مزرعة يجنى ثمارها فى آخرته وذلك بالفوز برضا الله سبحانه وتعالى.

لذلك تقترح الدراسة ثلاثة معايير مستنبطة من الفقه والتشريع الإسلامى الحنيف هى:

المعيار الأول: اختيار طيبات المشروع وفق الأولويات الإسلامية:

إذا نظرنا إلى مفهوم المصلحة الاجتماعية حسبما صاغها الإمامان أبو حامد الغزالى وأبو إسحق الشاطبى نجدها ثلاثة مستويات[2]: الضروريات، الحاجيات، التكميليات–

[1] د. سيد الهوارى، مفاهيم اساسية فى تقييم مشروعات الاستثمار، برنامج الاستثمار والتمويل بالمشاركة - جامعة الملك عبد العزيز 1980 ص 66.

[2] د. محمد عبد المنعم عفر "السياسات الاقتصادية فى الاسلام " الاتحاد الدولى للبنود الاسلامية ط / ا 0 98 1 ص 181-187 انظر: د. سيد الهوارى القيم والمعايير الإسلامية فى تقويم المشروعات حلقة نقاشية لبرنامج الاستثمار والتمويل بالمشاركة - جامعة الملك عبد العزيز جدة ص 4، انظر: الإمام أبو حامد الغزالى، المستصفى فى علم الأصول، المكتبة التجارية الكبرى، الجزء الثانى أبو أسحاق الشاطبى، الموافقات فى أصول الشريعة (القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى) الجزء الثانى، ص 8 وما بعدها. نقلا عن دليل تحليل الجدوى وتقييم المشروعات. الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية.

الكماليات– بما يرسى للحياة أهدافاً متدرجة فى الأهمية، فكل الطيبات التى لابد منها لتحقيق أهداف الحياة الإسلامية يعتبر توفيرها مطلوبا شرعيا وليس مباحا فقط.

فالضروريات هي"مالا يستغنى عنه الفرد فى حياته، وتشتمل كل أنواع السلع والخدمات الضرورية التى تلزم للمجتمع، ولذا يتعين عليه توجيه طاقات نحوها وبناء خططه لتحقيقها، وتوفيرها سواء تم من خلال آلية السوق أو غير ذلك، فالأصل هو تنمية الإنسان وتوفير احتياجاته ومن أمثلتها: توفير الأمن على الحياة والعرض والمال والحقوق والأمن الخارجى للمجتمع، وسائل حفظ الصحة ومعالجة المرض، الغذاء والكساء، نشر المعرفة والتربية فى أمور الدين والدنيا، توفير المأوى.

ويعتبر تحقيق الحد الأدنى الإسلامي من الضروريات فرضاً وما زاد عن ذلك الحد الأدنى يعتبر من مستوى الحاجيات ويذكر الحديث الشريف " من أصبح آمنا فى سربه معافى فى بدنه مالكاً قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها ".وتختلف درجة الإلزام فى توفير الطيبات بحسب أهمية الهدف الذى تحققه فى سلم الأهداف الإسلامية، فبعضها فرض أو واجب وبعضها مستحب أو مباح، وهى مسئولية الدولة المسلمة باعتبارها قائمة على شئون وراحة ومصالح المجتمع بأسره وهى مسئولة مسئولية تامة عن توفير كافة الضروريات بما يسمح لكل مستويات الدخول الحصول على كفايتها منها.

أما الحاجيات: فهى التى يتيسر معها تحمل أعباء تسيير الحياة وتعين على تحسين المستوى المعيشى للأفراد، ومن أمثلتها المرافق العامة والمساكن الواسعة والتدريب ونشر المعرفة والتوسع فى مراكز البحث العلمى.. الخ.

وأما التكميليات:فهى الكماليات التى تحقق للمجتمع الرفاهية وتدخل الجمال والمتعة على الحياة الإنسانية، أو هى بصفة عامة ما يمكن أن نطلق عليه الرفاهية والكماليات.

المعيار الثانى: حفظ المال وتنميته:

يقابل هذا المفهوم فى الاقتصاد الوصفى مفهوم الكفاية Efficiencyبمعنى استخدام كمية من الموارد والعمل لا تزيد عن الحد الأدنى الكافى لتحقيق هدف معين حتى لا يندرج ذلك تحت الإسراف المنهى عنه، ويقصد بالمال هنا الثروة بمعناها الاقتصادى التى تشمل

الموارد الطبيعية والأصول المصنوعة ويعتبر حفظ المال خامس المقاصد الإسلامية الكبرى كما حددها الإمام الغزالى وهى حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال.وينبغي أن يهدف الاستثمار فى الإسلام لتحقيق النماء والربح، بما يعنى بداية المحافظة على رأس المال فلا يتحقق الربح إلا إذا عاد رأس المال سليما، وبذلك يرتب الهدف بالمحافظة على رأس المال ثم تحقيق ربح يزيد عنه بترشيد النفقة وتعظيم العائد بقدر الامكان.

المعيار الثالث: تدنية التكلفة الاجتماعية:

تزايد الاهتمام بقياس التكلفة الاجتماعية للمشروعات المختلفة واعتبارها جزءًا أساسياً من دراسة التكلفة التى يتحملها المجتمع وقد تركز اهتمام المحاسبين على قياس تكلفة الضرر البشرى الذى يصيب المجتمع نتيجة لقيام صناعة معينة أو نشاط محدد فتم الاهتمام بما يلى:

- قياس تكلفة الأضرار الصحية التى تصيب الإنسان من تلوث الهواء Air Pollution.
- قياس تكلفة تلوث الماء Water pollution.
- قياس تكلفة تلوث الصوت Sound pollution.

كما تم التعرض لأثر التلوث على الحيوان والنبات وممتلكات الإنسان، لذا فقد نالت دراسات تكلفة التلوث أهمية خاصة بصفتها جزءًا حيوياً Human Resource Accountingوهو العلم الذي يهتم بتقديم معلومات مفيدة عن تكلفة وقيمة الموارد البشرية وتوصيل هذه المعلومات لمن يهتم بها[1].

وإذا كان المحاسبون قد اهتموا مؤخرا بقياس التكلفة الاجتماعية نظراً لما لاحظه المجتمع من الأضرار الجسيمة التى لحقت بالبيئة نتيجة بعض الأنشطة الاقتصادية بغرض تدنيتها أو التعويض عنها، إلا أن الفقه الإسلامى أوجب الاهتمام بهذا الموضوع منذ أكثر من أربعة

[1]أنظر: د. أحمد فرغلى " قياس تكلفة التلوث فى البيئة لصناعة تكرير الزيت بالمملكة العربية السعودية بالتطبيق على مصفاة الرياض للبترول " جامعة الملك سعود سنة 1983، د. كوثر الأبجى"تكلفة التلوث فى موانئ دول الخليج العربى " مجلة الدراسات الاجتماعية – جامعة الكويت سنة 1986.

عشر قرناً وجعله التزاماً إسلامياً يفرض على القائمين بالأنشطة المختلفة منعاً للضرر والإضرار كما يوضح الحديث الشريف " لا ضرر ولا ضرار، من ضار ضاره الله ومن شاق شاق الله عليه " وقد ورد النص الأخير " من شاق شاق الله عليه " يوم القيامة " فى صحيح البخارى[1] .

والضرر هو إلحاق المفسدة بالغير لا على وجه الجزاء المشروع، والضرار مقابلة الضرر بالضرر أو إلحاق المفسدة بالغير على جهة المقابلة، وفسره البعض بأن لا يضر الرجل أخاه ابتداءً ولا جزاءً. ويشرح ذلك د.الزينى[2] أن هذه القاعدة من أهم القواعد وأجلها شأناً فى الفقه الإسلامى ولها تطبيقات واسعة فى مختلف المجالات الفقهية، فالحديث نص فى تحريم الضرر لأن لا النفى الاستغراقية تفيد تحريم سائر أنواع الضرر لأنه نوع من الظلم إلا ما خص بدليل كالحدود والعقوبات وحالات الضرورة. فهذه القاعدة من أركان الشريعة الإسلامية توجد لها نصوص كثيرة من الكتاب والسنة وهى أساس لمنع الفعل الضار وترتيب نتائجه فى التعويض المالى والعقوبة كما أنها سند لمبدأ الاستصلاح فى جلب المصالح ودرء المفاسد: وعلى أساس هذه القاعدة ينفى الضرر فيوجب منعه منعاً مطلقاً سواء كان الضرر عاماً أو خاصاً.

ويستطرد الزينى موضحاً وجوب رفع الضرر بعد وقوعه بما يمكن من التدابير التى تزيل آثاره وتمنع تكراره وكذلك دفعه ومنعه قبل أو اثناء وقوعه... كذلك المقصود بنفى الضرر أن يكون على سبيل المقابلة. فمن أتلف مال غيره –مثلاً –لا يجوز أن يقابل بإتلاف ماله لأن ذلك توسعة فى الضرر بلا منفعة وأفضل منه تضمين المتلف ما أتلفه وذلك بخلاف جناية النفس.

ويترتب على الأضرار الأحقية فى التعويض، ورتب على ذلك الفقهاء أحكاماً دقيقة فى الدية أو التعويض ولم تشترط الشريعة الإسلامية لكى يترتب التعويض عن الضرر أن يكون

[1] صحيح الإسناد على شرط مسلم انظر:السيد سابق " فقه السنة " دار الريان للتراث 88 9 1، ط / 1 ص 7 5 4 والامام الحافظ أبى عبد الله الحاكم النيسابورى المستدرك على الصحيحين وبه التلخيص للحافظ الذهبى - دار الكتاب العربى بر/ 2

[2] د. محمود عبد العزيز الزينى الضرورة فى الشريعة الاسلامية والقانون الوضعى دراسة مقارنة " مؤسسة الثقافة الجامعية1993ص34.

الضرر قد نشأ عن اعتداء أو ارتكاب فعل محظور، بل يلزم الضمان مطلقاً سواء نشأ عن اعتداء أم لم يكن كذلك، فالشريعة الإسلامية تجعل الضرر علة وسبباً للتضمين فإذا وجدت العلة ترتب المعلول [1].أما د. محمود أبو السعود فيرى أن مقتضى النهى عن الضرر والضرار [2]:

- أن شريعة الإسلام تعتبر النشاط الإنسانى اقتصادياً إذا كانت له منفعة تبادلية وحقق ربحاً شريطة أن يخلو من الضرر والضرار وأن تنتفى عنه صفة الفساد، فمنتج الخمر يقوم بعمل اقتصادى فى عرف الغرب ولكنه يعتبر نشاطاً ضاراً محرماً فى الشرع الإسلامى.
- أن الفرد فى المجتمع الإسلام مسئول عن واجباته قبل المجتمع وعليه أن يؤديها فى حدود المنفعة العامة وذلك هو الإحسان، لذا كان حبس المنفعة عن الناس محرماً لأنه مضرة ومفسدة، وعلى ذلك فالمعاملات الاقتصادية الإسلامية لا تخضع لهوى الأفراد وحكمهم لكن الأصل فى التصرف هو مراعاة الحقوق والواجبات وهو مرهون بتجنب الأضرار بالغير وبالمال وبالفرد.

وهكذا يتبين لنا كيف يمكن لنا ان نستثمر أموال الزكاة من خلال قواعد النظام الاسلامي بما يحقق لمجتمعاتنا أعلى مردود مادي واقتصادي واجتماعي بما يحقق التنمية المستدامة للأجيال الحالية والقادمة.

[1] د. محمد نصر رفاعى " الضرر كأساس للمسئولية المدنية فى المجتمع المعاصر " رسالة دكتوراه حقوق القاهرة سنة 1978 ص 30.

[2] د. محمود أبو السعود ا الاستثمار الإسلامى فى العصر الراهن " مجلة المسلم المعاصر العدد 8 2 1 98 1 مر، 78-79.

نتائج الدراسة

هدف البحث:لاثبات أن تطبيق الزكاة في المجتمع المسلم يدعم الاستثمار دعماً عظيماً بما يحقق التنمية المستدامة وهو ما لا يتحقق لأي استقطاع مالي وضعي مهما بلغت درجة كماله وتفوقه من خلال مبحثين، وتوصلت الدراسة للنتائج التالية:

نتائج المبحث الأول: دور الزكاة في الاستثمار:

أولا: تناول البحث تأثير زكاة الثروة النقدية على دفع المال للاستثمار: حيث تدفع النقد المكتنز للاستثمار لسداد الزكاة من الربح حتى لا ينقص أصل المال، كما تؤدي دورة الاستثمار لدفع النشاط الانتاجي بما يضيف قوة اقتصادية للمجتمع،مما يساهم في تشغيل الطاقات البشرية ويحل مشكلة البطالة،ويحقق التنمية الاقتصادية المنشودة.

ثانيا: تأثير وقوع الزكاة على الثروة النامية دون الثروة غير النامية:لا تؤثر الزكاة على القدرة الانتاجية والاستثمارية للمجتمع لأنها تختص فقط بالاصول القابلة للنماء ولا تمس الطاقة المالية للمجتمع، مع استمرار تدفق الموارد المالية في الدولة حتى في حالة نقص الدخول، بحيث تعمل على دوران الثروة والدخل مما يوفر حصيلة دائمة مستمرة على مدار السنة.

ثالثاً: أثر مصارف توزيع أموال الزكاة في الاستثمار والتنمية: أثبتت الدراسة أن مصارف الزكاة تدفع للاستثمار والتنمية خاصة بالنسبة للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين، واقترحت الدراسة بالنسبة للفقراء والمساكين قسمتهم لفريقين:

- العاجزون عن الكسب ويستحقوا العطاء الدوري مراعاة لحاله.
- من له حرفة أو يستطيع العمل يتم تأهيله وتمويله للتكسب منها والعمل بحرفة ليعمل بها.

كذلك تناولت الدراسة سائر أصحاب المصارف الأخرى ودورهم في الاستثمار بغرض التنمية.

رابعاً: تأثير زكاة الثروة التجارية على الاستثمار ورفع كفاءته: تناولت الدراسة مقومات هذه الزكاة وتأثير سعرها على الاستثمار والتنمية خيث يتأثر بكفاءة تثمير الأموال ارتفاعاً وانخفاضاً.

خامساً: توفير طاقة استهلاكية للطلب تدفع النشاط الانتاجي للاستثمار والانتاج: تؤدي الزكاة لانفاق حصيلة تساهم في احداث رواج اقتصادي يرفع الاستهلاك وبالتالي دفع الإنتاج.

سادساً: تأثير أسعار الزكاة على توجيه الأموال للاستثمار الإنتاجي: وذلك بمنح النشاط الانتاجي في زكاة الأنعام والزرع سعر منخفض نسبياً قياساً بسعر زكاة الثروة النقدية والتجارية وهو ما أثبتته الدراسة المقارنة لأسعار زكاة الثروة النقدية والتجارية وأسعار زكاة الأنعام والزرع.

سابعاً: منح قواعد الزكاة حوافز للاستثمار:كذلك عرضت الدراسة للحوافز التي يمنحها نظام الزكاة لدفع المال للاستثمار والتنمية.

نتائج المبحث الثاني: استثمار أموال الزكاة لأغراض التنمية المستدامة: من خلال:

أولاً:التأثير المطلق للزكاة:باعتبارها تشريع قائم ومستمر منذ فرضيتها إلى يوم القيامة بما يضمن لها الاستمرارية والاستدامة في المجتمع.

ثانياً: توجيه الأموال لأغراض الاستثمار التنموي: من خلال جانبين:

الجانب الأول: فرض الكفاية أو الواجب الكفائى: يؤدي تطبيقه لتثمير أموال الزكاة من خلال ما يحتاجه المجتمع بحيث ترتب الأولويات الإستثماريةمن خلال سلم تفضيلى طبقاً لإحتياجاتنا بحيث تبدأ بالضروريات وتنتهى بالكماليات.

الجانب الثاني: ترتيب أولويات الانفاق بتطبيق معايير الاستثمار الشرعية للتنمية المستدامة:يدعو الإسلام إلي استثمار وتنمية الموارد وانتاج السلع والخدمات التى يحتاجها المجتمع دوماً بما يطلق عليه معاصرة "التنمية المستدامة" وهي تعتبر فرض وواجب على المجتمع كله، ففى ظل المنهج الإسلامى يمكن بموجبها استخدام الامكانيات المتاحة من ثروات طبيعية وطاقات بشرية ووسائل علمية من أجل تنمية جوانب الإنسان الروحية والخلقية والمادية بصورة متوازنه حتى يعيش المسلم حياة مثمرة يجنى ثمارها فى آخرته وذلك بالفوز برضا الله سبحانه وتعالى.لذلك قدمت الدراسة ثلاثة معايير مستنبطة من الفقه والتشريع الإسلامي الحنيف هي:

- اختيار طيبات المشروع وفق الأولويات الإسلامية.
- حفظ المال وتنميته: للمحافظة على رأس المال وتحقيق ربح.
- تدنية التكلفة الاجتماعية.

المراجع:

1-مراجع تفسير القرآن الكريم:

-الطبري" جامع البيان عن تأويل آي القرآن - تفسير الطبري" دار المعارف ج/ 14.

-القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ط دار الكتب ج/ 2 .

- محمد رشيد رضا " تفسير القرآن الحكيم - تفسير المنار " ج/ 5 ط/ 2 .

2-مراجع الحديث وتفسيره:

- الامام أحمد" مسند الامام أحمد " تحقيق العلامة أحمد شاكر، دار المعارف.

-الامام ابن ماجه"جامع سنن الترمذي " تحقيق أحمد شاكر.

- محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم " تحفة الأحوذي" دار الاتحاد العربي للطباعة.

- نور الدين الهيثمي " مجمع الزوائد ومنبع الفوائد " مكتبة القدسي ج/ 3.

- عبد الرحمن أحمد بن شعيب " سنن النسائي " مع شرح السيوطي.

-الامام أحمد بن حنبل " مسند الامام احمد " الحديث رقم 7155.

-الامام محمد بن اسماعيل البخاري " الجامع الصحيح " طبعة دار الشعب.

-الامام الحافظ أبى عبد الله الحاكم النيسابورى " المستدرك على الصحيحين وبه التلخيص للحافظ الذهبى" - دار الكتاب العربى ج/ 2.

- جلال السيوطي " الجامع الصغير من حديث البشير النذير " ط/ مصطفى البابي الحلبي.

-الحافظ البيهقي " السنن الكبرى " ط/ حيدر اباد ج/ 4.

-أبو سليمان الخطابي " معالم السنن " مطبعة أنصار السنة ج/ 2.

3-مراجع فقهية:

-السيد سابق " فقه السنة " دار الريان للتراث 1988 ط / 1.

-مصطفى السيوطي " مطالب أولي النهى شرح غاية المنتهى " المكتب الاسلامي بدمشق ط/ 1 1380ج/ 2 .

-د. يوسف القرضاوي " فقه الزكاة " مؤسسة الرسالة ج/ 1.

-العلامة المناوي " فيض القدير شرح الجامع الصغير " ج / 1.

-النووي " المجموع شرح المهذب " المطبعة المنيرية ج/ 6 .

-شمس الدي الرملي " نهاية المحتاج الى شرح المنهاج " ج/ 6 .

-" الانصاف في الراجح من الخلاف "مطبعة السنة المحمدية ج/ 3.

-ابو عبيد القاسم بن سلام " الأموال " .

-منصور بن يونس البهوتي "حاشية الروض المربع شرح زاد المستنقع " مطبعة السنة المحمدية ج/1.

-مصطفى السيوطي " هامش مطالب أولي النهى "المكتب الاسلامي بدمشق ط/ 1 ج/ 2 .

- المنذري " الترغيب والترهيب " ج/ 1 ط/ المنيرية.

- محمود شلتوت" الاسلام عقيدة وشريعة " دار القلم .

-محمد ابن عابدين " رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار " المطبعة الميمنية

-ابن نجيم الحنفي "البحر الرائق شرح كنز الدقائق " ج/ 2.

-أبو حسن المرداوي " الانصاف في الراجح من الخلاف " مطبعة السنة المحمدية ج/ 3 .

-ابن حزم الاندلسي " المحلى " ط/ المنيرية تحقيق أحمد شاكر ج/ 5.

-د. محمد ضياء الدين الريس " الخراج في الدولة الاسلامية " ط/ نهضة مصر .

-د. كوثر الأبجي " محاسبة الزكاة والضرائب " دار النهضة العربية بني سويف.

-ابن قدامه " المغني " ج/ 1، ج/ 2، ج/3.

-يحي بن آدم القرشي " الخراج "المطبعة السلفية تحقيق أحمد شاكر.

-د. محمد إبراهيم الحفناوى" نظرات فى أصول الفقه " .

-د. صديق ناصر ود. محمد إبراهيم رابوى " المدخل إلي الاقتصاد الإسلامى المقارن " ندوة الثقافة والعلوم.

-الشيخ محمد أبو زهرة " أصول الفقه ".

-الإمام أبو حامد الغزالى، المستصفى فى علم الأصول، المكتبة التجارية الكبرى، الجزء الثانى -أبو أسحاق الشاطبى، الموافقات فى أصول الشريعة ج/2القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى.

4-أبحاث ورسائل علمية:

- أبو السعود، د. محمود"الاستثمار الإسلامى فى العصر الراهن " مجلة المسلم المعاصر العدد 8 2 - 1981.

-الأبجي،د. كوثر " الاعجاز التشريعي في سعر زكاة عروض التجارة " المؤتمر العالمي السابع للاعجاز العلمي في القرآن والسنة دبي 2004.

- الأبجي ، د. كوثر " الإعجاز في صلاحية مقومات الزكاة للتطبيق على الأنشطة الاقتصادية المعاصرة " مقدم الى مؤتمر الاعجاز العلمي بجامعة المنصورة 2008.

- الأبجى، د.كوثر "تكلفة التلوث فى موانئ دول الخليج العربى " مجلة الدراسات الاجتماعية جامعة الكويت سنة 1986.

- الزينى، د. محمود عبد العزيز " الضرورة فى الشريعة الاسلامية والقانون الوضعى دراسة مقارنة" مؤسسة الثقافة الجامعية1993.

- الهوارى، د. سيد، مفاهيم اساسية فى تقييم مشروعات الاستثمار، برنامج الاستثمار والتمويل بالمشاركة - جامعة الملك عبد العزيز 1980.

- الهوارى، د.سيد " القيم والمعايير الإسلامية فى تقويم المشروعات حلقة نقاشية لبرنامج الاستثمار والتمويل بالمشاركة " - جامعة الملك عبد العزيز جدة.

- دليل تحليل الجدوى وتقييم المشروعات. الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية.

- رفاعى، د.محمد نصر " الضرر كأساس للمسئولية المدنية فى المجتمع المعاصر " دكتوراه حقوق القاهرة سنة 1978.

- عفر، د.محمد عبد المنعم "السياسات الاقتصادية فى الاسلام " الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية ط 1 / 1980.

- فرغلى، د.أحمد " قياس تكلفة التلوث فى البيئة لصناعة تكرير الزيت بالمملكة العربية السعودية بالتطبيق على مصفاة الرياض للبترول " جامعة الملك سعود سنة 1983.

دور القطاع الثالث في تحقيق التنمية المستدامة

– أ.ساري سهام*

ملخص

يلعب القطاع التطوعي الخيري أو القطاع الثالث دورا هاما في الاقتصاديات المعاصرة، فقد أظهرت إحدى الدراسات التي أجريت في أمريكا أن هذا القطاع يساهم بأكثر من 9% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث صرفت مدا خيل هذا القطاع على قطاعات اقتصادية واجتماعية. هذه النتائج تسلم جدلا ضرورة اهتمام الاقتصاديين والخبراء في شتى المجالات بهذا القطاع الهام. وهو ما يجعله يساهم بنشاطه في تحقيق التنمية المستدامة في إطار توفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

الكلمات المفتاحية: القطاع الثالث، التنمية المستدامة، الاقتصاد الدولي

summary

The Philanthropic sector or the 3rd sector plays a crucial role in the modern economy. For instance, and in America alone, a recent survey has showed that the 3rd sector represented 9% of the GDP (Gross Domestic Product). The most important part of these incomes was spent on health, education, culture and some social and civil projects. These results beg the question that this sector deserves, at least, a little attention from the economists and the experts of the field. These organizations come under what is known as the Philanthropic Sector. Thus they participate in the sustainable development meant for ever(long duration) because of their ronouvlable source.

تمهيد:

إن المتتبع لتاريخ التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي يجد أنه طرأ تطور مستمر وواضح على التنمية بوصفها مفهوما ومحتوى، وكان هذا التطور استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، وانعكاسا حقيقيا للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال، وتعتبر التنمية المستدامة أحدث مفاهيم التنمية، بدأ استخدامها في الأدب التنموي المعاصر، حيث أصبحت الاستدامة مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم

* إطار بمديرية التجارة بولاية برج بوعريريج.

دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء،والتنمية المستدامة نمط تنموي تتكامل فيه الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بهدف تحقيق النوعية في مستوى المعيشة للأفراد في الحاضر وللأجيال في المستقبل.

والإقرار أن البعد الاجتماعي يعد السبيل الأمثل لتحقيق التنمية الاقتصادية، ومن ثم فإن تنمية المجتمع تعد أحد أهم ركائز التنمية الشاملة المستدامة. لذا دعي القطاع الثالث وبما يوفره من خدمات اجتماعية كثيرة وبتمويله لشبكة واسعة من المؤسسات الخدمية، في مجالات حيوية عدة كالتعليم والصحة والثقافة والفنون والبيئة والبحث العلمي وحقوق الإنسان والأسرة ورعاية الطفولة والمساعدات الدولية، وغيرها من الخدمات والمنافع العامة للمساهمة في التنمية المستدامة.

ويمكن تحديد الإطار الشامل للتنمية الشاملة المستدامة في ما يلي[1]:

يمكن التأكيد أن التنمية المستدامة هي عملية تغيير شاملة في إطار نموذج تنموي يحقق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية التي تضمن تطور الكفاءة الاستخدامية للموارد، وتزايد المقدرة الانجازية في تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية وما يترتب عن ذلك من تغييرات جوهرية في السلوك الاستهلاكي والأساليب الإنتاجية والتكنولوجية المرتبطة بها، ونظم توزيع الثروة والدخل على المستوى المجالي والقطاعي والزماني بشكل يؤدي إلى الاستمرار وتطور الحياة المجتمعية، في إطار الاستدامة الشاملة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية الفردية والجماعية والمؤسسية، الخاصة والعامة، الوطنية والإقليمية والدولية، التي تتضمن الاستدامة الاقتصادية وما يرتبط بها من موارد وثروات وإمكانيات، واستدامة بيئية وما يرتبط بها من تنوع وتطور للخصوصيات الثقافية، واستدامة سياسية وما يتعلق بها من استقلال وسيادة واستمرارية لمكوناتها في إطار الحكم

[1]– صالح صالحي، "التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثورة البترولية في الجزائر"، بحث في: **الملتقى الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، (الجزائر، جامعة سطيف، 2008)، ص: 870.

الراشد، والتي تؤدي جميعها إلى نمو اقتصادي مستدام، يساهم على المستوى المحلي والإقليمي والدولي في تقليص أعداد الفقراء المتزايد وتخفيض هوة عدم المساواة.

أولا: مدخل للتعريف بالقطاع الثالث

شهد القطاع الخيري في البلدان الغربية نموا متسارعا في القرنين الماضيين،حيث أصبح النشاط الخيري والتطوعي يحتل حيزا مهما من الثروة الوطنية في المجتمعات الغربية بما يملكه من أصول، وبما يوفره من خدمات اجتماعية كثيرة وبتمويله لشبكة واسعة من المؤسسات الخدمية، في مجالات حيوية عدة كالتعليم والصحة والثقافة والفنون والبيئة والبحث العلمي وحقوق الإنسان والأسرة ورعاية الطفولة والمساعدات الدولية، وغيرها من الخدمات والمنافع العامة، التي تدخل في إطار مستلزمات التنمية المستدامة.

ومن المتوقع أن يزداد دور القطاع الثالث في الاقتصاديات المتقدمة،والذي أصبحت له مساهمات كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة، وأن يحتل مكانة مرموقة في النظام العالمي الجديد، حيث تشكل المنظمات غير الحكومية، والتي تعمل على نطاق دولي، جزءا من هذا النظام الذي يجري تسويقه وتعميمه في بلدان العالم النامي.

1-تعريف القطاع الثالث:

يشير مصطلح القطاع غير الهادف للربح في أدبيات العمل الخيري إلى المؤسسات التي تقع بين القطاع الخاص والهادف للربح والقطاع العام.[1] ولقد استخدمت عدة مصطلحات في وصف مجموعة مؤسسات القطاع غير الربحي فجاءت العديد من المسميات مثل " القطاع الخيري" و"القطاع المستقل" و"القطاع التطوعي" و"القطاع المعفي من الضرائب" و"المنظمات غير الحكومية" و"الاقتصاد الاجتماعي". وقد أوضح ليستر م.سالمون

[1]Wolfgang Seibel and Helmut K Anheir, Sociological and Political Science Approaches to the Third Sector.in the third sector: comparative studies of Nonprofit organizations, editors by Helmut K Anheir and Wolfgang Seibel, Walter de gruty , BERLIN.1990. p7.

" LasterM.Salamon " أحد منظري هذه الظاهرة أن كل مصطلح من هذه المصطلحات ينطلق من الحقيقة التي تمثلها هذه المؤسسات والمنظمات على حساب الجوانب الأخرى.[1]

فهناك التعريف القانوني الذي يركز على ما ينص عليه قانون البلد المعني لتصنيف المنظمات التي تندرج ضمن القطاع الثالث، والنوع الثاني هو التعريف الاقتصادي المالي الذي يؤكد على مصدر الدخل للمنظمة، وهذا المعيار هو الذي أخذ به نظام الأمم المتحدة للحسابات الوطنية، بينما علماء السياسة أشاروا إلى أنه مجال أو منطقة وسيطة بين السوق والدولة.[2]

أما التعريف الوظيفي لمؤسسات القطاع غير الربحي يؤكد على الوظائف أو الأغراض التي تؤديها هذه المنظمات في هذا القطاع، أما التعريف البنيوي والإجرائي فهو يركز على البنية والعمليات الأساسية للمنظمة وليس على غرضها ومصدر دخلها[3].

وفي فرنسا بدأ استعمال مصطلح الاقتصاد الاجتماعي منذ 1982 م لوصف القطاع الثالث وغير الربحي وهو يتشكل أساسا من الشركات التعاونية وشركات الضمان والتأمين غير الربحية والجمعيات التطوعية، هذه الأخيرة تشير إلى مجموعة من المنظمات الخيرية والاتحادات التجارية والمنظمات الثقافية والحركات الاجتماعية والمدارس الخاصة ومنظمات الرعاية والمستشفيات غير الربحية.

أما المنظمة غير الحكومية فهي وفقا لوثائق الأمم المتحدة الصادرة في عام 1994م، تمثل كيانا غير هادف للربح وأعضاؤه مواطنون أو جماعات من المواطنين ينتمون إلى دولة

1Edith Archambault.Public Authorities and Nonprofit Sector.In France. in the third sector: comparative studies of Nonprofit organizations, editors by Helmut K Anheir and Wolfgang Seibel, Walter de gruty , BERLIN.1990. P295.

[2]Wolfgang Seibel and Helmut K Anheir, Sociological and Political Science Approaches to the Third Sector.opcit p9.

[3]– كمال منصوري، **الإصلاح الإداري لمؤسسات قطاع الأوقاف**، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.

واحدة أو أكثر وتتحدد أنشطتهم بفعل الإرادة الجماعية لأعضائها، استجابة لحاجات أعضاء واحدة أو أكثر من الجماعات التي تتعاون معها المنظمة غير الحكومية.[1]

2- موقع القطاع الخيري والتطوعي في التقسيم الاقتصادي الحديث:

لقد شهدت المجتمعات الغربية –أوربا وأمريكا – نمو متسارعا في الأعمال الخيرية والأنشطة التطوعية على مدى القرنين التاسع عشر والعشرين[2]، ويتزايد دوره في القرن الحالي حيث أصبح القطاع الثالث يشكل أحد القطاعات الاقتصادية المهمة في التقسيم الاقتصادي الحديث الذي أصبح يأخذ الشكل الآتي:[3]

- القطاع العام بشقيه الربحي وغير الربحي.
- القطاع الخاص وهو قطاع ربحي بالأساس.
- القطاع الثالث بشقيه التبرعي والوقفي وهو يختلف عن القطاعين السابقين حيث لا يهدف نظريا إلى تحقيق الربح ، وإنما يقوم على سبيل التطوع.

3- البناء المؤسسي للقطاع الخيري والتطوعي الغربي:

كما سبق الذكر يقوم القطاع الخيري والتطوعي بنشاطات متعددة، يتم ذلك من خلال شريحة واسعة من المؤسسات والهيئات والأنشطة والمنظمات غير الحكومية والتي تشكل في مجموعها البناء المؤسسي للقطاع الخيري والتطوعي بشقيه الوقفي والتبرعي.

وبسبب اختلاف المفهوم القانوني للعمل الخيري والوقفي في البلدان الغربية فإنه من الصعب حصر جميع مؤسسات القطاع تحت عنوان واحد[4] ، غير أن المؤسسات الخيرية

---

[1]- نجوى سمك والسيد صدقي **عابدين دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، الخبرتان المصرية واليابانية،** (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2002)، ص48.

[2]- منذر قحف، **الوقف الإسلامي تطوره إدارته تنميته،** (دمشق: دار الفكر، 2001)، ص.42

[3]- محمد بوجلال، "**دور المؤسسات المالية الإسلامية في النهوض بمؤسسة الوقف في العصر الحديث**"، بحث مقدم للندوة العلمية الدولية، (دمشق، 2000)، ص.6.

[4]منذر قحف، المرجع السابق، ص43

والمنظمات غير الحكومية المشكلة للقطاع الثالث في البلدان الغربية تتوزع فيما بين المؤسسات الخيرية والأمانات الوقفية والجمعيات ،وبيانها فيما يلي:[1]

أ- المؤسسة الخيرية: Foundation

تقوم هذه الصيغة على أساس وقف أموال معينة من العقارات أو المنقولات للإنفاق من ريعها على أغراض خيرية ومنافع عامة لا تستهدف الربح، كإنشاء المستشفيات أو المدارس أو الملاجئ أو للإنفاق على بعض ما يكون موجودا من هذه الهيئات بالفعل.

ب- الاستئمان: Trust

وهو أن يضع الشخص ماله –عقارا أو منقولا – أو جزءا منه في حيازة شخص أخر يسمى (الأمين) أو يضعها في حيازة أكثر من شخص يكونون (مجلس الأمناء)، ليقوم بتوظيف هذا المال.واستثماره لمصلحة شخص أخر أو أكثر من أولاد الوصي أو ذريته ، وهذا ما يسمى بالاستثمار (الأهلي)وقد يكون هدف الموصي هو تحقيق مصلحة عامة يختارها هو، وهذه الحالة في الاستئمان تسمى (الاستئمان الخيري)، والأمين أو مجلس الأمناء قد يكون شخصا طبيعيا أو اعتباريا كالمصارف والشركات المتخصصة في استثمار أموال (الترست) وإدارتها.

جـ- الجمعية: Association

يؤسسها عدد من الأشخاص (بحد أدنى لعدد الأعضاء المؤسسين يحدده القانون، كما يحدد مواصفاتهم) ، بدافع حب الخير وخدمة الغير –أوخدمة أعضاء الجمعية، أوفئة اجتماعية ما – وتعتمد الجمعية في تمويل أنشطتها على اشتراكات الأعضاء وتلقي الهبات والحصول على المساعدات بما في ذلك المساعدات الحكومية، بخلاف المؤسسة الخيرية التي تقوم على أساس الإيقاف.

[1] إبراهيم البيومي غانم، **الأوقاف والسياسة في مصر**، (القاهرة: دار الشروق، 2000)، ص66.

ثانيا: تزايد تأثير مؤسسات القطاع الثالث على المستوى الدولي

يظهر تأثير العمل الخيري والتطوعي علي مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من خلال نشاط مجموعة من الجمعيات والمنظمات التطوعية والمؤسسات، الخيرية والمنظمات غير الهادفة للربح بمختلف أنواعها وأشكالها وتوجهاتها، إضافة إلي الحركات السياسية والاجتماعية وكل أنواع المشاركات والقيم الاجتماعية والثقافية والسلوكيات المرافقة لها، والتي تهدف إلي حماية المصلحة العامة وزيادة المشاركة الشعبية وتقديم أنواع من الخدمات والنشاطات والبرامج قد لا يقدمها أيا من القطاعين العام والخاص لأسباب متعلقة بطبيعة كل منهما.[1]

وقد زاد النشاط الخيري والتطوعي خلال العقود الأربعة الأخيرة، حيث تكاثر عدد المنظمات العاملة وتوسعت دائرة نشاطها وتزاد حجم ومستوى ونوعية الخدمات التي تقدمها، وقد يظهر الدور المتعاظم للقطاع الثالث وتأثيره المتزايد على المستويات التالية: [2]

1- الدور الأساسي في التأثير علي السياسات العامة للحكومة والتوجهات التنموية.

تبلور للمنظمات غير الحكومية أو القطاع الثالث، دوراً اقتصادياً يحل محل الدولة والسوق معاً(القطاعين الأول والثاني) في وظيفة تخصيص الموارد بصورة أكثر عدالة وكفاءة[3] بيد أن الأمر الأكثر أهمية أن حدود التعاون بين الدولة في المجتمعات الغربية وغيرها من ناحية، والمنظمات غير الحكومية من ناحية أخرى، لم يقف عند حد سد الفجوة والتعاون أو تبادل المنافع، ولكنه تجاوز ذلك إلى بلورة شراكة مؤسسية ومنظمة بين الطرفين في التنمية، حيث تم في مناطق عديدة من العالم مثل بريطانيا والولايات المتحدة وكرواتيا وغانا، تطور التعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية بسرعة هائلة، وبغية دعم هذا

---

[1] إبراهيم بن على الملحم، **إدارة المنظمات غير الربحية الأسس النظرية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية**، (الرياض: جامعة الملك سعود، 2004)، ص31.

[2] كمال منصوري،**الدور المرتقب للقطاع الثالث في ظل تداعيات الأزمة المالية** ،بحث في مجلة المركز الدولي للأبحاث والدراسات مداد،ص9.

[3] شهيدة الباز، **المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرينمحددات الواقع وآفاق المستقبل**، لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، القاهرة، 1997، ص19.

التطور تم الاتفاق على أسس وأطر لهذا التعاون تعيد صياغة العلاقة بين الطرفين بصورة أكثر توازناً، وهي تؤكد على أن دور المنظمات غير الحكومية ليس مجرد دور مكمل لدور الدول (Supplementary Provider) ، ولكنه طرف أساسي (Stakeholder) في صياغة السياسات العامة وتنفيذها.[1]

وفي هذا الإطار حققت المنظمات غير الحكومية المحلية أو الدولية نجاحات في مجالات عديدة واستطاعت التأثير على السياسات العامة للحكومات وتوجهاتها، التنموية وتعديل سلوكها في التعامل مع العديد من القضايا الاجتماعية، وقد ظهر هذا التأثير من خلال مايلي:

– إصدار تشريعات وأنظمة جديدة لمحاربة الفقر ورفع المستوي المعيشي للسكان.

– مساهمتها في نشر الوعي البيئي ولفت اهتمامات الرأي العام المحلي والدولي والجهات الرسمية بأهمية المحافظة علي البيئة والبيئة المحلية بوجه خاص، وتتداخل هذه الأخيرة مع البيئة علي المستوي العالمي وهذا قبل أن تعد لجنة برندتلاند توصياتها للمحافظة علي البيئة.

– المساعدة علي إنشاء العديد من المؤسسات التنموية ساهمت في تحقيق نتائج اقتصادية واجتماعية ملموسة ذات علاقة بأهداف التنمية المحلية.

– تستعين دول عدة المنظمات غير الحكومية لتوسيع سياستها وتسويقها، وفي مثل هذه الحالة تكون الدولة هي التي تقرر درجة الحرية التي تتمتع بها المنظمات غير الحكومية.

– تحريك وإثارة بعض القضايا ذات الصلة بالنشاط الاقتصادي، فقد تمكنت المنظمات غير الربحية بإجبار الحكومات على التخلي عن مفوضات اتفاقيات الاستثمار السرية

[1] هويدا عدلي، **فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية**، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، 2005، ص7.

المتعددة الأطراف عام 1989م، وفي عام 2000 غيرت من السياسة المتبعة في معالجة ديون العالم الثالث.[1]

2- صنع السياسات العالمية.

يساهم عدد كبير من المنظمات غير الحكومية دولية وإقليمية في صناعة وصياغة السياسة على المستوي الدولي فمنذ القرن الثامن عشر وحدت أعداد متزايدة من هذه المنظمات كأدوات لمقابلة وتلبية احتياجات المجتمع والدفاع عن حقوق الناس واهتماماتهم ولتشجيع سياسات جديدة.[2] ففي بريطانيا فقد ظهر أول عقد للشراكة بين منظمات القطاع الثالث والحكومة البريطانية عام 1998، الذي يؤكد على ضرورة إشراك القطاع الثالث في عملية صنع القرار.[3] ويظهر تأثير المنظمات غير الحكومية في صنع وصياغة السياسات التنموية من خلال عدة وسائل وآليات من أهمها مايلي:

أ- النشاط المتخصص.

تعمل معظم المنظمات غير الحكومية في إطار موضوع واحد حيث تتخصص في مجال محدد كتقديم الخدمات القانونية والصحية أو التدريب، غير أن كثيرا منها تعمل في مواضيع أكثر شمولية وأهمية مثل حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة والسلم. ففي الصين تلعب المنظمات غير الحكومية دورا هاما في تقديم الخدمات العامة في إطار الإصلاح الإداري الذي باشرته الحكومة والذي يهدف إلى تحويل جزء من مهام الحكومة إلى القطاع الثالث، أما في إثيوبيا والفلبين فقد أخذت المنظمات غير حكومية الدولية المبادرة في تطوير شراكة محلية في مجال التعليم.[4]

---

[1] إبراهيم بن على الملحم، مرجع سابق، ص ص 34-37.

[2] نفس المرجع، ص 26.

[3] هويدا عدلي،**فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية**،المرجع السابق، ص12.

[4] هويدا عدلي، **دور المنظمات غير الحكومية في التنمية الاقتصادية الاجتماعية.الشراكة اقتراب جديد من منظور العقد الاجتماعي، مركز العقد الاجتماعي**، القاهرة، 2007، ص12.

ب- الحضور المؤثر:

وذلك من خلال الحضور القوي والمكثف في أشغال وأعمال ومؤتمرات المؤسسات الدولية والإقليمية حيث أصبح لهذه المنظمات من القوة المؤثرة في اتخاذ القرارات الدولية، حيث شجعت على اتفاقية البيئة وساهمت في إقرار اتفاقيات عديدة لحماية الأطفال والمعاقين والفقراء والأيتام، وفي أواخر السبعينات ظهرت المنظمات غير الحكومية في مجلس الأمن كمحاور مهمة والتي تستطيع مناقشة ومعالجة مواضيع ومصالح المجتمعات عبر الحدود ، مما جعلها تكتسب موقعها مهما في التأثير على الساحة العالمية.[1]

جـ- الحملات والتحالفات.

تظهر المنظمات غير الربحية أكثر فعالية وكفاءة عند تحالفها مع بعضها في العمل، وبجمع مواردها وتنسيق اتصالاتها وعلاقاتها وجهودها لتوظيفها من اجل الضغط والتأثير في صناعة القرارات وصياغة السياسيات، وقد أدى قيام المنظمات غير الحكومية بحملات دولية وبتحالفات إلى تحقيق عدة نجاحات علي المستوي الدولي والتأثير في صناعة وصياغة الكثير من القرارات والسياسة فقد قادة عمل المنظمات غير الحكومية الدولية في المجال البيئة التي تبني برتوكول مونتريال عن المواد المؤثرة على طبقة الأزون عام 1987

وتحالف المنظمات غير الربحية كان المحرك الرئيسي لاتفاقية منع استخدام الألغام الأرضية عام 1997م، والتحالف لمحكمة الجنايات الدولية وتبني معاهدة روما عام 1998 م.كما زاد تأثير حملة المنظمات غير الحكومية في الطلب تطبيق سياسة اقتصادية عادلة من منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث تصاعدت وتيرة نفوذها وتأثيرها السياسي عندما أفشلت المنظمات غير الحكومية قمة المنظمة التجارية العالمية في سياتل في ديسمبر 1999 م.[2]

[1] إبراهيم بن على الملحم، مرجع سابق، ص 37.

[2] نفس المرجع ، ص ص 37-40.

ومن الأمثلة التي يستشهد بها في هذا السياق التحالف الذي شكلته منظمة السلام الأخضر من جماعات الناشطين البيئيين والمواطنين، من إجبار شركة chell للنفط على سحب خطتها لإغراق منصة استخراج النفط مهجورة في البحر تخطت فترة صلاحيتها ، حيث اضطرت الشركة تحت ضغط التحالف إلى التراجع وفي النهاية فككت المنصة ليصنع منها رصيف بحري.[1]

وفي مجال حملات المنظمات غير الحكومية، فقد ظل البنك الدولي لعدة عقود يرفض المطالب بالتغيير من قبل المنظمات غير الحكومية، إلا أنه في خلال التسعينيات اشتركت أكثر من **150** منظمة غير حكومية في حملة قوية لحث البنك على مزيد من الانفتاح والشفافية وتشجيع خفض الديون وإتباع استراتيجيات إنمائية أكثر عدلاً وأقل تدميراً للبيئة. وقد نجحت هذه الضغوط إلى حد كبير في دفع البنك الدولي عام 1994 إلى إعادة النظر في أهدافه وطرائق عمله، وكانت النتيجة أن حوالي نصف مشروعات الإقراض الخاصة بالبنك تتضمن بنوداً وتدابير خاصة بمشاركة المنظمات غير الحكومية مقارنة بحوالي **6 %** في الفترة من 1973-1988.

كما أن صندوق النقد الدولي والذي أبدى رفضه لأي دور للمنظمات غير الحكومية على اعتبار أن القضايا الذي يتناولها تتطلب قدراً من السرية، فقد اضطر أن يغير من موقفه ظهر ذلك من خلال مناقشة مقترحات العديد من المنظمات غير الحكومية بغية زيادة شفافية الصندوق.[2]

د- التشبيك والنشاط الدولي للمنظمات غير الحكومية:

هناك شبكات مهمة من المنظمات فيما يتعلق بموضوعات مهمة كالبيئة والسياسة الاقتصادية الدولية تعمل علي المستوى الدولي الإقليمي، والتي تساعد علي تنسيق الجهود

[1] د.ليزا هـ. نيوتن، "نحو شركات خضراء – مسؤولية مؤسسات الأعمال نحو الطبيعة"، ترجمة إيهاب عبد الرحيم محمد، **سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب**، (الكويت، 2006)، ص252.

[2] هويدا عدلي، "فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية"، مرجع سابق، ص7.

في عدد من الدول والمؤتمرات والمفوضات الدولية،فمثلا شبكة دول الثالث تملك قاعدة في ماليزيا، وهي تعمل على طرح ومعالجة سلسلة واسعة من المواضيع والاهتمامات الاجتماعية والسياسية.[1]

3-الدور الاستشاري والرقابي للمنظمات غير الحكومية.

لقد كان للأمم المتحدة دورها هي الأخرى في تصعيد أهمية دور المنظمات غير الحكومية والذي تمثل في المؤتمرات العالمية العديدة التي انعقدت في التسعينيات، فقد شهد هذا العقد عديد من المؤتمرات العالمية الهادفة إلى تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة[2]، فقد ضمن قرار مجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (1296) والمادة (71) لنظام الأمم المتحدة لبعض المنظمات الغير حكومية دورا استشاريا ورقابيا من خلال تأسيس قواعد عامة تنظيم العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة حيث شاركت وبشكل دائم في تحقيق أهداف الأمم المتحدة في مجالات تخصها لها علاقة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية للناس، وعليه فقد كان للمنظمات غير الحكومية في المفاوضات الدولية دور فى تنفيذ القانون الدولي وكمثال لم تشارك المنظمات غير الحكومية في مفاوضات إقرار القانون الدولي لحماية البيئة بل شاركت في مراقبة وتنفيذ قانون البيئة الدولي الحديث.[3]

كما تقوم المنظمات غير الحكومية بتقديم الاستشارات المختلفة للحكومات، ومن الأمثلة قيام الحكومة الفرنسية باستشارة المنظمات غير الحكومية بصفة منتظمة بخصوص سياستها للتعاون مع البلدان النامية، حيث تشارك في اللجان المعنية بموضع التعاون مع البلدان النامية.[4]

[1] إبراهيم بن على الملحم، مرجع سابق، ص 40.

[2] هويدا عدلي، المرجع السابق، ص8.

[3] إبراهيم بن على الملحم، المرجع السابق، ص41.

[4] هويدا عدلي، "دور المنظمات غير الحكومية في التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشراكة اقتراب جديد من منظور العقد الاجتماعي "، مرجع سابق، ص 13.

4- الشراكة من أجل التنمية:

إن الوصول بالشراكة إلى هذا المستوى يعني إقرار الحكومات بعدم قدرتها على إنجاز المهام المطلوبة منها بكفاءة وفعالية في ضوء تزايد هذه المهام بدرجة غير مسبوقة، فقد لاحظت العديد من الحكومات أهمية التعامل معها في تفعيل المشاريع التنموية كما أصبحت تمثل قوة دافعة للتغير والمحفز لإتباع اختيارات تنموية جديدة.[1]

ففي السويد مثلاً هناك إقرار أن المنظمات غير الحكومية جزء من النظام السياسي والإداري للدولة، وفي فرنسا تشارك المنظمات غير الحكومية في صنع السياسات وتنفيذها، وأيضاً في تخصيص الموارد وتحديد الفئات المستهدفة من خلال لجنة التعاون التنموي والتي تضم ممثلين من الحكومة والمنظمات غير الحكومية، أما في ماليزيا فقد أقامت الحكومة شراكة مع المنظمات غير الحكومية وبناء شبكة لأجل مكافحة الفقر حيث كانت لهذه الأخيرة مساهمة متميزة بتقديم القروض وتنمية المناطق الريفية وتوصيل بعض الخدمات[2].

من خلال ما سبق يتبين لنا الأثر الفعال الذي تقوم به مؤسسات القطاع الثالث على المستوى المحلي والعالمي، من خلال المشاركة في المشاريع التنموية على المختلف المستويات والمجالات والتي تخدم بدورها أهداف التنمية المستدامة.وتعتبر الولايات المتحدة الرائدة في مجال تأثير القطاع الثالث لذا سنحاول معرفة مكانة هذا القطاع ومساهماته في كل المجالات.

ثالثا: أهمية القطاع الثالث في الولايات المتحدة الأمريكية

أما على مستوى الدول،فتبقى الولايات المتحدة الأمريكية الرائدة في هذا المجال. فحسب الإحصاءات التي قام بها صندوق الوقف التطوعي الأمريكي في نهاية عام 2006، ونظرا للأهمية البالغة للقطاع التطوعي في هذه الدولة، فسنتناول حالة هذا القطاع بالتفصيل في الجداول والأشكال التالية:

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **دور المنظمات غير الحكومية العربية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي المتابعة المتكاملة لها**، نيويورك 2002، ص 16.

[2] هويدا عدلي، ، المرجع السابق، ص 12.

جدول رقم(04): أشهر المنظمات غير الربحية الخاصة في أمريكا (المبالغ بالمليار دولار)

اسـم المنـظمة	مجموع الأصول
مؤسسة بيل وميلندا جيتسBill & Melinda Gates Foundation	29.2
مؤسسة فوردThe Ford Foundation	11.6
مؤسسة بول غيتي ترست J. Paul Getty Trust	9.6
مؤسسة روبرت وود جونسون Robert Wood Johnson	9.4
مؤسسة ليليLilly Endowment	8.4

Source: The annual report, the National Philanthropic Trust, 2006 www.nptrust.org

يبين هذا الجدول أكبر وأشهر المنظمات غير الربحية في أمريكا، حيث نلاحظ أن مالكي هذه المؤسسات هم أصحاب الأموال والمؤسسات العملاقة في العالم، وربما يقومون بتأسيس مثل هذه المؤسسات الخيرية لغرض الشهرة والدعم من قبل هذه المنظمات.

-هناك أزيد من 1,010,400منظمة غير ربحية في الولايات المتحدة الأمريكية، نصف هذا العدد كان موجودا قبل خمس سنوات؛

- ارتفعت نسبة المنظمات غير الربحية التي تملكها العائلات الثرية بنسبة 60 بالمائة خلال السنوات الست الأخيرة؛

وفيما يلي جدول آخر يوضح أشهر المنظمات المانحة في أمريكا، مرتبة من أعلى مساهمة إلى أدناها:

جدول رقم(05): أشهر المنظمات المانحة في أمريكا (المبالغ بالمليون دولار)

اسـم المنـظمة	المبلـغ الممنوح*
Wal-Mart Foundation	154.5
Aventis Pharmaceutical Health Care Foundation	114.7
Bank of AmericaFoundation	80.7
Ford MotorCompanyFund	77.9
The Wells-Fargo Foundation	65.0

المصدر: The annual report, the National Philanthropic Trust, 2006 www.nptrust.org

- هناك أكثر من 355000 منظمة دينية تطوعية؛
- 89 بالمائة من العائلات الأمريكية يتطوعون بانتظام؛

أما الشكل التالي، فيبين أهم مصادر الأملاك المتطوع بها ، حيث يشكل القطاع التربية أكبر نسبة:

شكل رقم (01): مصادر الأموال الموقوفة في أمريكا حتى شهر جانفي 2007

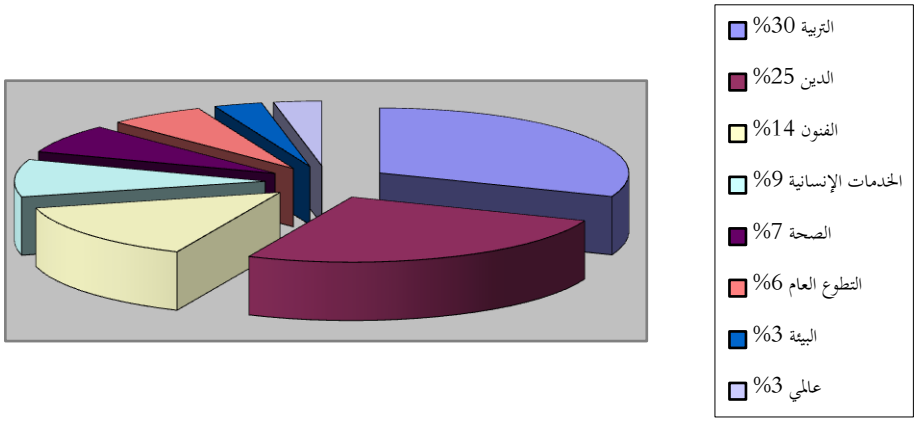

المصدر: The annual report, the National Philanthropic Trust, 2006

www.nptrust.org

* **هذه الإحصائيات تخص المبالغ الممنوحة خلال سنة 2006 انظر الموقع:** www.nptrust.org.

- شهدت نسبة التطوع في مجالات الفنون والتربية ارتفاعا ملحوظا في السنوات الأخيرة
- يوظف القطاع التطوعي أكثر من 10.2 مليون شخص، أي ما يعادل 6.9 بالمائة من حجم العمالة لأمريكا وحدها؛

شكل رقم (02): عدد الصناديق الوقفية المانحة في أمريكا حتى عام 2006

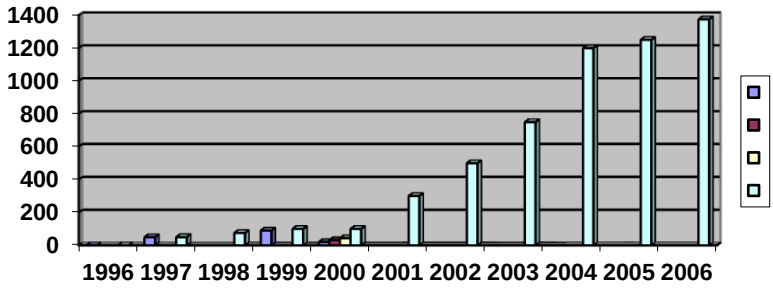

المصدر: The annual report, the National Philanthropic Trust, 2006

www.nptrust.org

- بلغ مجموع ما منحته المنظمات غير الربحية أكثر من 4.2 مليار دولار في نوفمبر 2006، ويتوقع أن ترفع 57 بالمائة من هذه المنظمات مساهماتها في السنوات اللاحقة؛
- في 2006، بلغ المتوسط الحسابي للتطوع بما يقارب 18.77 دولار في كل ساعة.

بعد الملاحظة الدقيقة لما تتضمنه هذه الجداول يمكن الوصول إلى بعض المعطيات الهامة، وأهمها:*

- يصل عدد المنظمات غير الربحية في أمريكا، بشكل رسمي، إلى 1.469.667 منظمة مسجلة، وبما أن هناك الكثير من المنظمات غير الربحية غير مسجل، قد يصل عددها إلى أكثر من مليون ونصف المليون منظمة؛

* **قام بهذه الإحصائيات مركز**: National center for charitable statistics, www.nccsdataweb.urban.org.

- تتوزع المنظمات غير الربحية في أمريكا إلى ثلاثة أنواع، وهي:

1. المؤسسات الخيرية الخاصة: PrivateFoundation: وتمثل نسبة 74% من مجموع المنظمات المسجلة، وصلها دخلها حتى جانفي 2008 إلى أكثر من 290 مليار دولار، ولديها أصول ثابتة تتجاوز قيمتها 500 مليار دولار؛

2. المؤسسات الخيرية العامة: Public Charity: تمثل نسبة 39% من العدد الإجمالي، وصل دخلها إلى 1.7 ترليون دولار، وبلغت أصولها الثابتة حوالي 3.372 ترليون دولار؛

3. المؤسسات الأخرى: OtherNonprofits:وهي تمثل المراكز والاتحادات والنوادي والهيئات، وتمثل نسبة 34% ، بلغ دخلها ما يقارب 548 مليار دولار، ولديها أصول ثابتة تزيد عن 903 مليار دولار؛

- بلغ عدد المدارس التي قبلت الدراسة 14205 أي ما نسبته 69% من بين 20580 مدرسة مسجلة، كان دخل هذه العينة ومجموع أصولها على التوالي: 238 و441 مليار دولار؛

- أما المستشفيات غير الربحية، التي لا تخضع للحكومة الفدرالية، فيصل عددها إلى 6199، خضع منها 4881 مستشفى للدراسة، أي ما نسبته 79% من مجموع المستشفيات المسجلة، حيث تجاوزت مداخيلها ومجمع أصولها على التوالي: 473 و435 مليار دولار، هذا بالرغم من أن الحكومة الأمريكية لا تمنح خدمة التأمين الصحي الشامل للمجتمع، مما يبرز أهمية القطاع الثالث في تحمل هذا العبء على الدولة في مجال حساس كالقطاع الصحي؛

- إن المجموع الكلي للمبالغ المستلمة من المنظمات غير الربحية يقارب 2 ترليون دولار، ولمجموع الكلي للأصول الثابتة يتجاوز 3.87 ترليون دولار؛

- هناك أكثر من 2916 منظمة غير ربحية، ، زاد دخل كل واحدة منها، حتى جانفي 2008، عن 1 مليار دولار، ومبلغ أصولها عن 2.11 ترليون دولار؛

– بلغ عدد المنظمات الأقل دخلا 30822 منظمة، أي ما نسبته 51.3% من مجموع المنظمات المسجلة، حيث زاد دخلها ومجموع أصولها على التوالي: على 972 و56 مليار دولار. بالمقابل، فإن بعض الدول الإسلامية لا يوجد فيها أكثر من 10 منظمات خيرية، ولا يتعدى دخلها مجتمعة دخل منظمة أمريكية واحدة.

خاتمة:

النشاط الخيري والتطوعي يحتل حيزا مهما من الثروة الوطنية في المجتمعات الغربية ويساهم في تحقيق التنمية. تطلق على القطاع الخيري أسماء عديدة بحسب المنطلق الثقافي والبيئي، فهوقطاع تطوعي أو غير حكومي، أو قطاع غير هادف للربح، وهو أيضا القطاع المستقل أو القطاع الثالث ويسمى أيضا بالاقتصاد الاجتماعي والقطاع الخفي أو الجمعيات الخيرية العامة، كل هذه الأسماء تطلق للدلالة علي مساحة النشاط الاجتماعي،والممارسات العامة والفردية والمؤسسية خارج نطاق القطاعين الحكومي وقطاع الأعمال والموجهة للصالح والنفع العام. حيث عرف القطاع الخيري غير الربحي بأنه مجموعة من المنظمات ذات الطبيعة المؤسسية، والمنفصلة عن الحكومة والتي لا توزع أرباحا والحاكمة لنفسها والتي تقوم على التطوع في إطار التصنيف الدولي للمنظمات غير الربحية، أين يستفيد القطاع الخيري من الصدقات والهبات النقدية من قبل الأفراد والشركات أوالتبرع بالوقت أو استقطاع من الراتب والتركات. ان ارتباط مؤسسات القطاع الخيري عادة بالضمير الحي لدى العاملين خاصة على مستوى المتبرعين بالعمل وبعض قيادات العليا لهذه المؤسسات،كما تتسم المؤسسات الخيرية والمنظمات غير الحكومية بأنها أكثر كفاءة وخدماتها أكثر جودة من المؤسسات الحكومية، والآن أصبحت مؤسسات القطاع الخيري قوة فعالة على المستوى الدولي واتسع مجال نشاطها وأعمالها ، حيث عادلت مواردها وخبراتها الحكومات والمنظمات الدولية الرسمية.

المراجع:

1. إبراهيم بن على الملحم، **إدارة المنظمات غير الربحية الأسس النظرية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية**، (الرياض: جامعة الملك سعود، 2004).

2. شهيدة الباز، **المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرينمحددات الواقع وآفاق المستقبل**، لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، القاهرة، 1997.

3. صالح صالحي، "التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثورة البترولية في الجزائر"، بحث في: **الملتقى الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، (الجزائر، جامعة سطيف، 2008).

4. كمال منصوري، **الإصلاح الإداري لمؤسسات قطاع الأوقاف**، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

5. كمال منصوري،**الدور المرتقب للقطاع الثالث في ظل تداعيات الأزمة المالية** ،بحث في مجلة المركز الدولي للأبحاث و الدراسات مداد.

6. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **دور المنظمات غير الحكومية العربية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفي المتابعة المتكاملة لها**، نيويورك 2002.

7. ليزا هـ. نيوتن، "نحو شركات خضراء – مسؤولية مؤسسات الأعمال نحو الطبيعة"، ترجمة إيهاب عبد الرحيم محمد، **سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب**، (الكويت، 2006).

8. محمد بوجلال، "**دور المؤسسات المالية الإسلامية في النهوض بمؤسسة الوقف في العصر الحديث**"، بحث مقدم للندوة العلمية الدولية، (دمشق، 2000).

8. منذر قحف، **الوقف الإسلامي تطوره إدارته تنميته**، (دمشق: دار الفكر، 2001).

9. نجوى سمك والسيد صدقي **عابدين دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، الخبرتان المصرية واليا بانية**، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2002).

10. هويدا عدلي، **دور المنظمات غير الحكومية في التنمية الاقتصادية الاجتماعية.الشراكة اقتراب جديد من منظور العقد الاجتماعي، مركز العقد الاجتماعي،** القاهرة، 2007.

11. هويدا عدلي، **فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية**، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، 2005.

12. Edith Archambault.Public Authorities and Nonprofit Sector.In France. in the third sector: comparative studies of Nonprofit organizations, editors by Helmut K Anheir and Wolfgang Seibel, Walter de gruty , BERLIN.1990.

13. Wolfgang Seibel and Helmut K Anheir, Sociological and Political Science Approaches to the Third Sector.in the third sector: comparative studies of Nonprofit organizations, editors by Helmut K Anheir and Wolfgang Seibel, Walter de gruty , BERLIN.1990.

دور الحكومة في التخفيف من الاثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على مشكلتي الفقر والبطالة (برنامج الاسر المنتجة/وزارة التنمية الاجتماعية)

د.هيا علي فلاح المصالحه*

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار دور الحكومة الأردنية في التخفيف من الآثار الإجتماعية والإقتصادية المترتبة عن مشكلتي الفقر والبطالة، من خلال دراسة تحليلية لبرنامج (الأسر المنتجة) الذي تتبناه وزارة التنمية الإجتماعية للفترة **2011/2004** في ثلاث مناطق، هي: محافظة الطفيلة، ومحافظة أربد، ومحافظة الكرك.

Abstract:

The objective of this study is to highlight the role of Jordanian government in reducing or mitigating the social and economic impacts resulting from poverty and unemployment problems. This was through an analytical study on the program of producing families "El ousar el mountija" , which is adopted by Social Development Ministry within the period of 2004/2011 in three regions; namely: Toufaila, Irbid and Karak provinces.

مقدمة :

تعرض الاقتصاد الاردني الى أزمة اقتصادية خانقه خلال عقد الثمانينات، نجمت عن أزمة نقدية ممثله بوقف المساعدات الخارجية ووقف حوالات المغتربين الاردنيين في الخارج، وانعكس ذلك على إغراق الاردن بمديونية خارجية كبيره اثرت على انهيار الدينار الأردني وسعر صرفه، الذي فقد ما يقارب نصف قيمته الشرائية خالقاً أجواءً من التردي الاقتصادي والاجتماعي .

* – أستاذ محاضر جامعة الزيتونة الأردنية.

وكبادرة للوصول الى الحلول الممكنة لتفادي انهيار الدينار الاردني، اتخذت الحكومة الاردنية حينها قراراً برفع الاسعار التي وصلت الى مستويات كبيرة جداً لبعض السلع الاساسية، وفرض ضرائب جديدة اثقلت كاهل المواطنين، فخلقت بسياستها ردة فعل شعبية رافضة للسياسات الاقتصادية والحكومية .

ومنذ تلك الفترة، أي بعد مرور عقدين ظهرت العديد من البرامج والاجراءات لمعالجة هذا الوضع الاقتصادي المتردي، منها برنامج التصحيح الاقتصادي(1992-1998)؛ حيث استهدف معالجة الاختلالات الناجمة عن الأزمة الاقتصادية التي برزت بعد انهيار سعر صرف الدينار الأردني أمام العملات الأجنبية، ومن أهدافه تخفيض عجز الحساب الجاري من 10.4% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1991 الى ان يتم احتواؤه عام 1998، وكانت النتيجة ان العجز حافظ على مستوياته المرتفعة عام 1998. وفي عام 2008 تجاوز المعدلات التي كانت قبل البرنامج؛ حيث وصل الى 12.1% من الناتج المحلي الإجمالي، أما عجز الميزان التجاري الذي استهدفه البرنامج الذي كان يشكل 21,7% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1991 فقد تبنى البرنامج تخفيضه إلى 2,6% عام1998، وكانت النتيجة أن النسبة ارتفعت إلى 25,5% عام 1998 ووصلت إلى حوالي35% عام 2008.

وبالنسبة إلى عجز الموازنة تبنى البرنامج تخفيض العجز من17,8% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1991 إلى 2,5% عام 1998، والنتيجة بقاء العجز محافظاً على مستوياته المرتفعة وقدر بحوالي 10% خلال عام 2009، وإذا كانت أرقام عجز الموازنة توحي بتحسن نسبي، فالتراجع ناجم عن تحميل الفئات الشعبية أعباء إضافية، بزيادة العبء الضريبي على المواطنين، بدليل ارتفاع الإيرادات الضريبية بمعدلات قياسية وصلت الى حوالي 700%؛ إذ ارتفعت الايرادات الضريبية من 401,5 مليون دينار سنة 1991، الى2758 مليون دينار عام 2008، وتم رفع الدعم عن مختلف المواد الغذائية والضرورية، بحجة توصيل الدعم لمستحقيه إلى أن اختفى معظم أشكال الدعم.(النابلسي،1994)

كما ان الاتجاه نحو الخصخصة لم يسهم في التخفيف من الارتفاع في مستويات الفقر ومعدلات البطالة فبقيت في حالة الارتفاع المستمر .

وبشكل عام نستطيع القول بأن القطاع الخاص والقطاع الحكومي كلاهما عجز عن حل مشكلة البطالة لذلك كان الإتجاه نحو تأسيس الاعمال والمشاريع الخاصة التي من شأنها ان توفر فرص عمل للافراد العاطلين والمتعطلين عن العمل .

وقد ظهر العديد من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي اخذت على عاتقها التصدي للآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على مشكلتي الفقر والبطالة كوزارة التخطيط ووزارة التنمية الاجتماعية وزرارة الزراعة، وصندوق الزكاة، ووزارة الاوقاف والمقدسات الاسلامية، ومؤسسة الاقراض الزراعي، ومؤسسة اموال الايتام، وكذلك الجمعيات الخيرية، والمنظمات الدولية، بالاضافة الى صناديق الاقراض، والبنوك المختلفة.(شتيوي واخرون،2009)

أولاً: الجوانب المنهجية للدراسة:

1 . مشكلة الدراسة :

في ضوء ما سبق ونتيجة لظهور العديد من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي اخذت على عاتقها التخفيف من الاثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الازمة الاقتصادية، من خلال المبادرات الاجتماعية والمشاريع الهادفة التي كان ابرزها مبادرة وزارة التنمية الاجتماعية المتمثلة في برنامج الاسر المنتجة. ومن هنا تسعى هذه الدراسة الى تحليل مشاريع هذا البرنامج والوقوف على واقعها وخصائصها، وكذلك المعوقات والمشكلات التي تعاني منها ومحاولة تحليل آثارها.

2 . الدراسات السابقة:

. دراسة الحوامد (2009)، بعنوان "**المشاريع الصغيرة وتمكين المرأه**": أشارت الدراسة الى ان لهذه المشاريع دوراً واضحاً في تمكين الاسر الفقيرة، وبذلك فهي تعمل على تمكين المرأه وتساهم بالحد من الاثار المترتبة على مشكلتي الفقر والبطالة، كما أظهرت النتائج أن 85

%من أفراد عينة الدراسة أكدن على أن عملهن أدى الى زيادة الاحترام والتقدير لهن من قبل أفراد أسرهن، كما استطاعت هذه المشاريع أن تساهم بشكل كبير في تحقيق الكفاية للحاجات الاساسية، وتحسين مستوى المعيشة لكافة أفراد الاسر.

. دراسة الشناق، بركات (2008)، بعنوان **(برنامج الاسر المنتجة الممول من وزارة التنمية الاجتماعية: دراسة تقويمية للمشاريع في محافظة اربد):** توصلت الدراسة الى أن هذه المشاريع كانت قادرة وبدرجه متوسطة قي الحد من فقر الاسر المستفيدة من حيث تحسين مستوى المعيشة من خلال زيادة دخل الاسرة، ومكنتها من تحقيق مستوى الكفايه للحاجات الاساسية والضرورية، وان 85 %من هذة المشاريع قائمة ومستمرة، وكذلك أظهرت الدراسة ان الصعوبات والمشاكل التي تعترض طريق هذه المشاريع تكمن في صعوبة العثور على كفلاء، وقلة المخصصات، وعدم توفر خبرة عند موظفي الوزارة في الميدان، ووضعف برنامج المتابعة من قبلهم بالاضافه الى ضعف التسويق.

. دراسة قرعوش(2008) بعنوان "**مشاريع التشغيل ودورها في تحقيق التنمية الاجتماعية**": توصلت الدراسة الى ان مشاريع التشغيل تلعب دوراً في الحد من الاثار المترتبة على مشكلتي الفقر والبطالة، كما ان ما نسبته (092,6%) من افراد العينة المستفيدين من هذه المشاريع حسنت المستوى المعيشي لأسرها بدرجهة متوسطه واعلى، كما استطاعت هذه المشاريع من تأمين فرصة عمل للمستفيدين منها دون غيرهم، وعززت مبدأ الاعتماد على النفس وخاصه عند فئة الشباب.

. دراسة الخمايسه، مراد(2012) بعنوان "**دور برنامج تعزيز الانتاجية التابع لوزارة التنمية الاجتماعية في تمكين الاسر الفقيرة**"**(دراسة ميدانية على عدد من الاسر المستفيدة في محافظة اربد):** هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى تحقيق هذا البرنامج لهدفه والمتعلق في تمكين الاسر الفقيرة، كما هدفت الى التعرف على خصائص الاسر المستفيدة من هذا البرنامج.

وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

. مكن البرنامج الأسر المستفيدة منة بدرجة متوسطة؛ حيث ساهمت هذه المشاريع بتحسين مستوى حياتهم من خلال وجود مصدر دخل ثابت لهم ادى الى تحقيق مستوى الكفاية للحاجات الاساسية، ولكن لم تسهم هذه المشاريع بشكل كبير في توفير أكثر من فرصة عمل واحدة، أو تمكين الاسرة من الادخار الشهري.

. بينت الدراسة ان درجة التمكين مرتفعة، حيث بينت الدراسة بأن هذة المشاريع ساهمت في التقليل من الاعتماد على الصدقة والاحسان، وتَحوّل المستفيدين منها الى اشخاص منتجين، كما عمل هذا البرنامج على زيادة تقدير الذات للمنتفعين بسبب زيادة مكانتهم الاجتماعية واحترام الاخرين لهم والتواصل معهم.

. عزز هذا البرنامج من قدرة المنتفعين منة وبناء قدرتهم التي انعكست على مستوى الكفاءة عندهم، وحفز روح الابداع والبادرة لديهم.

. كشفت الدراسة بان هذة المشاريع ومخرجاتها مكن المنتفعين منها من تعليم ابنائهم.

. توصلت الدراسة بأن هناك صعوبات تواجه المشاريع تمثلت بقلة رأس المال، عدم الخبرة، عدم الكفاءة، ضعف المتابعة من قبل وزارة التنمية الاجتماعية، وعدم الحصول على تدريب سابق في كيفية إدارة المشروع وكذلك صعوبة التسويق.

ثانياً: برنامج الاسر المنتجة:

1 . تعريف البرنامج: بدأ العمل بهذا البرنامج في وزارة التنمية الاجتماعية عام 1985 حيث تم تمويل هذا البرنامج من الموازنة العامة للدولة ومن مصادر اخرى داعمه.

وقد انبثقت فكرة برنامج الاسر المنتجة الذي انشأ بموجب تعليمات الاسر المنتجة الصادر بموجب نظام التنظيم وادارة الوزارة رقم 20 لسنة 1997، وتم تعديل التعليمات بتاريخ 2008/5/12 لتوسيع قاعدة المستفيدين من هذا البرنامج نظراً للظروف الاقتصادية. وقد اعدت وزارة التنمية الاجتماعية استراتيجياتها المبينة على الحفاظ على كرامة الانسان بسد حاجاته الاساسية من مأكل وملبس ومشرب وصحة ومأوى، والمساهمة في توفير العمل لكل من هو قادر على العمل، وذلك انسجاماً مع تعاليم الاسلام وجوهره، حيث ان الملكية

المطلقة لله سبحانه وتعالى وان الانسان بصورته الفردية او الدولة بصورتها الاعتبارية قائم على تنفيذ إرادة صاحب الملك الاصلي وهو الله سبحانه وتعالى.(تقرير مديرية تعزيز الانتاجية /وزارة التنمية الاجتماعية، 2013)

اما اهداف هذا البرنامج فتمثلت، في:

- رفع مستوى دخل الاسرة وتحسين معيشتها وتحقيق الرفاه الاجتماعي لها.
- المساهمة في التخفيف من مشكلتي الفقر والبطالة.
- تمكين الأسر ذات الدخل المتدني من رفع قدرتها الانتاجية والاعتماد على ذاتها من خلال تلك المشاريع.
- استغلال الامكانات المتاحة والقدرات الذاتية للمجتمع وإيجاد فرص عمل منتجة داخل المجتمعات المحلية.
- توسيع قاعدة المستفيدين من خدمات مشاريع الاسر المنتجة من خلال تأهيل أسر جديدة.

2 . شروط الانتفاع من برنامج الاسر المنتجة:

. ان لا يزيد دخل الاسرة عن 350 دينار شهرياً، ويستثنى من ذلك الاسرة التي لديها شخص ذو إعاقة أو أكثر ، أو يزيد عدد أفرادها عن خمسة أفراد، او لدى أحد أفرادها حالة مرضية تتطلب مصاريف زائدة أو دائمة ومثبتة بتقارير طبية من اللجان المركزية، على أن لا يتجاوز دخل الاسرة في هذه الحالة عن خمسمائة دينار، وأن لا يزيد دخل الاسرة المكونة من فرد واحد عن 150 دينار .

. أن يكون أحد أفراد الاسرة متفرغاً لإدارة المشروع.

. توفر القدرة والرغبة لدى الاسرة أو احد أفرادها في إدارة المشروع، وتعطى الاولوية للاسرة ذات الخبرة في المجالات المهنية .

. تعطى الاولوية للاسر التي ترأسها (امراة)، أو أرملة، أومطلقة، وأسر المسنين ، والأسر التي يتواجد فيها اشخاص ذوو إعاقة، والأسر التي أطفالها معرضون للانحراف، وكذلك

الاسرة المنتفعة من صندوق المعونة الوطنية .(تقرير مديرية تعزيز الانتاجية/وزارة التنمية الاجتماعية،(2013)

3- مزايا البرنامج :

- عدم وجود فوائد ربوية وهذا بدوره دافع للكثير للاقبال عليه لان ذلك يتماشى مع تعاليم الدين الاسلامي الحنيف.
- هامش الخسارة والمخاطرة فيه قليل لأنه بالأصل قرض ذو قيمة غير مرتفعة.
- الأقساط المترتبة على المقترض أقساط بسيطة وميسره.
- دافع للمرأة للاقبال عليه، حيث تدير مشروعها وهي داخل أسرتها وتستغل كافة الطاقات البشرية داخل الأسرة.

4- أسباب نجاح وفشل المشاريع: من خلال مراجعة التقارير المقدمة من مديريات التنمية الاجتماعية المعنية تبين بأن أ

أسباب نجاح هذه المشاريع تتمثل في: (تقرير كل من مديرية التنمية الاجتماعية "عمان الشرقية، اربد، الطفيلة"، 2013)

- الرغبة الأكيدة عند الأسرة المؤهلة بإقامة المشروع ومتابعتة.
- الإدارة الجيدة للمشروع.
- ملائمة المشروع المقام مع طبيعة المنطقة.
- المتابعة الدورية للمشاريع من قبل وزارة التنمية الاجتماعية.

أما أسباب فشل المشاريع فتتمثل في: (تقرير مديريات التنمية الاجتماعية "عمان الشرقية، الطفيلة، اربد"، 2013)

- سوء الادارة.
- وفاة المؤهل.

– التصرف بمخصصات المشروع لأغراض أخرى نتيجة لجهل المؤهل، أو لظروفة المادية الصعبة، مما يترتب علية أعباء مالية إضافية تزيد من المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الاسرة.

– عدم ملائمة المشروع لطبيعة المنطقة المقام عليها المشروع.

– ضعف الخبرة وعدم حصول المؤهل على تدريب في إدارة المشروع.

– ضعف رأس مال المشروع.

– الكوارث الطبيعية.

وهذة الاسباب جاءت متفقة مع كل من دراسة الخمايسة(2012)، ودراسة الشناق(2007)، ودراسةالحايك(2007)، ودراسة الزوايدة(2001).

ومن أهم العقبات التي تواجه البرنامج :(تقرير مديرية تعزيز الانتاجية،2013)

قلة المخصصات المالية المتوفرة لتنفيذ البرنامج بالشكل المطلوب قياساً بالحاجة الكبيرة له في المجتمعات المحلية، ممايترتب عليه مايلي :

- عدم شمول عدد من المناطق الأقل حظاً بهذه المشاريع
- تنفيذ المشاريع بمبالغ منخفضة نسبياً.
- وجود نقص بالكوادر اللازمة للإشراف على البرنامج .
- وجود نقص بالسيارات اللازمة لتنفيذ ومتابعة المشاريع .

ثالثاً: الدراسة التطبيقية

1 . المنهجية:

تم استخدام المنهج الوصفي وذلك بالحصول على قاعدة البيانات المتعلقة ببرنامج الأسر المنتجة التابع لمديرية تعزيز الانتاجية/ وزارة التنمية الاجتماعية للفترة الزمنية 2004–2011، وتحليلها لتقييم فشل ونجاح هذه المشاريع، بأخذ عينة عشوائية من ثلاث محافظات تمثل ثلاث أقاليم (الوسط، الشمال، الجنوب)، وهي (محافظة الطفيلة، محافظة أربد، محافظة الكرك).

2 . التحليل الاحصائي

. توزيع المستفيدين من برنامج الاسر المنتجة حسب مبلغ القرض: تشير البيانات الواردة في الجدول رقم(1) الذي يتضمن قيمة المبالغ والحدود العليا ضمن مايوفرة برنامج دعم المشروعات أن الحد الاعلى لهذة المبالغ وصل الى 4000 دينار، بينما وصل الحد الادنى إلى أقل من 1000 دينار.

وتشير البيانات إلى عدد المستفيدين؛ حيث شكلت نسبة من حدود المبالغ لدعم المشروعات أقل من 1000 دينار ما نسبتة (29,5%) من العدد الكلي، وبلغت نسبة الحاصلين على مبالغ لدعم المشروعات من(1501-2000) دينار ما نسبتة (30,5%) من المجموع الكلي للمشاريع والبالغ (1902)، أما الفئة ما بين(1001-1500) فقد بلغت نسنتهم(23,3%) من العدد الكلي للمشاريع، وبلغت نسبة الحاصلين على مبلغ(2001-4000) (16,6%) من العدد الكلي للمشاريع من برامج دعم المشروعات، ويمكن ان يعزى ذلك الى طبيعة المهن المرتبطة برأسمال برنامج دعم المشروعات غير الربحية، ويمكن أن نفسر ذلك إلى رغبة الأفراد بهذة المهن التي رأسمالها بسيط يتراوح ما بين(أقل من 1000-2000)؛ حيث تتطلب هذه المشاريع مهارات بسيطة وكذلك يترتب قسط بسيط على المقترض ويكون هامش الخسارة قليلاً.

الجدول رقم(1): توزيع المستفيدين من برنامج الاسر المنتجة حسب مبلغ القرض

المبلغ	التكرار	النسبة المئوية
اقل من الف دينار	**562**	**29,5**
1500-1001	**444**	**23,3**
2000-1501	**581**	**30,5**
4000-2001	**315**	**16,6**
المجموع	***1902***	**100**

المصدر: برنامج الأسر المنتجة التابع لمديرية تعزيز الانتاجية/ وزارة التنمية الاجتماعية للفترة الزمنية 2004- 2011.

. توزيع المستفيدين حسب نوع المشروع: تشير البيانات الواردة في الجدول رقم(2) والمتضمن جملة من المهن الحرة للذكور والإناث أن عدد المستفيدين من برامج دعم المشروعات بلغ 1902، حيث تنوعت مشروعات المستفيدين من مهن صناعية وتجارية وزراعية ومهن حرة أخرى، وبين الجدول أن مهن بقالة وتجارة منزلية حصلت على التراتب الأول وبنسبة (32%)، حيث بلغ عدد المستفيدين (609)، وجاءت المهن الزراعية والحيوانية في التراتب الثاني وبنسبة (28%)، حيث بلغ عدد المستفيدين (532)، وجاءت المهن الصناعية والورش والمشاغل في التراتب الثالث وبنسبة(8,7%)، وبلغ عدد المستفيدين (165)، ثم جاءت معارض بيع الألبسة والتنجيد بالتراتب الرابع وكانت نسبة المستفيدين(8,3%)، وبلغ عدد المستفيدين (157). بينما وصلت نسبة المستفيدين من برامج دعم المشروعات لمهن وتجارة بيع العصائر واللحوم والاتصالات والاكسسوارات بالتراتب الخامس وبنسبة(4,6%) وعددهم (88) مستفيداً من برامج دعم المشروعات، كما أظهرت النتائج أن مهنة خباز جاءت بالتراتب السادس وبنسبة(4%) وعددهم (70) مستفيدا، بينما أظهرت البيانات أن مهن بيع قطع وصيانة الاجهزة وتركيب الستالايت وبيعها، ومهنة حلاق بالترتب السابع وبنسبة(3,4%) وعددهم (64) مستفيدا، كما تشير البيانات الى أن مهنة بيع لوازم البناء إستفاد منها ما نسبتة(2,6%) وعددهم (50) مستفيداً، وجاءت بعدها تجارة بيع الادوات الصحية والمنزلية والكهربائية، حيث بلغت نسبتهم (2,5%) وعددهم (47)، ووصلت نسبة المستفيدين من برامج دعم المشروعات للمهن التجارية ما نسبتة(1,5%) وعددهم(30) مستفيداً.

مما سبق نجد ان المشروعات البسيطة والتي لاتحتاج الى مهارة عالية سجلت أعلى نسبة لصالح التجارة المنزلية والبقالة؛ إذ بلغت النسبة(32%) وبلغ عدد المستفيدين(609) مستفيداً، كون هذه المشروعات يمكن إدارتها داخل المنزل، وهذا يوفر الوقت والجهد والمال، وجاء بالدرجة الثانية مشروعات التربية الحيوانية، حيث بلغت

النسبة(28%) وعدد المستفيدين(532) أسرة، وقد نعزي ذلك إلى أن طبيعة المنطقة زراعية وخصوصاً في المناطق البعيدة عن مركز العاصمة.

الجدول رقم(2): توزيع المستفيدين حسب نوع المشروع

نوع المشروع	التكرار	النسبة المئوية
لوازم بناء	**50**	**2,6**
محلات تجارية	**30**	**1,6**
أدوات صحية، منزلية، كهربائية، تكيف وتبريد	**47**	**2,5**
مخبز	**7**	**4**
مشاغل وورش صناعية	**165**	**8,7**
مطعم، كفتيريا،عصائر، لحوم مجمدة	**88**	**4،6**
اتصالات، خلويات، إكسسوارات، بطاقات	**88**	**4،6**
أبقار	**512**	**26,9**
أحذية، ملابس، برادي، تنجيد، دراي كلين	**157**	**8،3**
أجبان وألبان	**20**	**1,1**
بيع قطع وصيانة أجهزة كمبيوتر، بيع وتركيب ستلايت	**64**	**3,4**
بقالة وتجارة منزلية	**609**	**32**
صالون	**65**	**3,4**
المجموع	**1902**	**100**

المصدر: برنامج الأسر المنتجة التابع لمديرية تعزيز الانتاجية/ وزارة التنمية الاجتماعية للفترة الزمنية 2004- 2011.

. توزيع أفراد العينة حسب نجاح أو فشل المشروع: يبين الجدول رقم(3) عدد المشاريع الكلية في ثلاث مديريات للتنمية الاجتماعية هي مديرية التنمية الاجتماعية /عمان الشرقية

(إقليم الوسط)، مديرية أربد للتنمية الاجتماعية (إقليم الشمال)، مديرية الطفيلة للتنمية الاجتماعية (إقليم الجنوب)، وعدد المشاريع الناجحة والمشاريع الفاشلة منها؛ حيث توصلت النتائج إلى أن عدد المشاريع الاجمالي في مديرية عمان الشرقية بلغ (250) مشروعاً ، أما عدد المشاريع الكلي في مديرية التنمية الاجتماعية أربد فقد بلغ (50)مشروعاً، نلاحظ من الجدول أعلاه أن عدد المشاريع يتناسب مع الكثافة السكانية والرقعة الجغرافية؛ حيث كانت كانت نسبة المشاريع الممنوحة لمديرية عمان الشرقية هي الأعلى، وذلك لإتساع هذة المنطقة، حيث تضم لواء الجيزة، سحاب، القويسمة، الاشرفية، تلتها مديرية الطفيلة، ثم مديرية أربد، ونجد أن عدد المشاريع الفاشلة الأكبر كان في مديرية عمان الشرقية، وقد يعزى ذلك الى أن هذه المنطقة وما يتبع لها قريبة من مركز العاصمة أين النشاط الاقتصادي في أوجه حيث البدائل متوفرة، أما في كل من مديرية التنمية الاجتماعية أربد والطفيلة فنجد أن عدد المشاريع الناجحة مرتفع، وقد يعزى ذلك إلى اهتمام المستفيدين ورغبتهم في العمل نتيجة لبعدهم عن مركز العاصمة وعدم توفر البدائل.

الجدول رقم(3): توزيع افراد العينة حسب نجاح او فشل المشروع:

المديرية	عدد المشاريع المنفذة	عدد المشاريع الناجحة	عدد المشاريع الفاشلة
مديرية عمان الشرقية/اقليم الوسط	250	150	100
مديرية التنمية الاجتماعيةاربد/اقليم الشمال	50	40	10
مديرية التنمية الاجتماعية الطفيلة/اقليم الجنوب	59	45	14
المجموع	359	235	124

المصدر: تقارير مديريات التنمية الاجتماعية(مديرية عمان الشرقية، مديرية الطفيلة، مديريةاربد)، 2013 .

. توزيع المستفيدين حسب الاقاليم: تشير البيانات الوارده في الجدول رقم(4) إلى أن نسبة المستفيدين من برامج دعم المشروعات غير الربحية كانت الأعلى في إقليم الجنوب عنها في اقليمي الوسط والشمال؛ حيث بلغت نسبة المستفيدين من هذا البرنامج 3ر36% وبعدد بلغ 691، في حين وصلت نسبة المستفيدين من برامج دعم المشروعات غير الربحية في إقليم الشمال الى 34% وبلغ عددهم 647، وفي إقليم الوسط كانت نسبة المستفيدين من هذه البرامج 7ر29 وعددهم 564، ووصل عدد إجمالي المستفيدين 1902. ويمكن ان يعزى سبب المستفيدين الأكثر في إقليم الجنوب الى إرتفاع نسبة العاطلين عن العمل في هذا الاقليم، نظراً لانعدام المشروعات الانتاجية في هذا الاقليم لابتعاده عن مركز العاصمة.

الجدول رقم(4): توزيع المستفيدين حسب الاقاليم

الإقليم	التكرار	النسبةالمئوية
إقليم الوسط	**564**	**29,7**
إقليم الجنوب	**691**	**36,3**
إقليم الشمال	**647**	**34**
المجموع	**1902**	**100**

المصدر: برنامج الأسر المنتجة التابع لمديرية تعزيز الانتاجية/ وزارة التنمية الاجتماعية للفترة الزمنية 2004- 2011.

. توزيع المستفيدين حسب السنوات(2003-2011): تشير البيانات المعروضه من هذا الجدول الى تفاوت واضح وتدني مستوى الدعم لبرامج المشروعات غير الربحية، حيث يبين الجدول أن نسبة المستفيدين خلال عام 2003 كانت 6ر14، وعددهم 277 من أصل 1902، وانخفض دعم برامج المشروعات غير الربحية خلال سنوات 2004 و2005 و2008 و2007 و2008 و2009 و2010 ، وبنسبة متفاوته بلغت على التوالي 6ر6 و7ر8 ، ثم ارتفعت في عام 2011، ووصلت نسبة المستفيدين 1ر18 وعددهم 244، وبتجاهل عدد المشاريع لعامي(2003 و2011) نجد أن عدد المشاريع متقاربة ولكنها تعتمد

بالدرجة الاولى على الأقساط المسددة من المستفيدين بحسب ما تشير إلية البيانات الواردة في الجدول رقم(6).

الجدول رقم(5): توزيع المستفيدين حسب السنوات(2003-2011)

السنة	عدد المشاريع المنفذة	النسبة المئوية
2003	**277**	**14,6**
2004	**126**	**6,6**
2005	**184**	**9,7**
2006	**220**	**11,6**
2007	**210**	**11**
2008	**196**	**10,3**
2009	**180**	**9,5**
2010	**165**	**8,7**
2011	**344**	**18,1**
المجموع	**1902**	**100**

المصدر: برنامج الأسر المنتجة التابع لمديرية تعزيز الانتاجية/ وزارة التنمية الاجتماعية للفترة الزمنية 2004- 2011.

. مصادر تمويل برنامج الاسر المنتجة: نلاحظ من الجدول رقم(6) أن مصادر البرنامج انحصرت في ثلاث مصادر تمثلت في أولا: منح وزارة التخطيط (برنامج التحول الاقتصادي)؛ إذ بلغت نسبة الدعم المقدم عن طريقها 8ر12% من مجموع المشاريع المدعومة لعدد من المشاريع بلغ 243 مشروعاً، في حين ساهمت مخصصات الموازنة العامة في دعم المشروعات وبرامجها ضعفي مساهمة ودعم برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي، حيث بلغ الدعم المقدم للمستفيدين من برامج دعم المشروعات من الموازنة العامة ما نسبته 31,4% ولعدد من المشاريع بلغ 597 مشروعاً، وبنسبة تراكمية وصلت

الى 2ر40 %، في حين شكلت الأقساط المستردة من المستفيدين وتقديمها لمستفيدين آخرين جدد ما نسبه 8ر55%، ولعدد من المشاريع بلغ 1062 مشروعاً ، وعلية نلاحظ أن دعم هذا البرنامج انحصر في الجهات الرسمية والاقساط المستردة التي هي بالأصل من جهات رسمية، ولم يكن هناك أي دعم من جهات خاصة، وهذا يعكس ضعف الوعي عند هذا القطاع، إذ أن هذا القطاع في حال دعمه لهذا البرنامج فسيزيد من فرص تحقيق الربح لديهم نتيجة لاستفادة الأسر من العائد المادي للمشاريع، حيث سيتوفر لدى هذه الاسر فائض مالي سيتم توجيهة لشراء الخدمات والمنتجات التي ينتجها القطاع الخاص، مما يترتب عليه زيادة الطلب على المنتج وبالتالي زيادة الانتاج الذي يؤدي الى زيادة الربح.

الجدول رقم(6): مصادر تمويل برنامج الاسر المنتجة

مصدر التمويل	التكرار	النسبة المئوية
منح وزارة التخطيط/برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي	**243**	**12,8**
الموازنة العامة	**597**	**31,4**
الاقساط المستردة	**1062**	**55,8**
المجموع	**1902**	**100**

المصدر: برنامج الأسر المنتجة التابع لمديرية تعزيز الانتاجية/ وزارة التنمية الاجتماعية للفترة الزمنية 2004- 2011.

. توزيع المستفيدين حسب الجنس: نلاحظ من خلال البيانات المعروضه في الجدول رقم(7) أن نسبة المستفيدين من برامج دعم المشروعات كانت للذكور والتي شكلت أربعة أضعاف المستفيدن من برنامج دعم المشروعات للاناث، حيث بلغ عدد المستفيدين 1547 وبنسبة وصلت الى 3ر81 من المجموع الكلي والبالغ 1902 مشروعاً، في حين بلغ عدد الإناث المستفيدات من برامج دعم المشروعات 355 وبنسبة وصلت الى 7ر18. ويمكن أن يعزى ذلك إلى رغبة الذكور في التوجه الى المشروعات الحرة أو الخاصة، كما يمكن أن

يعزى ذلك إلى أن الذكور هم من يتحمل المسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية في الظاهر أكثر من الاناث، ولكن في حقيقة الأمر قد نجد أن المرأة في هذه الحالة تساهم بدرجة عالية في إدارة المشروع، ولكن مشاركتها هذه غير معلنة. وأيضا تعكس لنا البيانات الواردة في الجدول أدناه بأنه على الرغم من أن نسبة الإناث المستفيدات من هذا البرنامج أقل من نسبة الذكور، إلاَّ أن هذه النسبة تعكس التغيرات الايجابية التي حصلت في طريقة التفكير لدى المرأة في المجتمع الاردني، حيث أصبحت قادرة على اتخاذ القرار فيما يتعلق باستقلاليتها الاقتصادية وإيمانها بقدرتها على إدارة المشروعن وتسديد الالتزامات المترتبة عليها، وبالتالي تحسين مستوى حياتها وحياة أفرادها.

جدول رقم(7): توزيع المستفيدين حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	**1547**	**81,3**
انثى	**355**	**18,7**
المجموع	**1902**	**100**

المصدر: برنامج الأسر المنتجة التابع لمديرية تعزيز الانتاجية/ وزارة التنمية الاجتماعية للفترة الزمنية 2004- 2011.

. توزيع المستفيدين حسب الاقساط الشهرية المترتبة عليهم: من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم(8) والمتعلقة بقيمة القسط الشهري المترتبة على المستفيدن من برنامج دعم المشروعات والبالغ عددهم 1902؛ حيث تفاوتت قيمة القسط لهؤلاء المستفدين مابين 20 دينار فأقل و80 دينار كحد أعلى، وبلغت نسبة المستفيدين من برنامج دعم المشروعات وبقسط أقل من 20 دينار 7ر30 بالمائة وبتردد او تكرار بلغ 583، وبنسبة الصلاحية لهذا القسط 7ر30، في حين بلغ عدد المستفيدين من دعم المشروعات وبقسط تتراوح مابين 40 -21 ديناراً نسبة 8ر52 بالمئة وبتكرار بلغ 1004، حيث إستنفاد ما نسبته 8ر52 من صلاحية القسط وبنسبة تراكمية بلغت 4ر83 . في حين وصلت الاستفادة الى من هم مابين

قسط يتراوح 80-44، 6ر16 ويتكرار بلغ 315، حيث كانت نسبة الصلاحية 6ر16 وبنسبة تراكمية بلغت 5ر155.

وبذلك نجد ان النسبة الأكبر سجلت لصالح فئة(21-40) دينار، وبالرجوع الى الجدول رقم(1) يتبين لنا أن أكبر نسبة مئوية سجلت لصالح المقترضين للمبالغ التي تتراوح مابين(1501-2000)، وبذلك نلاحظ أن قيمة القسط الشهري تتناسب تناسباً طردياً مع قيمة القرص، فكلما زادت قيمة القرض زادت قيمة القسط الشهري، وهذا أيضا يعكس إقبال المقترض على القرض ذي القيمة المتوسطة، حتى يستطيع تسديد القسط الشهري المترتب عليه.

الجدول رقم(8): توزيع المستفيدين حسب الاقساط الشهرية المترتبة عليهم

القسط الشهري	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 20 دينار	**583**	**30,7**
21-40 دينار	**1004**	**52,8**
41-80 دينار	**315**	**16,6**
المجموع	1902	100

المصدر: برنامج الأسر المنتجة التابع لمديرية تعزيز الانتاجية/ وزارة التنمية الاجتماعية للفترة الزمنية 2004- 2011.

رابعاً: نتائج الدراسة: من خلال تحليل النتائج فقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- عمل هذا البرنامج على تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً من خلال المشاركة الفاعلة للمرأة، مما أدى إلى تعزيز مكانتها الاجتماعية واستقلالها الاقتصادي الذي انعكس على قدرتها على اتخاذ القرار داخل الاسرة
- عمل هذا البرنامج على تعزيز دورالمرأة التربوي في مجال تدرب أبنائها على المساهمة في الانتاج وتعزيز قيم العمل لديهم.

- عمل هذا البرنامج على إقرار نظام الفرصة بدلاً من انتظار الحصة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد.
- عزز هذا البرنامج ما يسمى مبدأ الكفاءة وهي (زيادة الانتاجية للعنصر الانتاجي وتطوير المهارات) لدى العالمين في المشروع، وكذلك مبدأ الكفاية (تغطية الاحتياجات الأساسية للأسرة من الموجود وتوزيع الموارد بشكل جيد على الأفراد)
- عندما يعمل أفراد الأسرة وخصوصاً المرأة في مشروع ذاتي قيقرر سعر المنتج بعيداً عن تكلفة الاجرة والمصاريف المترتبة، والخروج من المنزل يُقلل من كلفة الانتاج ويعزز التوسع وزيادة الطلب على السلع (كلما قل السعر زاد الطلب).
- تستطيع المرأة تحديداً أن تدير مشروعها داخل الاسرة وتقوم بكافة المهام المناطة بها بكل سهولة ويسر دون عناء الخروج من المنزل، لأن واجبات المرأة تتسع باتساع الحياة كلها.
- المشاريع بسيطة ولاتحتاج لمهارات متقدمة.
- لا توجد مشاريع رياديه إبداعية وتمحورت حول المشاريع التقليدية، وهذا يعكس عدم وجود تدريب وتهيئة للافراد العاطلين عن العمل.
- هناك ضعف بالمتابعة من قبل وزارة التنمية الاجتماعية على المشاريع، وقد يعود ذلك لعدم وجود امكانات كافية كالمواصلات والتدريب ونظام الحوافز.
- هناك ضعف وتذبذب في التمويل لهذا البرنامج، وهذا يعكس تجاهل الجهات المعنية للدور الهام لهذا البرنامج في المساهمة في الحد من الاثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على مشكلتي الفقر والبطالة.

خامسا- الاجراءات المقترحة: تقترح الدراسة:

- زيادة الدعم المالي الحكومي وغير الحكومي لهذا البرنامج لتمكين عدد أكبر من الاسر.

- عقد برامج توعوية للمجتمعات المحلية حول دور هذه المشاريع في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة.
- عقد برامج تدريبية مستمرة للاسر المستفيدة من هذا البرنامج حتى تستطيع متابعة مشاريعها.
- عقد دورات تدريبية لموظفي وزارة التنمية الاجتماعية في مجال متابعة وتقيم المشاريع.
- رفد أقسام برنامج تعزيز الانتاجية في مديريات الميدان، وتوفير العدد الكافي من الموظفين المدربين، وكذلك بالسيارات اللازمة للمتابعة.
- اعتماد نظام حوافز لموظفي المتابعة للوصول الى نتائج ايجابية من شأنها دعم استمرارية المشاريع.
- العمل على تنفيذ المشاريع للاسر المنوي تأهيلها بعد وجود دراسة جدوى كشرط أساسي ودراسة امكانية نجاح هذا المشروع ومدى استفادة الأسرة منه.

المراجـــــع

-الشناق، بركات محمود.(2007)."برنامج الأسر المنتجة الممول من وزارة التنمية الاجتماعية"، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الاردن.

-شتيوي،موسى.(2001)."تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لقروض برنامج الأسر المنتجة وصناديق الائتمان النفذين من قبل وزارة التنمية الاجتماعية"، الأمم المتحدة، نيويورك.

-قرعوش،عائشة حسن.(2008). "مشاريع التشغيل ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، رسالة ماجستير ،جامعة اليرموك،الأردن.

-الرطروط،فوازتوفيق صالح.(2004)."الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج مشروعات توليد الدخل"، رسالة غير منشورة، جامعة الجزيرة، السودان.

-الحوامده،نجلاء مسلم.(2009)."المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة" رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الاردن.

-النابلسي،محمد سعيد،(1994)،الاقتصاد الاردني، المشكلات والافاق، ورقة عمل حول المديونية وبرنامج التصحيح الاقتصادي،تحرير مصطفى حمارنة.

-تقارير وزارة التنمية الاجتماعية/مديرية تعزيز الانتاجية 2013.

-تقارير مديريات التنمية الاجتماعية، 2013، (الطفيلة، اربد، عمان الشرقية).